

4649
S/A

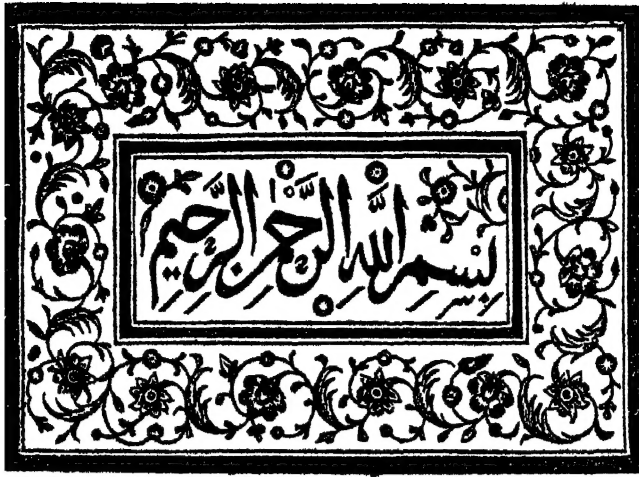
تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة السمسية

قد اعسى بطبعة الثاني مع زيادة قليلة من هوامش لطيفة وحواش شريفة.

خادم طلبة العاوم

محمد ابراهيم ————— نعم على من ربه القيوم

منه ٨٥٠
بإبراهيم



قطبي محشى

أَبْهَى دُرَرُ تَنْظِمِ بَيْنَانَ الْبَيَانِ * وَازْهَرُ زَهْرٍ تَنْثُرُ فِي أَرْدَانِ الْأَزْهَانِ * حَمْدُ مُبْدِعِ
أَنْطَقِ الْمَوْجُودَاتِ بَأَيَاتِ وَجُوبِ وَجُودِهِ * وَشُكْرُ مَنْعَمِ اغْرِقِ الْمَخْلُوقَاتِ فِي بَحَارِ أَفْضَالِهِ
وَجُودِهِ * وَتِلْكَ لِأَنِّي ظَلَمْتُ اللَّيَالِي أَنْوَارِ حِكْمَتِهِ الْبَاهِرَةِ * وَاسْتَنَارَ عَلَيَّ صَفْحَاتِ
الْأَيَّامِ آثَارُ سُلْطَنَتِهِ الْقَاهِرَةِ * نَحْمَدُهُ عَلَيَّ مَا أَوْلَانَا

أَبْهَى خُوبٍ وَزِيَا تَرْدٍ رَجْمَعِ دُرَّةٍ مَرُورٍ بِزُرْكَ تَنْظِمِ أَرْجَمِ دُرْكَشِيدِنِ جَوَاهِرِ دُرَرِ شَيْءٍ
وَهُوَ صِفَةُ الدَّرَرِ لِأَنَّهُ التَّفْضِيلُ إِذَا كَانَ بَعْضُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَاضِيفَ إِلَى النُّكْرَةِ يَنْبَغِي
أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْ جُمْلَةٍ مَعْبُودَةٍ مَجْتَمِعَةٍ مِنْهُ وَمِنْ أَمْثَالِهِ بَنَانُ جَمْعِ بَنَانَةٍ بِالْفَتْحِ
مَرَّ أَنْ كَسَتْ بَيَانَ فَصَاحَتْ أَزْهَرُ نَازِكٍ وَخُوبٍ تَرَّ زَهْرُ جَمْعِ زَهْرٍ بِالضَّمِّ شُكُوفُهُ كَذَلِكَ فِي
الْقَامُوسِ تَنْثُرُ أَنْ تَنْثُرَ بِرَأْسِهِ شَدْنُ بَرَكِ أَرْدَانِ جَمْعِ رَدْنٍ بِالضَّمِّ بَنِ اسْتَيْنِ الْأَزْهَانِ
جَمْعُ ذَهْنٍ وَهُوَ قُوَّةُ مَعْدَةٍ لَا كُنُوسَاتِ الْحَدِّ وَدَوَالِ الدَّلَائِلِ الْأَبْدَاعِ فِي اللَّغَةِ عَدَمُ النُّظِيرِ وَفِي
الْأَيَّامِ تَنْثُرُ أَنْ تَنْثُرَ بِرَأْسِهِ مِنْ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ بِغَيْرِ مَادَّةٍ وَمَعْدَةٍ أَفْضَالُ نَكْوِي كَرْدِنِ جُودِ
عَظَامِ جَمْعِ ظَامَةِ الْحِكْمَةِ اتِّقَانُ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ وَاحْكَامُهُمَا بِأَهْرَةِ
نَازِكٍ أَنْ تَنْثُرَ بِرَأْسِهِ بِالْكَسْرِ وَهُوَ الْعِلَامَةُ قَاهِرَةٌ ذَالِمَةٌ وَأَوْلَانَا عَطَانَا

من آلاء ازهرت ریاضها * ونشكره على ما اعطانا من نعماء اثمرت حياضها * ونسأله
ان يفيض علينا من زلال هدائيه * ويوفقنا العروج الى معارج عنايته * وان يحصن
رسوله محمد اشرف البريات * بافضل الصلوات وآله المنتخبين واصحابه المنتخبين
باكمل التحيات * وبعد فقد طال الحاح المشتغلين علي * والمترددین الي * ان اشرح
الرسالة الشمسية وابين القواعد المنطقية * علما منهم بانهم سألوا عريفها ماهر * واستمطروا
سحبا باهرا * ولم ازل اذ افغ قوم منهم بعد قوم * واسوف الامر من يوم الى يوم * لاشتغال
بال قد استولى علي سلطانه * واختلال حال قد تبين لدى برهانه * ولعامي بان العلم
في هذا العصر قد خبت ناره * وولت الادبار انصاره * الا انهم كلما ازدت مطالوتسويقا *
ازدادوا حثا وتشويقا * فلم اجن بد من اسعافهم بما اقترحوا * وايصالهم الى غاية ما التمسوا *
فوجهت ركب النظر الى مقاصد مسائلها * وسحبت مطارف البيان في مسالك دلائلها *

آلاء جمع الى بالكسر ويغني نعمت ازهار شكوفه بيرون آوردن رياض جمع روضة مرغزار
نعماء جمع نعمة اتراع پر کردن آفاضة ريختن زلال آب خوش معارج جمع معراج
نرد بان بر آيا جمع برية بمعنى المخلوق منتخبين منتخبين برگزیده كان الفاء اما
علي توهم اما او علي تقديره الحاح مبالغة کردن در طلب كاري ولما كان الطول من
اعراض الكميات فلا بد اما من حذف المضاف اي طال زمان الالحاح او المراد من طال
كثير مجازا ترد دآمد وشد کردن رسالة في الاصل الكلام الذي ارسل الى الغير وخصت
اصطلاحا بالكلام المشتمل على فوائد علمية شمسية منسوب الى لقب من صنعت له وهو
شمس الدين صاحب الديوان عريف بالكسر مبالغة عارف ماهر احاذقا استمطار طرب
باران کردن هامر ریزنده اذ افغ ايراد صيغة المفاعلة للمبالغة اوليدل على كثرة الدفع
والالحاح كانه دفعهم بالمنع وعدم القبول ودفعوه بالالحاح بال دل استيلاء تمام ده
يافتن سلطان غلبته اختلال احاجتمند شدن خبوضمتين وشداوا ورو مردن
توليه روگردانیدن ادبار جمع دبر بالضم پشت مطالاتاخير انصب على التميز نسو
در تاخير افكندن حثا رغبتا بد اي حيلة اسعاف روا کردن حاجت اقراح خوا
چيزي بلا تا مل ركاب شتران كه بدان سفر كرده شود جمع لا واحد لها سحبت بال
كشیدن مطارف جمع مطرف بالضم وفتح الراء چادر خرز منقش

وشرحتها شرحا كشف الاصداق عن وجوه مرائد فوائدها ، وناط اللآلي علي معاقده
قواعد ها * وضمنت اليها من الابحاث الشريفة * والنكت اللطيفة ما خلت منه *
ولابد منه * بعبارات رائقة تسابق معانيها الازدهان * وتقريرات شائقة تعجب استماعها
الاذان * وسمة بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية * وضمنت به عالي
حضرته من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية * وجعله بحيث يتصاعد
بنصاعته رتبة مراتب الدنيا والدين * ويتطأ دون سرادات دولته رقاب الملوك
والسلطين * وهو المخدم الاعظم * دستور اعظم الوزراء في العالم * صاحب السيف والقلم *
سباق الغايات في نصب رايات السعادات * البالغ في اشاعة العدل باقصى النهايات *
ناظورة ديوان الوزارة * عين اعيان الامارة * اللائح من غرته الغراء لوائح السعادة الابدية *
الفائح من همته العليا روائح العناية السرمدة * مهده قواعد الملته الربانية * مؤسس مباني

اصداق جمع صدق بالتحريك غلاف مرواريد فرائد جمع فريدة مرواريد بزرک ناظمه
معاقده جمع معقد وهو العنق لانها معقد القلائد اليها اي الى الرسالة وواعد هانكت جمع
نكة بالضم چيز نادر رائقة خوش آينده وصاف معانيها فاعل نسايق ومفعوله محذوف اي
نسايق معان العبارات العبارات في الوصول الى الازدهان ويجوز ان يكون الازدهان مفعولا
اي يصل معانيها الى الازدهان قبل توجه الازدهان ويجوز ان يكون الازدهان فاعلا ومعانيها
مفعولا اي يصل الازدهان الى ما قصد من العبارات قبل الفراغ من اللفظ شائقة حسنة
معجبة بشكفت آورنده عالي حضرته اي حضرة عالية انسية منسوب الى الادمس بالكسر
مردم تطاؤسر بست کردن نزدیک سرادق معرب سرابرد رقاب جمع رقبة کردن
دستور بضم الدال معرب وهو الوزير الكبير وفي الاصل الد فتر المجتمع فبه قوا من المالك سابق
مبالغة من سبق الغايات النهايات رايات جمع راية علم ناظورة مبالغة في المنظور في
الرئيس او بمعنى الناظر الديوان في الاصل الد فتر والمراد صاحب الد فتر وان كان الناظورة
بمعنى الناظر فيكون مستعملا بمعناه عين كزید وهرچهر اعيان القوم اشرافهم لائح لامع فتر
دراصل سفیدی پيشاني اسپ مستعمل شد در هر چيز واضح غراء بسبار روشن اوائح
جمع لائحه درخشان فوج بالفتح دمیدن بوي خوش روائح جمع رائحة بوسه مد هه بوشه
تمهيد ساختن جاي ربانية منسوب الى الرب مؤسس بنيان نهدي مباني جمع مبني

الدولة السلطانية * العالي منان الجلال رايات اقباله * التالى لسان الأقبال آيات جلالة *
 ظل الله على العالمين * ملجأ الافاضل والعالمين * شرف الحق والدولة والدين * رشيد
 الاسلام مرشد المسلمين * امير احمد (نظم) الله لقبه من عند و شرفا * لانه شرفت دين
 الهدي شيمه * ان الامارة باهت اذ به نسبت والحمد حمد لما اشتق منه سمه * لازال اعلام
 العدل في ايام دولته عاليه * وقيمة العلم من آثار تربيته عاليه * وايداه على اهل الحق فائضة
 واعاديه من بين الخلق فائضة * وهو الذي عم اهل الزمان * بافاضة العدل والاحسان *
 وخص العلماء من بينهم بغواض متواليه * وفضائل غير متناهيه * ورفع لاهل العلم
 مراتب الكمال * ونصب لارباب الدين مناصب الاجلال * وخفض لاصحاب الفضل
 جناح الافضال * حتى جلب الى جناب رفعة بضائع العاوم من كل مرمى حقيق *
 ووجه تلقاء مدين دولته مطايا الآمال من كل فم عميق * اللهم كما ايدته لاعلاء كلمتك
 وترويح امرك فابده * وكما تورت خلقه لنظم مصالح خلقك فخلده (نظم) من قال
 آمين ابقى الله وجهه * فان هذا عام يشمل البشر * فان وقع في حيز القبول * فهو غاية
 المقصود ونهاية المأمول * والله اسأل ان يوفقني للصدق والصواب *

جاي بنا آلاءه بفتح الدال ان يغلب احد الفئتين على الاخر في الحرب وبالضم في المال
 عنان بالفتح ابراقبال جمع قيل بالفتح هو الملك شرف الحق اشارة الى لقبه رشيد الاسلام
 اشارة الى لقب ابيه احمد عطف بيان شيم بالكسر وتحريك الياء جمع شيمه بالكسر
 جو وامارة بالكسر فرمان فرمائي مباهاة افتخار والحمد حمد اي حمد الحمد لان اسمه وهو
 احمد مشتق عن الحمد آيادي جمع ايدي من اليد بمعنى النعمة فائضة سائلة غائضة
 نافضة الغواضل المزايا المتعدية من المواهب والعطايا والفضائل التي لا يتعدي بغيره
 كالعالم والد كاجناح بازوي حتى جلب بانك كشيده شد ليس ما بعد حتى نهاية الخفض
 بل سبباله جناب دركاه بضائع جمع بضاعة بالكسر باره مال وسرمائه مرمى مقصد
 حقيق بعيد تلقاء جهت مدين قرية شعيب النبي عم من مدن بالمكان اذا قام و
 المزدحمنا الجمع مطايا جمع مطية وهي الابل المركوبة في طريق واسع عميق كشرفيه البرور
 ايداته قويمته ابد ومن الابد الخلد القلب خلد از خلود بمعنى جاويدان بوردن *
 الروح النبى يقوم به حيوة البشر

وَيُجَنَّبُنِي مِنَ الْخَطَلِ وَالْاضْطِرَابِ * اِنَّهٗ وَلِي التَّوْفِيقِ وَبِيَدِهٖ اَزْمَةُ التَّحْقِيقِ
 قَالَ وَرَتَبْتُهُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَلَاثَ مَقَالَاتٍ وَخَاتَمَةٍ مُعْتَصِمًا بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ مِنْ وَاهِبِ
 الْعَقْلِ * وَمَتَوَكَّلًا عَلَى جُودَةِ الْمَفِيزِ لِلْخَيْرِ وَالْعَدْلِ * اِنَّهٗ خَيْرُ مَوْفُقٍ وَمَعْيَيْنٍ * اَمَّا الْمَقْدَمَةُ
 فَفِيهَا بَيَانُ * الْاَوَّلِ فِي مَاهِيَةِ الْمَنْطِقِ وَبَيَانُ الْحَاجَةِ اِلَيْهِ * وَالْعِلْمُ اَمَّا تَصَوُّرُ فَقَطْ وَهُوَ حَصُولُ
 صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ اَوْ تَصَوُّرُ مَعْنَى حَكْمٍ وَهُوَ اسْنَادُ امْرٍ اِلَى آخَرٍ اِيْجَابًا اَوْ سَلْبًا وَيُقَالُ لِلْمَجْمُوعِ
 تَصْدِيقٌ اَوْ قَوْلُ الرِّسَالَةِ مَرْتَبَةٌ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَثَلَاثَ مَقَالَاتٍ وَخَاتَمَةٍ * اَمَّا الْمَقْدَمَةُ فَفِي مَاهِيَةِ
 الْمَنْطِقِ وَبَيَانِ الْحَاجَةِ اِلَيْهِ وَمَوْضُوعَةٍ * وَاَمَّا الْمَقَالَاتُ فَثَلَاثُ فَاُولَاهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ وَالثَّانِيَةِ فِي
 الْقَضَايَا وَلِحَاكِمِهَا وَالثَّلَاثَةِ فِي الْقِيَاسِ * وَاَمَّا الْخَاتَمَةُ فَفِي مَوَادِّ الْاَقْيَسَةِ وَاجْزَاءِ الْعُلُومِ *
 وَاِنَّمَا رَتَبْتُهَا عَلَيْهَا لِانَّهَا يَجِبُ اَنْ يَعْلَمَ فِي الْمَنْطِقِ اَمَّا اِنْ يَتَوَقَّفُ الشَّرُوعُ فِيهِمْ عَلَيْهِمْ اَوْ لَا فَاَنْ كَانَ
 الْاَوَّلُ فَهُوَ الْمَقْدَمَةُ وَاِنْ كَانَ الثَّانِي فَاَمَّا اِنْ يَكُونُ الْبَحْثُ فِيهِ مِنْ الْمَفْرَدَاتِ وَهُوَ الْمَقَالَةُ الْاَوَّلَى
 اَوْ مِنْ الْمُرَكَّبَاتِ فَلَا تَخْلُو اَمَّا اِنْ يَكُونُ الْبَحْثُ فِيهَا مِنْ الْمُرَكَّبَاتِ الْغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ وَهُوَ
 الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ اَوْ مِنْ الْمُرَكَّبَاتِ الَّتِي هِيَ مَقَاصِدُ بِالذَّاتِ فَلَا تَخْلُو اَمَّا اِنْ يَكُونُ النَّظَرُ فِيهَا
 مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ وَهُوَ الْمَقَالَةُ الثَّلَاثَةُ اَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ وَهُوَ الْخَاتَمَةُ * وَالْمَرَادُ بِالْمَقْدَمَةِ
 هَهُنَا مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ فِي الْعِلْمِ *

الْخَطَلُ الْخَطَا قَوْلُهُ وَرَتَبْتُهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ سَمِيتُهُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَاتِنُ قَوْلُهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ
 وَهُوَ الْكَلِيَّاتِ الْخَمْسُ قَوْلُهُ وَاَحْكَامُهَا وَهِيَ الْمَعَانِي الْمَاخُودَةُ مِنْ لَوْاحِقِ الْقَضَايَا اَيِ
 التَّنَاقُضِ وَالْعَكْسِ وَتَلَاذِمِ الشَّرْطِيَّاتِ قَوْلُهُ مَوَادِّ الْاَقْيَسَةِ وَهِيَ الْيَقِينِيَّاتُ وَالظَّنِّيَّاتُ اَعْلَمُ اَنْ
 مَجْمُوعَ ابْوَابِ هَذِهِ الْفَنِّ تَسْعَةٌ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ بَابُ الْكَلِيَّاتِ الْخَمْسُ وَبَابُ الْمَعْرِفِ
 وَبَابُ الْقَضَايَا وَبَابُ الْحُجَّةِ وَابْوَابُ الصَّنَاعَاتِ الْخَمْسُ مِنَ الْبُرْهَانِ وَالْجَدْلِ
 وَالْخَطَابَةِ وَالشَّعْرِ وَالْمَغَالِطَةِ وَلَمَّا كَانَ مُبَاحِثُ الْاَلْفَاظِ طَرِيقَ افَادَةِ الْفَنِّ وَاشْفَادِ فَنِّهٖ جَعَلْتُهُ
 الْمُتَأَخَّرُونَ بِأَبَا خُرَّةٍ لَوَا ابْوَابِ الْمَنْطِقِ عَشْرَةٌ قَوْلُهُ اجْزَاءُ الْعِلْمِ هِيَ الْمَوْضُوعَاتُ وَالْمَسَائِلُ
 وَالْمُبَادِي وَهِيَ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا مَسَائِلُ الْعِلْمِ كَحُدِّهِ وَالْمَوْضُوعَاتُ وَالْعُلُومُ الْمُنْعَارِفَةُ
 وَالْاَصُولُ الْمَوْضُوعَةُ وَالْمَصَادِرُ قَوْلُهُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ وَهِيَ الْقَضَايَا فَاِنْ الْمَقْصُودُ
 بِالذَّاتِ فِي الْمَنْطِقِ الْبَحْثُ مِنْ اَحْوَالِ الْمَوْصُلِ وَهُوَ الْحُجَّةُ وَالْبَحْثُ عَنْهَا التَّوَقُّفُ عَلَيْهَا
 قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ كَاِيْجَابِ الصَّغَرِيِّ وَكَلِيَّةِ الْكَبْرِيِّ مَثَلًا وَهُمَا مِنْ اَحْوَالِ الصُّورَةِ

ووجه توقف الشروع أما على تصور العلم فلان الشارع في العلم لو لم يتصور اولاد لك العلم
 لكان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق * وفيه نظر
 لان قوله الشروع في العلم بتوقف على تصوره ان اراد به التصوُّب بوجه ما علم لكن لا يلزم
 منه انه لابد من تصوره برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في
 مفتتح الكلام وان اراد به التصوُّب برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم منه
 طلب المجهول المطلق انما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع
 فالأولى ان يقال لابد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع فيه عاى بصيرة في طلبه فانه اذا
 تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسألة منه تدل عليه علم
 انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق ام يشاهد ذلك عرف اماراته فهو على
 بصيرة في سلوكه * واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان
 طالبا عبثا * واما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم
 الفقه مثلا انما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه ما يبحث فيه من افعال
 المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتصح ونفسد وعلم اصول الفقه ما يبحث فيه من
 الادلة السمعية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوعا وتلك
 موضوع آخر صار اعلاميين متمايزين منفرد كل منهما من الآخر فلو لم يعرف الشارع
 في العلم ان موضوعه أي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب عند من الآخر ولم يكن له في
 طلبه بصيرة * واذا كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه اوردهما في بحث

قوله وجه علمي صيغة الماضي المجهول من التوجيه في ناج البيهقي جزمي رانيك نسق
 كرين واصل الكلام ووجه توقف الشروع على تصور العلم لان الخ فزيد اما والغاء لتفصيل
 التوقف والتاكيد قوله التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة
 اخرى تطبيق الدليل على المدعى قوله ممنوع لانه يحتمل ان يعلمه بوجه من الوجوه
 مثلا يعلم بانه علم قوله من حيث اشارة الى ان ليس موضوعه فعل المكلف مطلقة والا اجاز
 البحث من افعال المخصوصة فيه قوله الادلة الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس قوله الاحكام الشرعية وهو الوجوب والندب والاباحة والكراهة والتحريم قوله
 بنساق روان ميثود قوله ترسم اي تنطبع وتنقش وبهذا المعنى لم يجز الارتسام في اللغة

واحد وصدر البحث بتفسيهم العام الخد التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اليه عليه
فقال العلم اما تصور فقط اي تصور لا حكم معه ويقال له التصور الساذج كتصورنا الانسان
من غير حكم عليه بنفي وايجاب واما تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق كما اذا تصورنا
الانسان وحكمنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب * اما التصور فهو حصول صورة الشيء في
العقل فليس معنى تصورنا الانسان الا ان يرسم صورة منه في العقل بها يمتاز الانسان عن
غيره عند العقل كما يثبت صورة الشيء في المرآة الا ان المرآة لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات
والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات فقوله وهو حصول صورة الشيء
في العقل اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امرين احدهما
التصور المطلق لان المقيّد اذا كان مذكورا كان المطابق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور
فقط اي الذي هو التصور الساذج فذلك الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى
التصور فقط ولا جائز ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على
التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين
ان يعود الضمير الى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل
تعريفا له * وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المقام يقتضي تعريفة
تنبيهها على ان التصور كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق امني التصور
الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم
فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فاذا قلنا
الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واوقعنا نسبة ثبوت الكتابة
اليه وهو الايجاب اورفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان نذكر اول الانساق
ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فادراك

قوله الساذج معرب ساذه فالصور الساذج هو الذي يخلو عن الحكم **قوله** مثل جميع
مثال بالكسر مائند و اراد بالمحسوسات المبصرات **قوله** لدخول غيره وهو التصور الذي
معه حكم **قوله** او فعنا اي ادركنا النسبة عطف تفسيري للاسناد **قوله** اورفعنا اي ادركنا
ان تلك النسبة ليست بوانعة **قوله** فادراك لم تفصيل وتمييز بين التصديق والتعقيد
فاننا قد اشتبه على البعض وحاصله ان القضية من قبيل المعلوم والتصديق من قبيل الغلم

الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور
 المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة نبوت الكتابة عليه هو تصور النسبة
 الحكمية وادراك وقوع النسبة اول وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة
 هو الحكم وربما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة
 وتوهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورها محال لكن التصديق لا يحصل
 ما لم يحصل الحكم * وعند متأخري المنطقيين ان الحكم اي يقام النسبة او انتزاعها
 عمل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك افعال والفعل لا يكون انفعالا * فوالقائد
 ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة تصور المحكوم عليه
 تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك
 بكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام * واما على
 رأي الحكماء فالصدق هو الحكم فقط * والفرق بينهما من وجوه * احدها ان التصديق
 بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الامام * وثانيها ان تصور الطرفين شرط
 للتصديق خارج عنه على قولهم وشطره الداخل فيه على قوله * وثالثها ان الحكم نفس
 التصديق على زعمهم وجزؤه على زعمه * واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان العلم اما
 تصور واما تصديق والمصنف رح عدل عنه الى التصور الساذج والتصديق وسبب
 واكتفى عن بيان المغائر في النسبة بالمقابلة على الشرطين قوله ربما يحصل بيان المغائر
 النسبة الحكمية للحكم قوله مع لان النسبة معروضة وكونها مشكوكا فيها عارض وتصور
 المعارض بدون المعارض مع قوله لكن التصديق النسخ يعني ان التصديق والحكم متلازمان
 والحكم لازم له فلا يوجد احدهما بدون الآخر لكن التصديق منتف في صورة الشك او التوهم
 فيلزم انتفاء الحكم فيتم الاعمى بتمامه قوله وعند متأخري النسخ معطوف على مقدم
 اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك وانعان للنسبة الخيرية وعند متأخري
 المنطقيين فعل والظاهر ان المراد من متأخري المنطقيين ههنا صاحب الكشف واتباعه لا
 رئيس ابن سينا من المتأخرين نعم على ادراكية الحكم قوله هذا على رأي الامام اي يكون
 التصديق مجموع ادراكات اربعة او ثلاث ادراكات والحكم على رأي الامام فخر الدين
 الرازي قوله على زعمهم الزعم يستعمل كثيرا على القول الضعيف وههنا بمعنى القول

*العدول منه ورود الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم فاسد لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسيما له او يكون قسيم الشيء قسيما منه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور في الواقع وقد جعل في التقسيم المشهور قسيما له فيكون قسم الشيء قسيما له وهو الامر الاول * وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسيم للتصور وقد جعل في التقسيم قسيما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسيم الشيء قسيما منه وهو الامر الثاني * وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور واما ان قسم العلم الى التصور السانج والى التصديق كما فعله المصنف فلا ورود له لاننا نختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا ان ارادتم به انه قسم من التصور السانج المقابل للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فمسلّم لكن قسيم التصديق ليس هو مطلق التصور بل التصور السانج فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له * والثاني ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا والمقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غير ذلك لان حضور الذهني مطلقا نفس العلم وان عني بالمقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال * وجوابه ان التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور السانج وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع

قوله الى التصديق لم يقل الى تصور معه حكم لئلا يتوهم ان للعدول في القسم الثاني ايضا مدخلية بعدم الورد **قوله** كما فعله المصنف اي جعل القسم الاول مقيدا بقتيد فقط **قوله** التصور مع الحكم الخ لا يقال لا يصح الحمل بينه وبين قوله وقلنا حتى يكون خبرا عنه لانا نقول تقدير الكلام قوله التصور لا يرد حيث قلنا ان اردتم الخ فقوله قلنا جاري مجرى العلة **قوله** حينئذ اي حين عني بالتصور المقيد **قوله** وانه صحيح لانه يلزم تركيب الشيء من النقيضين على منهج الامام واشتراط الشيء بنقيضه على منهج الحكماء **قوله** مطلقا اي مع قطع النظر من عدم الحكم **قوله** كما وقع التنبيه عليه بقوله وانما عرفي مطلق التصور دون

التنبية عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني * والحاصل ان الحضور الذهني مطلقا هو نفس العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط شيء اى الحكم ويقال له التصديق او بشرط لاشيء اى عدم الحكم ويقال له التصور الساذج او لا بشرط شيء وهو مطلق التصور فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط لاشيء والمعتبر في التصديق شرطا او جزاءا هو التصور لا بشرط شيء فلا شك قال وليس الكل من كل منهما بديهيا والا جهلنا شيئا ولا نظريا والا دارا وتسلسل اقول العلم اما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور العقل والنفس والتصديق بان العالم حادث واذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق بديهيا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل * وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا فان البديهي وان لم يتوقف حصوله على فكر ونظر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل اليه والاحساس به والحدس او غير ذلك فمالم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل بديهي فالبداهة تستلزم الحصول * والصواب ان يقال لو كان كل من التصورات والتصديقات بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر * ولا نظريا اى ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديق نظريا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور والتسلسل * والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه

التصور فقط اقول بشرط لاشيء اى التصور الساذج قوله الحرارة وهو ما يفرق المجتمعات ويجمع المتفرقات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المشكلات وجمع الاختلافات قوله كتصور العقل قال الحكماء الجوهر اما ان يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة او يكون مركبا منها وهو الجسم ولا كذلك وهو المفارق فان تعلق وان تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والافهوا العقل قوله الحدس وهو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب قوله الدور الخ حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئيين على الاخر كما يدل عليه بيانه في تمثيله وعبارة الموافقة نص في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه

من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف آعلى ب وب بالعكس او بمراتب كما يتوقف آعلى ب وب على ج و ج على آ والتسلسل هو ترتيب امور غير متناهية واللازم باطل فالمرنوم مثله * اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد ان يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بعلم آخر وهلم جرا فاما ان يذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل او تعود فيلزم الدور * واما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور والتصديق لو كان بطريق الدور والتسلسل لامتنع التحصيل والاكتساب اما بطريق الدور فلانه يفضي الى ان يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول آ على حصول ب وحصول ب على حصول آ اما بمرتبة او بمراتب كان حصول ب سابقا على حصول آ وحصول آ سابقا على حصول ب والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون ب حاصل قبل حصوله وانه محال * واما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار ما لانهاية له واستحضار ما لانهاية له محال والموقوف على المحال محال * فان قلت ان منيتكم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لانهاية له انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلانسلم انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية معدة لحصول المطلوب والمعدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود

فهو تعريف باللازم واختار هذا الكونه اظهر استانزما للتقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف البيان وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور وان قوله حينئذ اي حين كان الاكتساب بطريق التسلسل قوله معدة ما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجمع الفعل فهو ما يتوقف عليه الشيء ولا يجمعه في الوجود كالخطوات الموصلة الى المقاصد فانها لا تجتمع مع الوصول وقد تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح معد ايضا ان المطالب من المبدأ فالامور الغير المتناهية معدة قريبة او بعيدة لحصول المبدأ بعضها معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من وجه ومبادىء من وجه والمعدات لا يلزم اجماعها في الوجود مع المطلوب بعضها مع بعض كالخطوات للوصول فلا يلزم استحضارها في زمان واحد

دفعه واحدة مغ المطلوب بل يكون السابق معه الوجود اللاحق * وان عنيتم به انه يتوقف على استحصالها في ازمدة غير متناهية فمسلم لكن لانسلم ان استحصال الامور الغير المتناهية في الازمدة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما اذا كانت قد يمة تكون موجودة في ازمدة غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية في الازمدة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد برهن عليه في فن الحكمة قال بل البعض من كل منهما بديهي والبعض نظري يحصل عنه بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما المناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق وهو بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها ان هن عن الخطأ في الفكر اقول لا يخلوا ما ان يكون جميع التصورات والتصديقات بديهيا او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا او يكون بعض التصورات والتصديقات بديهيا والبعض الآخر منهما نظريا والاقسام منحصرة فيها ولما بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيا والبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله من البديهي بطريق الفكر لان من علم لزوم امر لاخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين السابقين وهما العلم باللازمة والعلم بوجود الملزوم العلم باللازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والناطق ربنا هما بان قد منا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث فوسطنا المتغير بين طرفي قوله لا يخلوا علم ان ذهب بعض الاشاعرة الى ان التصورات كلها والتصديقات كلها بديهي وذهب جهم بن صفوان الترمذي الى ان جميع التصورات والتصديقات نظري وذهب الامام الى ان كل التصورات بديهي وكل التصديقات نظري وذهب الحكماء الى ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري والتصديقات ايضا كذلك

المطلوب وحكمنا بان العالم منغير وكل متغير لمحدث فحصل لنا التصديق بمحدث العالم * والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضه نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ههنا ما فوق الواحد وكذا لك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن * وانما اعتبرت الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا والمراد بالمعلومة الامور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول التصورات والنصديقات من اليقينييات والظنييات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقينييات يكون ايضا في الظنييات وفي الجهليات * اما الفكر في التصور والتصديق في اليقيني فكذا ذكرنا واما في الظني فقولنا هذا الحائط ينشر منه التراب وكل حائط ينشر منه التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم واما في الجهلي فكذا قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قد يم فالعالم قد يم * لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهو اخص من الاول ومن شرائط التعريفات التحرر عن استعمال الالفاظ المشتركة * لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة تدل على

قوله جعل الاشياء اشارة الى الاجزاء المادية وقوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد اشارة الى الاجزاء الصورية وحاصلة صبر ورة الاشياء المتعددة شيئا واحدا كما لمعرف والقياس **قوله** وكذا لك كل جمع هذا اكثر من بناء على ما تقر من عام الا وقد خص منه البعض فلا بد ان الجموع الماخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهه ان الاصل في الفن المباحث الموصلة الى التصور والتصديق وفي تحقيقهما يكفي امران **قوله** اعتبرت الامور الخ يعني ان هذا القيد ليس احترازا بل ذكر تنميما للترتيب **قوله** وهي يتناول الخ جملة معرضة بين الدليل وهو قوله فان الفكر وبين المدعى وهو قوله ان المراد بالمعلومة الخ **قوله** يجري ايضا الخ الاولى تدل على ان جريان الكسب في التصديقات منقضية عليه ومحقق واقم الدليل عليه كما صرح رح **قوله** فكذا ذكرنا وهو قوله كنصور الحرارة والبرودة الخ **قوله** لا يقال هذا السؤال واراد على تعريف الفكر بترتيب امور معلومة **قوله** وهو اخص الخ ههنا مجرد بيان للواقع لا يدخل له في السؤال وجه الخصوصية ان العلم

تعيين المراد من معانيها وههنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف
الحصول العقلي لانه لم يفسره في هذا الكتاب الابه * وانما اعتبر للجهل في المطلوب
حيث قال للتأدي الى مجهول لاستحالة استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من
ان يكون تصوريا او تصديقياً اما المجهول التصوري فاكثابه من الامور التصورية
واما المجهول التصديقي فاكثابه من الامور التصديقية * ومن لطائف هذا التعريف
اذاه مشتمل على العلل الاربع فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة
الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كاهيئة الحاصل لاجزاء
السرير في اجتماعها وترتيبها الى العلة الفاعلية بالالتزام اذ لابد لكل ترتيب من مرتبة وهو
ههنا القوة العاقلة كالنجار للسريير وامور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسريير
وللتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان
يتأدي الذهن الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلاً للسريير * وذلك الترتيب اي
الفكر ليس بصواب دائماً لان بعض العقلاء ينقض بعضاً في مقتضى افكارهم فمن واحد
يتأدي فكره الى التصديق بحدوث العالم وآخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد
يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويؤدي فكره الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر
فينساق الفكر الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليس بصوابين ولا لزوم اجتماع النقيضين
فلا يكون كل فكر صواباً فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتشاف النظريات
التصورية والتصديقية من ضرورياتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الواقعة فيها
اي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتسب واي فكر صحيح
واي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق * وانما سمي بذلك لان ظهور القوة النطقية انما يحصل
بنسبة ورسموه بانه آلة قانونية تعصم مراتبها الذهن عن الخطا في الفكر فالآلة هي
الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين

بمعنى حصول صورة الشيء في العقل تناول اليقين والظن والجهل واما العلم بمعنى
اعتقاد الجازم المطابق الثابت فلا يتناول الافراد اليقين والجهل قسم من العلم بالمعنى
الاول وقسم له بالمعنى الثاني واما الجهل بمعنى عدم حصول صورة الشيء في العقل
وهو قسم العلم بكلامه فانه الجهل ايضا مشترك بين المعنيتين

الخشب في وصول أثره اليد والقيد الأخير لخراج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها
ومتفعليها ان علة علة الاشياء حلة له بالواسطة فان اذا كن علة لب وب حلة لـج كان آكلة لـج
لكن بواسطة ب الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعول لان
اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه
اثر العلة المتوسطة لانه الصادر عنها وهي من العلة البعيدة والقانون هو امر كلي منطبق
على جميع جزئياته يتعرف احكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه امر كلي منطبق
على جزئياته يتعرف احكام جزئياته منه حتى يتعرف ان زيد امر فوع في قولنا ضرب
زيد* وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في
الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا
ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة كلية عرفنا منه ان قولنا لا شيء من
الانسان بحجر بالضرورة تنعكس الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان دائما* وانما قال
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ لان المنطق ليس نفسه تعصم عن الخطأ والالم يعرض
للمنطقي خطأ أصلا وليس كذلك فانه ربما يخطأ لاهماله الآلة هذا هو مفهوم التعريف واما
احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لارباب
الصناعات وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي
لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا
التعريف رسالان كونه آلة عارض من عوارضه لان الذات لا شيء ما يكون له في نفسه
والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية لانه تعريف

قوله فضلا الخ يعني ان التوسط في الوصول فرع تحقق الوصول واذا انتفى الاصل
انتفى الفرع بطريق الاول وفضلا مضد رفضل بمعنى زاد وبقي يقف بعد نفى صريح أو
ضمني للتنبيه من نفى الأدنى على نفى الأعلى فعلى الثاني معناه انتفى الوصول
مطلقا حال كونه بقية عن التوسط أي عن الوصول بالتوسط فيكون انتفاء اظهر وعلني
للاول معناه انتفى الوصول حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط أي عن انتفاء التوسط فهو
منتف اول قوله القانون هو لفظ سرياني بمعنى المسطر **قوله** كالعلوم العربية كالنحو والبيان
والبيان والبديع والعروض **قوله** عارض من عوارضه والتعريف العارض رسم

بالغاية ان غاية المنطق العصمة من الخطأ وغاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج
 رسم * وههنا فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد حصل تلك
 المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فمعرفة
 بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسأله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه
 وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا اصرح بقوله ورسموه دون ان يقول وحدوه الى
 غير ذلك من العبارات تنبيهاً على ان مقدمة الشروع في كل علم زهمة لاحدة * فان قلت
 العلم بالمسائل التصديقي بها ومعرفة العلم بحدته وتصوره والتصور لا يستفاد من التصديقي *
 فقول العلم هو التصديقات بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل
 العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب بحدته يتوقف على تصور تلك التصديقات
 لا على نفس تلك التصديقات فالتصور غير مستفاد الا من التصور قال وليس كله
 بديهياً والاستغنى عن تعلمه ولا نظراً ولا دلالة او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه
 نظري يستفاد منه **اقول** هذه الاشارة الى جواب معارضة توردها وتوجيهها ان يقال المنطق
 بديهي فلا حاجة الى تعلمه بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بديهياً لكان كسبياً فاحتمل في
 تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون ايضا نظري يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور
 الاكتساب ويتسلسل وهما محالان * لا يقال لانسان لم يولد وادوراوا وتسلسل وانما يلزم
 ذلك لو لم يتنه الاكتساب الى قانون بديهي وهو ممنوع * لانا نقول المنطق مجموع قوانين
 الاكتساب فان افرضا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والنقدير ان الاكتساب لا يتم
 الا بالمنطق فيتوقف اكتساب ذلك القانون على آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير
 فالدوراوا وتسلسل لازم * وتقرير الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهي ولا
 لاستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبياً ولا يلزم الدور او التسلسل كما ذكره المعترض
 بل بعض اجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال والبعض
 قوله وههنا الخ اي في تعريف المنطق بالرسم فائدة جلية هي ان مقدمة الشروع في
 العلم معرفة بحسب رسمه لا بحسب حده حقيقة بناء على ان حقيقة كل علم مسائل
 ذلك العلم الخ قوله فلهذا اي لان مقدمة الشروع معرفة بالرسم قوله فان قلت هذا البحث
 وارد على قوله فمعرفة عنه بحسب حده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسأله

الكسبي انما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل * وأعلم ان ههنا مقامين الاول الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والك ليل انما ينتهز على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا اتباعها لاتدل الاعاى الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه او لكونه معلوما و تكون الحاجة ماسة الى نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لانها المقابلة على سبيل المماثلة * قال البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقها هو هواي لذاته او لا يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية او جزئية وذاتية او عرضية وجنسا او فصلا او خاصية ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما نوفقا قريبا ككونها قضية او عكس قضية او نقيض قضية وما توقفنا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات * اقول قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخذ من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب ولا تعريف مطلق موضوع العلم العام حتى تحصل لك معرفة موضوع المنطق فهو موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء بالهوى لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان او تلحق الشيء لجزئيه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة كونه حيوانا او تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب * والتفصيل هناك ان العوارض ستة لان ما يعرض الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته او لجزئيه ولا امر خارج عنه والامر الخارج عن المعروض اما مساو له او اعم منه واخذ من منه او مائل له فالثلاثة الاولى وهي العارض لذات المعروض والعارض لجزئيه والعارض للمساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستئناسها الى ذات المعروض اما العارض لذات فظاهر واما

قوله مساو كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب وهو خارج عن حقيقته او اعم كاشي

للجزء فلا زده داخل في الذات والمستند الى ماهو في الذات مستند الى الذات في الجملة والما
العارض الامر المساوي فلان المساوي يكون مستند الى ذات المعروض والعارض مستند
الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا
مستند الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي العارض لامر خارج اعم من المعروض كالحركة
اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخص
كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص من الحيوان والعارض بسبب
المبائن كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مبائنة للماء تسمى امرضا غريبة لما فيها
من الغرابة بالقياس الى ذات المعروض والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية
لموضوعاتها ولذا قال عن عوارضة التي تلحقه لما هو هو الى آخره اشارة الى الاعراض الذاتية
واقامة للحق مقام المحذور واذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطقي يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق *
وانما قلنا ان المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لانه
يبحث عنها من حيث انها يوصل الى مجهول تصوري او تصديقي كما يبحث عن الجنس
كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومات تصوريان من حيث انهما كيف يربكان ليوصل
المجموع الى مجهول تصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة نحو العالم
متغير وكل متغير حادث وهما معلومات تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا
قياسا موصلا الى مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث وكذا يبحث عنها من حيث انها
يتوقف عليها الموصول الى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية ومرتبة
وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصول الى التصديق اما توفيقا ريبا

قوله تسمي خبر لقوله الثلاثة الاخيرة **قوله** من الغرابة لان بين العارض والمعرض بعدا
فاجتماعهما غريب **قوله** من حيث انها متعلق ببعض وبيان للمبحوث عنه كما يدل
عليه قوله الانبي بالجملة **قوله** كيف يربكان مثلا يقدم مابه الاشتراك كالجنس ويؤخر مابه
الاشتراك كالفصل **قوله** الموصول الى التصور كالحيوان الناطق الذي هو الموصول الى المبط
التصوري الانسان وهو موقوف على كون الحيوان كلياً وجنساً وعلى كون المناطق كلها وفصلاً

بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية وأما توقفها بعيدا
عن براسطة ككونها موضوعات ومحمولات فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على
القضايا بالذات لتركيبتها منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل
إلى التصديق موقوفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف
القضايا عليها* وبالجملة المنطقي يبحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية
التي هي إما الاتصال إلى المجهولات أو الأحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذه الأحوال
عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لأنها فهو باحث عن الأعراض الذاتية لها
قال وقد جرت العادة بأن يسموا الموصل إلى التصور قولاً شارحاً والموصل إلى التصديق حجة
ويجب تقديم الأولى على الثاني وضعاً لتقدم التصور على التصديق طبعاً لأن كل تصديق
لابد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته أو با مرصادق عليه والمحكوم به كائناً والحكم لا ممتنع
الحكم من جهل أحد هذه الأمور أقول قد عرفت أن الغرض من المنطق استحصال
المجهولات والمجهول إما تصوري أو تصديقي فنظر المنطقي إمامي الموصل إلى التصور وإمامي
الموصل إلى التصديق وقد جرت العادة أي عادة المنطقيين بأن يسموا الموصل إلى التصور
قولاً شارحاً إما كونه قولاً فلأنه في الأغلب مركب والقول يرادفه وإما كونه شارحاً فإشراحه
وإيضاحه ماهيات الأشياء والموصل إلى التصديق حجة لأن من تمسك به استدل بالأعلى
قوله كلية وجزئية الخ لا يخفى أن النوع والعرض العام ينكران استطراداً إذ لا مدخل لهما في
الاتصال قوله وهذه الأحوال أي الاتصال أو الأحوال التي تتوقف عليها الاتصال قوله في
الأغلب وإنما قال ذلك لأن التعريف عند البعض بالمفرد جائز كما يقال الإنسان ناطق
والأولى أن يقال التعريف بالمفرد كما يقال الغضنفر الأسد لأن في الناطق معنى التركيب
فإن قلت قد عرفت أن الاتصال يكون بطريق النظر والنظر ترتيب أمور فكيف يكون
الموصل غير مركب قلت المصنف تسامح في تعريف النظر لأن النظر تحصيل أمر و
ترتيب أمور على ما عرفت القوم قوله فلشرحته أي في الجملة أما بالكنة أو بالوجه فينبأول
الأقسام الأربعة للتعريف قوله وإيضاحه هذا يدل على أن الرسم أيضاً يبين الماهية
ويميزها من غيرها وإن كان بأمر عرضي وإما قولهم حد الشيء ما يبين ماهيته فمعناه ما يبين
بأمر ذاتي قوله استدل الاستدلال أن ينتقل أنه من الأثر إلى المؤثر والتجامل على

مطلوبة غلب على الخصم من حجج يحج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول اي .
الموصل الى التصور على مباحث الثاني اي الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان
الموصل الى التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على
التصديق طبعا فليقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على
التصديق طبعا لان التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون
علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول
التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه
التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او
بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم لاعلم الاولي لامتناع الحكم ممن
جهل احد هذه التصورات * وفي هذا الكلام قد نبه على فائدتين احد هما ان استدعاء
التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة
حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد انه يستدعي تصور وجوده ما
اما بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فانا نحكم على اشياء لانعرف حقا ثقتها كما نحكم على

عكسه وانما قال هذا لان من تمسك بالحجة لا من هذه الحيثية لم يغلب على الخصم
اي الخصم الذي ليس له حجة او غلب من هذه الحيثية اي بالنظر الى هذه الحجة **قوله**
لا يكون المتقدم علة له احتراز عن الفاعل فانه وان كان يحتاج اليه الفعل لكنه يكون علة
والمراد من علة المنفية العلة التامة لا العلة الناقصة لان كل ما يحتاج اليه الشيء فهو علة له
اصطلاحا ومثال تقدم الطبيعي الواحد والاثنان والثلاثة لان الواحد مقدم على الاثنين
ولا يكون دلة له والا لزم من حصول الواحد حصول الاثنين ضرورة وجوب وجود المعلول
عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه اثنان لان الاثنين من الواحد كرتين **قوله** ثلاث
تصورات هذا على تقدير كون الحكم فعلا واما ان كان ادراكا والتصديق مجموع التصورات
قوله اما بذاته الخ كما ان احكمنا على الانسان بانه جسم فجاز ان نتصورها حقا بيقها وجاز ان
نتصورها بوجه آخر بانه حيوان وانطق او كاتب **قوله** في هذه الكلام اي في كلام الماتن كل
تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه قد نبه الماتن على الفائدة الاول بقوله او بامر
صادق عليه وعلى الثاني بقوله والحكم لامتناع الحكم ممن جهل الخ

• واجب الوجود بالقدر والعلو وعلى شبح نراه من بعيد بانه شاغل لحيز معين فلو كان الحكم مستند على تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يصح منا امثال هذه الاحكام * والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشراك على معنيين احدهما النسبة الحكمية اليجابية او السلبية المتصورة بين الشئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة وانتراعها معني بالحكم حيث حكم بانه لابد في التصديق من تصور الحكم النسبة اليجابية وحيث قال لامتناع الحكم ممن جهل ايقاع النسبة تنبيهها على تغاير معني الحكم والافان كان المراد به النسبة اليجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور معني او ايقاع النسبة فيهما فيلزم استدعاء التصديق تصور ايقاع وهو باطل لانا اذا ذكرنا ان النسبة واقعة وليست بواقعة يحصل لنا التصديق ولا توقف له على تصور ذلك الادراك * فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فالصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها فحصول الحكم موقوف على صورة وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للملخص صرح به وجعله شرطاً حتى لا يزيد اجزاء التصديق على اربعة * فنقول قوله لان كل تصديق لابد

قوله شبح بالتحريك والسكون تن وكالبه وسياهي كه از دور مي نمايد **قوله** النسبة اليجابية مفعول لعنى وقوله ايقاع النسبة ايضا مفعول لعنى **قوله** والاى وان لم يعن بالاول اه وبالثاني اه **قوله** معنى لانه على هذا التقدير يكون معنى كلام المصنف كذا في التصديق تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم لامتناع الحكم والمراد به النسبة اليجابية فيلزم امتناع النسبة اليجابية **قوله** على ذلك الادراك اي على تصور ادراك ان النسبة واقعة اولية ست بواقعة **قوله** على ان المصنف الخ دفع استبعادناش من توقف التصديق على تصور الحكم فاذا جعله معللاً بتصريح المصنف ذهب الاستبعاد لكن لما كان هذا التوقف مستلزماً لزيادة اجزاء التصديق على اربعة حكم بكون تصور الحكم شرطاً للتصديق والسارح رح افاد بقوله فنقول الخ ان زيادة اجزاء التصديق على اربعة لازم من عبارة المتن لو اريد بالحكم ايقاع وما يرد من الاعتراض على هذه الافادة فاشار الى هذه الاعتراض ودفعه بقوله قال الامام الخ وتقرير الاعتراض مع تقرير دفعه من كور في حاشية السيد فارجع اليها

فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء تصديق فلو كان المراد به
 ايقاع النسبة في الموضوعين ازا اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه * قال الامام
 في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم * قيل
 فرق ما بين قوله وقول المصنف ههنا لان الحكم فيما قاله الامام تصور لا محالة بخلاف ما قاله
 المصنف انه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه فمع لا يكون تصورا كانه
 قال ولا بد فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه
 فمع يكون تصورا * وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه
 ولا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لامتناع الحكم ممن جهل احد هذين الامرين
 ولو صح حمل قوله احد هذه الامور على هذا الظاهر الفساد من وجه آخر وهو ان اللازم
 من ذلك استدعاء التصديق التصورا المحكوم عليه والمدة على استدعاء التصديق
 التصورين والحكم فلا يكون له ليل واردا على المدعى وايضا ذكر الحكم

قوله وهو مصرح اي المص في شرحه للملخص **قوله** قال الامام تائيد لكون قول المص لابد فيه
 دال على جزئية تصور الحكم وشارع الى منع لزوم ازدياد اجزاء التصديق على اربعة **قوله**
 قيل القائل جمال الدين دمشقي وهو الشارح الاول للشمسية وهذا عود للسؤال **قوله**
 لا محالة لانه اذا كررنا الثلث في قوله لابد من ثلث تصورات يستلزم ان يكون الحكم
 تصورا والالم يكن التصورات ثلثا **قوله** فانه يجوز علة لقوله بخلاف ما قاله **قوله** فمع اي
 حين اذا كان والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورا به
قوله وغير لازم منه اي من عطف قول المص اذا التصديق لابد فيه من تصورا فمع اي تصور
 المحكوم عليه لا يكون الحكم تصورا اي متصورا **قوله** معطوفا على المحكوم عليه فيكون
 المعنى ولا بد للتصديق من تصور الحكم **قوله** وفيه اي في قيل فرق ما بين نظر والمراد من
 هذا المنظر انه لا فرق بين قول الامام وقول المص فهذه اجواب عن طرف الجيب بان يقال
 لا يصح ان يكون قوله والحكم معطوفا على المضاف **قوله** ولو صح جواب سؤال مقدر تقريره
 ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد بالجمع ما فوق الواحد واجاب بقوله ولو صح **قوله** على
 هذا اي على ما عرفت اخل **قوله** من ذلك اي من حمل الامور على الامرين يستلزم عدم
 انطباق المدعى لان المدعى لا يثبت الامر من المدعى مركب من امور ثلاثة

حينئذ يكون مستدركا اذ المطلوب بيان تقدم النصور على التصديق طبعا والحكم اذا لم يكن تصويرا لم يكن له مدخل في ذلك قال واما المقالات فثلث الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه ما دخل فيه تضمن كدلالة النمل على الحيوان او الناطق وبتوسطه ما خرج عنه التزام كدلالة على قابل العلم وصنعة الكتابة اقول لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهما لا يتوقف علي الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا بالالفاظها ولكن لما توفت افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخره والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى اولاهي لا تخلوا ما ان تكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على اخ وجمع فان طبع اللفظية تضى التلغظة عند عرض ذلك المعنى له اولاهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ* والمقصود ههنا هو دلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متي اطلق فهم منه معناه العلم بوضعه وهي اما مطابقة او تضمن او التزام وذلك لان اللفظ اذا

قوله حينئذ يكون مستدركا اي اذا كان الحكم معطوفا على تصور المحكوم او حين لم يكن الحكم تصور اذ ليس له مدخل في المقصود الذي هو تقدم النصور على التصديق قوله في ذلك اي فيما هو المقصود وهو تقدم النصور على التصديق قوله بالعرض اي بتبعية المعاني وبالقصد عطف تفسيره للعرض فان القصد الاول للمنطقي المعاني قوله والوضع جعل اللفظ هناء تعريف لوضع اللفظ لا لطلق الوضع قوله من وراء الجدار انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ فان المسموع من المشاهد يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة قوله بوضعه ولم يقل بوضعه لمعناه لئلا يختص بالدلالة المطابقة.

كان دالا بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون في
 المعنى الموضوع له او داخلية او خارجا عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
 لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على
 الحيوان الناطق لانه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
 لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فان
 الانسان انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه
 الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج
 عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قائل العلم وصناعة الكتابة فان
 دلالة عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصناعة الكتابة خارج عنه *
 اما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق لتام ما وضع له من
 قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى
 الموضوع له داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية
 الدلالة الثالثة بالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج من معناه الموضوع له بل على
 الخارج اللازم له * وانما قيد حد ودالات بنسب الموضوع لانه لو لم تقيد به لانتقص حد
 بعض الدالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشترك بين الكل والجزء كالامكان
 فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللامكان العام وهو
 سلب الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشترك بين المازوم واللازم كالشمس
 فانه موضوع للجرم وللضوء فيتصور من ذلك صورتان * الاولى ان يطلق الامكان ويراد به

قوله داخل في اي في المعنى الموضوع له قوله مطابق فيكون تسمية الدلالة بالمطابقة تسمية
 الشئ باسم صفة موصوفة وهو اللفظ الموصوف بالدلالة قوله في ضمنه فيكون تسمية الشئ
 باسم صفة مدلول موصوف بالدلالة وهو اللفظ قوله الموضوع له فيكون تسمية الشئ باسم صفة
 مدلول اللفظ قوله عن الطرفين اي الوجود والعدم كالانسان فان وجوده ليس ضروريا
 ولا امتنع عدمه وعدمه كذلك والامتناع وجود قوله عن احد الطرفين اي الطرف
 المخالف فالله موجود بالامكان العام وشريك الباري ليس به وجود بالامكان العام فمعناه
 ان سلب الوجود من الله تعالى وكن الوجود لشريك الباري ليس بضروري قوله من ذلك

الامكان العام * والثانية ان يطلق ويراد به الامكان الخاص * والثالثة ان يطلق لفظ الشمس
ويعني به الجرم الذي هو الملزوم * والرابعة ان يطلق ويعني به الضوء اللازم واذ تحقق
هذه الصور فنقول لو لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقض بدلالة التضمن
والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واراد به الامكان الخاص
كان دلالة علمي الامكان الخاص مطابقة وعلمي الامكان العام تضمننا ويصدق عليها انها دلالة
اللفظ علمي المعنى الموضوع له لان الامكان العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان فيدخل في حد
دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا واذ قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة
عنه لان دلالة لفظ الامكان علمي الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ علمي
ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتفاء
وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي دخل فيه الامكان العام
واما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الجرم كان دلالة علميه
مطابقة وعلمي الضوء التزاما مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ علمي ما وضع له فلو لم يقيد
حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت عنه لان تلك
الدلالة وان كانت دلالة اللفظ علمي ما وضع له الا انها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لانا
فرضنا انه ليس بموضوع للضوء لكن دلالة علميه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم
الملزوم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن بذات القيد لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق

اي من كون اللفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم والملزوم قوله عليها اي على دلالة
لفظ الامكان علمي الامكان العام قوله وضع له ايضا اي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه
موضوعا له وفي ذكر لفظ ايضا ههنا اشارة الى ان الدالتين متغايرتين بالذات متعائر
الجهة بالذات فمما قيل المناسب للسياق ان يكون قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وهم
قوله في تلك الصورة اي الصورة التي يطلق الامكان ويراد به الامكان الخاص قوله وان
فرضنا ان متصلة اي ان فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم امكان العام كانت دلالة
لفظ الامكان علمي الامكان العام حقيقته البنية قوله واما الانتقاض اي انتقاض حد دلالة
المطابقة علمي تقدير عدم النقييد بتوسط الوضع قوله وكذا ههنا شروع في بيان انتقاض
التضمن والالتزام بالمطابقة

لفظ الامكان واريد به الامكان العام كان دلالة عاية مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العالم داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه ايضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنها لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بذلك القيد لانتقص بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الضوء كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج من المعنى الموضوع له فهي داخلية في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع وان قيد به خرجت عنه لانها ليست ثم بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارجي بحالة يلزم من تصور المسمى تصويره في الذهن والا لمتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج اقول لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارج لازما للمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لمتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالاعليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه موضوع بازائه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالاعليه ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى قوله ولا يشترط فيها اي في الدلالة الالتزامية وهو معطوف على قوله وهو اللزوم الذهني ولا حاجة الى تاويله بقوله يشترط فيها اللزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس جائز ولا الى تكلف اذ عطف على ما نقله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية قوله تحقق المسمى في الخارج اراد بالتحقق الاصلية لاما هو خارج الذهن كما هو المستشهد ليشتمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة للعلم

في الذهن تحققة فيه شرطان: لو كان اللزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه .
واللازم باطل فاللزوم ^{الذاتي} مثلثة اما الملازمة فلا تمنع تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللازم
فلان العدم كالعنى يدل على الملكة كالبصر دلالة التزامية لان العنى عدم البصر عما من
شأنه ان يكون بصيرامع المعاندة بينهما في الخارج * فان قلت البصر جزء مفهوم العنى
فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن * فنقول العنى عدم البصر لا العدم والبصر
والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه والاجتماع في الاعنى البصر وعدمه
قال والمطابقة تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان
وجود لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم وما قيل من ان تصور كل ماهية
يستلزم تصورها نها ليست غير فممنوع لانا نتصور الاشياء مع الذهول عن هذا اعتبار
ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هنا فلا يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة
وجوالتابع من حيث انه تابع بدون المتبوع اقول اراد بيان نسب الدلالات الثلاث
بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة لا تستلزم التضمن اي ليس متي نحقق
المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى بسبب فيكون دلالة عليه
مطابقة ولا تضمن ههنا لان البسيط لا جزئه واما استلزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان
الالتزام يتوقف على ان يكون للمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصورها المعنى تصوره وكون
كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذا غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً
كذا فاذا كان اللفظ موضوعاً لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لان انتفاء شرطه *
و زعم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من
لوازمها وقله انها ليست غير هاهنا للفظ ان دل على الملزوم بالمطابقة دل على اللازم في التصور
بالالتزام * وجوابه انا لا نسلم ان تصور كل ماهية يستلزم تصورها نها ليست غير هاهنا فكثيرا ما
نتصور ماهية الاشياء ولم يخطر ببالنا غير هاهنا فضلا عن انها ليست غير هاهنا ومن هذا تبين
عدم استلزام التضمن الالتزام كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم
ابضا وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز ان يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم
وله بسيط والمراد به ما لجزء له كالوحد والنقطة على ما قالوا قوله من هذا اي من الذي
ذكرناه لان المطابقة لا تستلزم الالتزام لجواز ان توجد ماهية مركبة ليس لها لازم بين فيدل

فهني فاللفظ الموضوع بازائه دال على اجزائه بالتضمن ولا التزام * وفي عبارة المصنف
تسامح فان اللازم مما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام بل بعدم تبين
استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر * واما هما اي التضمن والالتزام فمستلزمان
للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معهما لانهما تابعا لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد
بدون المطبوع وانما قيد بالحيثية احتراز عن التابع الاعم كالحرارة للنار فلها تابعة للنار و
قد توجد به ونها كما في الشمس والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها *
وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعناها وان لم يقيد بها لم يتكرر
الحد الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن ان يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيداً
للاوسط بل للحكم فيها فيتكرر الاوسط نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من حيث انه
تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقاً لا يوجد بدون
المطابقة وهو غير لازم من الدليل قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء
معناه فهو المركب كرامي الحجارة والاف هو المفرد اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة
اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لا فان قصد بجزء منه الدلالة على جزء
معناه فهو المركب كرامي الحجارة فان الرامي مقصود الدلالة على رمي منسوب الى
موضوع ما والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى
رامي الحجارة فلا بد ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معنى وان يكون

اللفظ على جزءها تضمننا لا التزاماً قوله تسامح حيث حذف المضاف اعتداداً على فهم
المتعلم اي تبين عدم العلم باستلزام التضمن والالتزام قوله والفرق بينهما ظاهر وهو ان
تبين عدم انما يكون عند تبين عدم فقط وعدم التبين يكون عند التشكيك في الوجود
والعدم والحاصل ان عدم التبين رفع الكلية وتبيين عدم رفع الجزئية قوله في الصغرى
وهو قوله لانها تابعا والكبرى وهو قوله التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع والحد
الاوسط لفظ التابع والحكم هو لا يوجد بدون المتبوع اي المتيقن هو الحكم وهو يوجد ان قوله
منعناها وسند المنع ان الحيثية تستعمل في شيئين لهجهتان كما يقال الانسان من حيث انه
انسان متعجب ومن حيث انه متعجب ضاحك بخلاف التضمن والالتزام فانه ليس لهما
الاجتهاد واحد والحاصل انه يلزم انتساب الشئ لنفسه لان المراد في جانب المحمول منه ومنه

ذلك المعنى جزء المعنى المقصود وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزبد وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزء كعبد الالحى معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود اي الذات الشخصية وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع الشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومى الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود النوى هو الشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية وهي جزء معنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصودة في حالة العلمية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات الشخصية والاى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المقتضى سواء لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود من اللفظ ولم يكن دلالة مقصودة فحد المفرد يتناول الالفاظ الاربعة * فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فلم اخره وضاعوا مخالفة الوضع الطبع في قوة الخطاء عند المحصلين * فنقول للمفرد والمركب اعتباران احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عاينه المفرد من زيد ودهر ووغيرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازائه كالكتب مثلاً فان له مفهوماً وهو شي له الكتائفة وذاق هو ما صدق عليه الكتائب من افراد الانسان فان ذينتم بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب فمسلم ولكن ناخيره ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان ذنتم بدان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو متنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على عدم فلماذا اخرج المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا النضمام لان الاعتبار في تركيب اللفظ وافراد دلالة جزئية على جزء معناه المطابقة وعدم دلالة ما يدل دلالة جزئية

على جزء معناه التضميني او الالزامي وعدم دلالة عليه فانه لو اعتبر التضمني والالزامي في التركيب والافراد اذ لم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضميني اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب الموضوع بازاء معنى له لازم ذهني بسيط مفرد الان شيئا من جزئي اللفظ لادلالة له على جزء المعنى الالزامي * وفيه نظر لان غاية ما في الباب ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابقي مركبا وبالقياس الى المعنى التضميني او الالزامي مفردا وما جاز ان يكون اللفظ باء حبار معنيين مطابقين مفردا او مركبا كما في عبد الله لان مدلوله المطابقي قبل العلمانية يكون مركبا وبعد ها يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابقي والتضميني او الالزامي والا ولما ان يقال التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى النضميني او الالزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابقي اما في التضمن فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضميني دل على جزء معناه المطابقي لان المعنى التضميني جزء المعنى المطابقي وجزء الجزء جزء له واما في الالزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالزامي بالالزام فقد دل على جزء المعنى المطابقي لامتناع تحقق الالزام بدون المطابقة وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابقي لا بالنسبة الى المعنى التضميني او الالزامي كما في امثاليس

قوله ولما جاز هذا الاشارة الى جواب سوال كانه قيل كيف يجوز ان يكون اللفظ الواحد في ان واحد مركبا وغيره قوله كما في عبد الله فانه قبل العلمانية مركب مطابقة وبعد العلمانية مفرد مطابقة ايضا قوله اما في النضم مثلا الحيوان الناطق لفظ مركب معناه المطابقي جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات ومعناه التضميني جسم نام حساس فقط فدلالة الحيوان على الجسم فقط مثلا لكن دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضميني وان اذ دل عليه فقد دل على المعنى المطابقي وهو ظاهر قوله واما في الالزام مثلا الحيوان الناطق لفظ مركب فيفرض ان معناه المطابقي قوة العقل وقوة النظر ومعناه الالزامي جسم نام حساس متحرك بالارادة مدرك للمعقولات فدلالة الحيوان على الجسم التام فقط بكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالزامي بالالزام ولما دل عليه بالالزام فلا بد ان يدل على قوة الحياة فقط بما يطابقه الذي هو جزء المعنى المطابقي لامتناع تحقق الالزام بدون المطابقة

المتكويرين فلهذا خصص القسمة الى الافراد والتركيب بالمطابقة الان هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة في مورد القسمة والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار قال وهو ان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وان صلح لئذ لك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم **قول** اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يخبر به واحد او لا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به واحد فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به واحد واما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المخبر به في قولنا زيد في الدار حاصل او حاصل ولا مدخل لفي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به واحد وكلا فان المخبر به في قولنا زيد لا حجر ولا حجر ولا لئذ دخل في الاخبار به ولعلك تقول الافعال الناقصة لاتصلح لان تخبر بها واحد هافيلز ان تكون ادوات فنقول لا بعد في ذلك حتي انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغائر جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخبر به واحد واما ان يدل بهيئته وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب يضرب فهو الكلمة اولاديل فهو الاسم كزيد وعمر ووالمراد بالهيئية والصيغة الهيئية الحاصلة للحروف باعتبار تقديرها وناخيرها وحر كاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها وانما قيدت الكلمة بها لاجراج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس واليوم والصبح والغروب فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها لا بهيئتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئته وان اتحدت

قوله المتكويرين اي البسيط المركب من لفظين الموضوعين لمعنيين بمبسطين واللفظ المركب الموضوع باراء معنى لازم ذهني بسيط **قوله** عند اختلاف الهيئته فلا يرد انه ليس باختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود الاختلاف وكذا لا يرد ان نحوام يضرب وضرب مختلفان في الهيئته مع عدم اختلاف الزمان لانه مركب من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كليهما من المركبات فتدبر فانه من الامر الحق

المادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئتين وان اختلفت المادة كضرب وطالب* فان قامت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة اصليها ومادتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزؤها الالهي جزء معناها فنقول المعنى من التركيب ان يكون هناك اجزاء مترتبة مسموعة وهي الفاظ او حروف مثل زيد قائم والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم التركيب والتقيد بالمعنيين من الازمنة الثلاثة لادخل له في الاحتراز الا انه حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك فغية مزيد ايضاح وجهة التسمية اما بالاداة فلانها آتية في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كانها المادلت على الزمان وهو متجدد ومنصرم تكلم الخاطر بتغير معناها اما بالاسم فلانها على مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو وهو العلو قال وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما والافتموا طيا ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض اولى واقدم من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظا منقولاً عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالذاتية وشرعيان كان هو المشرع كالصلواة والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات النجاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع اقول هذه اشارة الى تسمية الاسم بالقياس الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اي ان كان معناه واحدا فاما ان يتشخص ذلك المعنى اي لم يصلح لان يقال على كثيرين كزيد يسمى علما في صرف النجاة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين وان قوله اما ان يكون معناه اي الموضوع له بالمعنى الاعم ليشتمل الحقيقة والمجاز ايضا قوله اما ان يتشخص اذ اعلم ان الانقسام الى ما يتشخص معناه والى ما لا يتشخص لا يختص بالاسم الذي يكون معناه واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كثيرا ينقسم ايضا الى هذين القسمين على ما سيجي قوله جزئيا حقيقيا فيه اشارة الى ما وقع من التباس

لم يتشخص ^ولم يصلح لان يقال عالى كثيرين فهو الكلى والكثيرون افراد فلا يخلو اما ان يكون حصوله في افراد ذهنية والخارجية على السوية ولا فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدق عليها يسمى متواطيا لان افراد متوافقة في معناها من التواطؤ وهو التوافق كالأنسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدق عليها بالسوية والشمس لها افراد في الزمان وصدقها عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله في بعضها اولى واقدم واشد من البعض الآخر يسمى مشككا * والتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اولى اتم واثبت واقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصول معناها في بعضها متقدما على حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدّة والضعف وهو ان يكون حصول معناها في بعضها اشد من حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب اشد منه في الممكن لان آثار الوجود في الواجب اكثر كما ان اثر البياض وهو تفريق البصر في بياض الثلج اكثر مما هو في بياض العاج وانما سمي مشككا لان افراد مشتركة في اصل معناها ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه ان نظرا الى جهة الاشتراك خيلة انه متواطى

في المتن حيث قال فان تشخص يسمى علما فان الملائم ان يسمى جزئيا حقيقيا قوله افراد ذهنية اي الغرضية وان كان يمتنع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يابا لها سواء كانت في الاعيان او في الزمان فاتفق ان للانسان افراد اخارجية ذهنية والشمس افراد ذهنية وان دفع التحير الذي يعرض لبعض الناظرين قوله التشكيك على ثلاثة اوجه الاول بسبب الاولوية وهو ان يكون صدق الكلى على بعض افراد اولى منه على البعض الآخر بسبب التفاوت في الافراد كمالات ونقصانا فان صدق الوجود على الواجب اتم واثبت من وجود الممكن له وامه ازل ولا وبدا والثاني بالتقديم والتأخير كوجود الواجب فانه عامة الوجود الممكن والعلة مقدمة لامر بالذات ولا اعتبار بالتقدم الزماني في التشكيك والثالث بالشدّة والضعف وشدّة الشيء وضعفه يعلم من اثره بمعنى انه ان كان اثره اكثر فهو اشد وان كان اقل فهو اضعف فينتزع العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف الآخر

لتوافق اقتراد فيه وان نظر الى جهة الاختلاف او هذه انه مشترك كانه لفظ له ~~مختلفان~~ مختلفان كالعين فالناظر فيه يشك هل هو متواط او مشترك فلهذا اسدي بهذا الاسم * وان كان الثاني اي ان كان المعنى كثير افعاء ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا للمعنى ووضع للمعنى آخر انما نسبة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل النقل كان وضعه لتلك المعاني على السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لا شراكة بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة للبصرة والماء والذهب والركبة على السواء وان تخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول او لان ترك يسمى لفظا منقولاً لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولاً شرعياً كالصلوة والصوم فانهما في الاصل للدعاء ومطلق الامساك ثم نقلهما الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوصة مع النية واما غير الشرع وهو اما المعروف العام فهو المنقول العربي كالدابة فانها في اصل اللغة اسم لكل ما يدب على الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير او العرف الخاص ويسمى منقولاً اصطلاحياً كاصطلاحات النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة فكالفعل فانه كان اسماً لما صدر عن الفاعل كالاكل والضرب ثم نقله النحوي الى كلمة دللت على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما اصطلاح النظار فكالذوران فانه اسم للحركة في السكك ثم نقله المناظر الى ترتب الاثر على ماله صاوح العلية مرة بعد اخرى وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه ايضاً يسمى حقيقة ان استعماله في الاول وهو المنقول عنه ومجازا ان استعماله في الثاني وهو المنقول اليه كلاسد فانه وضع اولاً للحيون المقتصر ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة

قوله والماء الظاهر ان يقال لعين الماء لان العين لم يوضع للماء **قوله** النحاة والنظار جمع ناح بمعنى النحوي على ما هو في القاموس والنظار جمع ناظر بمعنى المنسوب الى عالم المناظر لكن لم يستعمل مفردهما **قوله** كالفعل فعل بالفتح كرس وبالكسر كرس دار فهو في الاصل المصدر عن الفاعل ثم استعماله لما قام بالشيء **قوله** سكك جمع سكة بالكسر كوجه خرد **قوله** ترتب الاثر الخ كترتب الاسهال على شرب السموم نيا وترتب الحرمة على الاسكار لان شرب السموم نيا علة للاسهال والاسكار علة للحرمة **قوله** لعائنة في الاشارات

وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر اي اثبتته او من حقيقة اذا كنت منه علي يقين فاذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصلي فهو شبي شبت في مقاضة معلوم الدلالة واما المجاز فلانه من جاز الشبي يجوز ان اذا تعداه وان استعمال اللفظ في المعنى المجازي جاز مكاذة الاول وهو موضوعه الاصلي قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه **اَوَّل** ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ ان انسبناه الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناه واحد او يختلفا في المعنى اي يكون لهما معنى وللآخر معنى آخر فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان اخذنا من الترادف الذي هو ركوب احد خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كالليث والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان لان المباينة المغارقة ومتي اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فبتحقق المغارقة بين اللفظين للتفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس * ومن الناس من ظن ان مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقها على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف وهو الاتحاد في المفهوم للاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس **قال** واما المركب فهو اماتام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طاب الفعل دلالة وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سرال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والنداء والقسم واما غير تام فهو ما تنقيدي كالحيوان الناطق واما غير تنقيدي كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة **اَوَّل** للمفرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه فهو اعلم ان العلاقة بالفتح يستعمل في المعقولات وبالكسر في المحسوسات وقيل بالفتح يستعمل في لكسبي وبالكسر في الضروري **قوله** والصارم القاطع **قوله** معنى له حيثئذ اي حين اذا كان الواو الواو صلة في معنى او الفاصلة لا معنى للاحتمال لان الاجتماع لا يستعمل الا في ماله جهتان والخبر على تقدير كون الواو به معنى او لا يكون له الجهة واحدة

اما تام او غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اي يفيد المخاطب خاتمة وثامة ولا يتكلمون
 مستتبعا للفظ آخر ينتظره المخاطب كما ان اقبل زيد فيبقى المخاطب منتظرا ان يقال
 قائم او قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت
 عليه فهو المركب التام والافهوا المركب الناقص وغير تام والمركب التام اما ان يحتمل
 الصدق والكذب فهو الخبر او لا يحتمل فهو الانشاء * فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا
 للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل
 الصدق فلا خبر داخل في الحد * فقد يجاب عنه بان المراد بالواو الواصلة والفاصلة بمعنى
 ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر
 كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخلية في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان
 الاحتمال لا معنى له حينئذ بل يجب ان يقال ما صدق او ما كذب * والحق في الجواب
 ان المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء فوقنا
 اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا
 اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحاصل التقسيم ان
 المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والافهوا الانشاء وهو اما
 ان يدل على الفعل دلالة وضعية او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما
 ان يقارن الاستعلاء ويقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان
 قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال ودعاء * وانما قيد الدلالة بالوضع
 احترازا عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصيام واطلب
 منك الفعل وان دل على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن
 طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم
 ويندرج فيه التمني والتزجي والقسم والدعاء والتعجب * ولقائل ان يقول الاستفهام
 قوله ليس بموضوع اه اما اطلب منك الفعل فظاهر واما كتب عليكم الصلوة فلان معنى
 كتب اوجب فيكون اخبارا عن ايجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوما
 قوله ويندرج الخ اي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التمني وضميره
 فان كلها انشاءات ينبه على ما في ضمير المتكلم من تمنى مضمون الجملة وترجييه والتسمي

والنهي خارجان عن القسمة اما الاستفهام فلانه لا يليق جعله من التنبيه لانه استعمال ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فعدم دخوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك لاعلى طلب الفعل لكن المصنف اذ رجح الاستفهام تحت التنبيه وله يعتبر المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو كف النفس لاعداء الفعل مما من شأنه ان يكون فاعلا ولواردنا ايرادهما في القسمة لقولنا الانشاء اما ان لا يدل على طلب شيء بالوضع وهو التنبيه او يدل فلا يخلو اما ان يكون المطلب الغم وهو الاستفهام او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان كان المطلب الفعل ونهي ان كان المطلوب الترك اي عدم الفعل او يكون مع التساوي وهو الالتماس او مع الخضوع وهو السؤال * واما المركب الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيد الاول وهو التقيدي

بحسب ايساغوجي

كما الحيوان الناطق او لا يكون وهو غير التقيدي كالركب من اسم واداة وكلمة واداة قال الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وكله ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى جزئيا وكليا بالعرض اقول المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها موضع بارزاتها الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني المفردة والافعال مركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرفه فكل

فان معنى بالذات قسمت بالله والنداء اعني آواز دادن اعلى ما في الصراح وتعريف المنادى بالمطلوب اقبالة لا يستلزم كون معنى النداء طاب الاقبال حتي يرد عليه انه لطلب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللازم قوله ولم يعتبر الخ اي لم يعتبر بالنظر الى المقصود الاصلي فان اعتبار المناسبة اللغوية امر استحساني لا وجوبي قوله اي عدم الفعل فسر الترك سابقا بكفى النفس نظر الى توجيه كلام المصنف وفسره ههنا بعدم الفعل لانه جماعه تسمي للفعل فلا يمكن ان يفسر بالكف قوله مع التساوي الالتماس هذا بحسب اللغة اما في العرف فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع قوله الصورة الذهنية اعلم ان الصورة الذهنية كما تطلق على كيفية تحصل في العقل هي مرآة شاهدة نذري الصورة تطلق ايضا على المعلوم المميز بواسطة تلك الصورة في الذهن ولا شك ان الصورة الذهنية التي تنقسم الى الكلي والجزئي هو المعنى الثاني وهو من حيث يقصد باللفظ يسمى معناه ومن حيث يفهم منه هو ما قوله متعرفه اي في اخر بحث تمام المشترك وهو قوله لا يقال خصر جزء الهيئة

مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصور ما هي
من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي عن اشتراكه بهن كثيرين وصدقة
عليها ولا يكون فان منع نفس تصور من وقوع الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان
الهدية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصور من صدقة على امور
متعددة وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه ان
حصل عند العقل لا يمنع من صدقة على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور
معناه وهو سهو الا لكان لا معنى معنى وانما يتبد بنفس التصور لان الكليات ما يمنع الشركة
بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالذليل الخارجي لكن ان
جرى العقل النظر الى مفهومه لم يمنع من صدقة على كثيرين فان مجرد تصور لو كان
مانعا من الشركة لم يفتقر في اثبات الواحدانية الى دليل وكالكليات الفرضية مثل الاشياء
والامكان واللاوجود فانها تمنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر
الى مجرد تصورهما ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل
من افراد ما يمنع ان يصدق عليه اذا لم يمنع العقل عن صدقة عليه بمجرد تصور من
لم يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي
فلا يكون مانعا وخرج عن تعريف الكلي فلا يكون جامعاً وبيان التسمية بالكلي و
الجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالباً كالانسان فانه جزء لزيد وكالحیوان فانه جزء للانسان
والجسم فانه جزء للحیوان فيكون ذلك الجزئي كلا والكلي جزءا وكلية الشيء انما تكون
بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذلك
جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوباً الى الجزء والمنسوب الى الجزء
جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران بالذات في المعاني واما في الالفاظ فقد تسمى
كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم الدلول قال والكلي اما ان يكون تمام ماهية
ما تحته من الجزئيات او داخلها وخارجا عنها الاول هو النوع سواء كان متعدد
الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير
حاصلة انه لو لم يختص الكلام بالمعاني المفردة يبطل انحصار جزء الماهية في الفصل والجنس
بمثل الجوهر والناطق قوله تسمى كلية وجزئية التاء فيهما للتانيث لا للمصدرية فلا بد

متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو
اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو اقول انك
قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة بيان معرفة كيفية اقتناص المجهولات التصورية
وهي لا تقتنع بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلها صار
نظر المنطقيين مقصورا على بيان الكليات وضبط اقسامها فالكلي اذا نسب الى ما تحته من
الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او خلافيها او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا
والخارج مرسيا وربما يقال الداتي على ما ليس بخارج فالاول اي الكلي الذي يكون
نفس ماهية ما تحته من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو و بكر
وغيرهم من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الابعوارض مشخصة خارجة عنه بهما يمتاز
شخص عن شخص ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون فان
كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
مع لان السؤال بما هو عن الشيء انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته فان كان مساويا
عن شيء واحد كان طلبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شئين او اشياء في السؤال
كان طلبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها ولما كان النوع
متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من افرادة فاذا سئل عن زيد مثلا
بما هو كان المقول في الجواب الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمرو
بما هما كان الجواب الانسان ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة فلاجرم يكون مقولا في
جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر
نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في
الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون الجواب تمام الماهية
المشتركة وان قد علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين
الواجب ان يقال كليا وجزئيا اقول قد عرفت من قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو
منطقي والمقصود منه بيان وجه ترك البحث عن الجزئي قوله اقتناص وهو الاصطيد
والمراد به الاكتساب وفيه اشارة الى ان المراد به تحصيلها بالنظر

متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان لم يتعد كان مقولا على واحد في الجواب ما هو فهو
 اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلي
 جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا او
 على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس
 فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو ليخرج الثلاثة الباقية
 اعني الفعل والخاصة والعرض العام لانها لا تنقل في جواب ما هو وهناك نظرو هو ان احد
 الامرين لازم اما اشتمال التعريف على امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامعا لان
 المراد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون
 قوله المقول على واحد زائدا حشوا لان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول
 على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج
 عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج اولا كالعنقاء فلا يكون جامعا فالصواب
 ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا فان المقول على كثيرين
 يغني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وح
 يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا والمص لما اعتبر النوع
 في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمة الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية
 معا والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن بوجهين اما اولا
 فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالتخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك واما ثانيا فلان
 المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود
 وقد جعله من اقسام النوع وهو فاسد لان الحد من اقسام المركبات وقد جعله من اقسام النوع
 الذي هو من اقسام المفرد * قال وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين

قوله واما ثانيا اراد ان القوم قد صرحوا بان الكلي المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية
 لا يكون الا الحد حيث قالوا الكلي المقول في جواب ما هو واما ان يكون مقولا في جواب ما هو
 بحسب الخصوصية المحضة فهو الحد بالنسبة الى المحدود او بحسب الشركة المحضة فهو
 الجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع بالنسبة الى الافراد
 وقد جعل المص من اقسام النوع ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة

نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنسا ورسموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قول الكلي الذي هو جزء الماهية منحصري في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر ولا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه مشترك بينهما اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذا لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهرو الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل منهما وان كان مشترك بين الانسان والفرس لانه ليس تمام المشترك بينهما بل بغضه وانما يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان المشتمل على الكل * وربما يقال المراد بتمام المشترك بينهما مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منتقص بالاجناس البسيطة كالجوهرة لانه جنس عال لا يكون له جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة فعبارتنا اسد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس والافهوالفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهذا الجزء فان افرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حينئذ تمام الماهية المختصة والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة ان هو ما يتركب الشيء عنه ومن غيره فان ذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط ولا نعني بالجنس الا هذا

قوله وهو منتقص اي كون المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء منقوض باجناس البسيطة كالوحدة فانه تمام المشترك بين الجوهر والعرض مع انه لاجزاء **قوله** فعبارتنا وهو قوله الجزء المشترك هو الذي لا يكون وراءه جزء مشترك اسد اي احكم لان عبارتتنا بشتمل الجنس المفرد والمركب وهذه العبارة يشتمل الجنس المركب فقط **قوله** فلنرجع الى ما كنا فيه وهو حصر جزء الماهية في جنسها وفصلها

كالحيوان فإنه كمال الجزء المشترك بين ماهية الإنسان وبين نوع آخر كالغرس بينه وبين
 إذا سئل عن الإنسان والغرس بما هما كان الجواب الحيوان وإذا أفرده الإنسان بالسؤال
 لم يصح للجواب الحيوان لأن تمام ماهيته هو الحيوان الناطق لا الحيوان فقط * ورسموه
 بأنه علي مقول علي كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو لفظ الكلي مستدرك
 والمقول علي كثيرين جنس للخمسة ويخرج بالكثيرين الجزئي لأنه مقول علي واحد
 فيقال هنا زيد وبقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لأنه مقول علي كثيرين
 متفقين بالحقائق وبقولنا في جواب ما هو الكليات البواقية قال وهو قريب إن كان الجواب
 عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه
 كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير
 الجواب عنها وعن البعض الآخر ويكون هناك جوابان إن كان بعيداً بمرتبة واحدة
 كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان وثلاثة أجوبة إن كان بعيداً بمرتبتين كالجسم و
 أربعة أجوبة إن كان بعيداً بثلاث مراتب كالجوهر وعلی هذا القياس أقول القوم قد رتبوا
 الكليات حتى يتهيأ لهم التمثيل بها تسهيلاً على المتعلم المبتدئ في فوضعوا الإنسان
 ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطاق ثم الجوهر فإن الإنسان نوع كما عرفت
 والحيوان جنس للإنسان لأنه تمام الماهية المشتركة بين الإنسان والغرس وكذلك الجسم
 النامي جنس للإنسان لأنه كمال الجزء المشترك بين الإنسان والنباتات حتى إذا سئل
 عنهما بما هما كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لأنه تمام
 الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلاً وكذلك الجوهر جنس له لأنه تمام الماهية المشتركة
 بينه وبين العقل فقد ظهر أنه يجوز أن يكون لماهية واحدة أجناس مختلفة بعضها فوق
 بعض وإذا انتقش هذا على صحيفة الخاطر فنقول الجنس ما قريب أو بعيد لأنه إن كان
 الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن
 جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فإنه الجواب عن السؤال عن الإنسان
 والغرس وهو الجواب عنه وعن جميع الأنواع المشاركة للإنسان في الحيوانية وإن كان
 الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن

قوله إذا انتقش أي إذا علمت تعدد تمام المشترك فاعلم انحصار الجنس في القسمين فإنه

البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه ومن جميع المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة اجوبة اذ كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم اجوبة ثلثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعيد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من البعد جواب اخر قال وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام مشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهى الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس او في وجود فكان فصلا **اول** هذا بيان للشق الثانى من التريديد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما يكون فصلا وذلك لان احد الامرين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع ما او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وايا ما كان يكون فصلا اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا اصلا وهو الامر الاول او يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مبائنا لتمام المشترك او اخص منه او اعم منه او مساويا له لا لاجاز ان يكون مبائنا لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول

موقوف على ذلك **قوله** يكون فصلا على تقدير عدم كون جزء الماهية مشتركا تاما **قوله** وذلك اي كونه فصلا **قوله** على ذلك التقدير وهو ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما **قوله** مساويا له الحساس فانه كلما صدق الحساس صدق الحيوان **قوله** ان لم يكن تمام المشترك اذ كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالادارة **قوله** اصلا كالناطق **قوله** لان الكلام في الاجزاء المحمولة لان الكلام في الجنس والفصل وهما مقولان وعممه ولان

على الشيء مبادئه ولا اخص لوجود الاعم بدون الاخص فيلزم وجود الكل (وهو تمام
المشترك كالحيوان) بدون الجزء (اي بدون البعض الاخص كالحساس) وانه محال ولا اعم
(كالجسم النامي والحيوان) لان بعض تمام المشترك بين الماهية (كالانسان) ونوع آخر
(كالفرس) لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر (كالشجر) بدون تمام
المشترك تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاء تمام
المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما او هو محال لان المقدر ان الجزء
ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك
بل بعضا منه فيكون للماهية (كالانسان) تما ما المشترك احدهما تمام المشترك
(كالحيوان) بين الماهية وبين النوع الذي هو بازائها والثاني تمام المشترك (كالجسم
النامي) بينها وبين النوع الثاني (كالشجر) الذي هو بازاء تمام المشترك الاول وحينئذ
(اي حين اذا كان للماهية تما ما المشترك) لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين
النوع الثاني اعم منه لكان موجودا في نوع آخر (كالشجر) بدون تمام المشترك الثاني (اي
الجسم النامي) فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الثالث (كالشجر) الذي بازاء تمام
المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهما
جرا فاما ان يوجد تمام المشتركات الى غير النهاية او ينتهي الى بعد تمام مشترك
مسألة الاول محال والتركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فقوله ولا يتسلسل
ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب
اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك لو كان تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل
وجودا مور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذ بطلت الاقسام ثلثة تعين
ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير
كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركا اصلا يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية
عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصلا لتتمام المشترك لاختصاصه به
قوله وليس تمام المشترك بينهما اي بين الماهية الاولى والنوع الثالث وهو الشجر مثلا
قوله من الدليل اي من الدليل الذي هو وان لم يكن تمام المشترك يكون مختصا بها
او بعضا منه مساويا له وكل ما كان كذلك يكون تميزا لها في الجملة

وتمام المشترك جنس فكيون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه لا يميز الجنس من جميع اعيانه وجميع اعيار الجنس بعض اعيار الماهية فيكون مميز للماهية من بعض اعيارها ولا تعني بالفصل الا مميزات الماهية في الجملة والى هذه اشارة وكيف كان اي سواء لم يمكن الجز مشتركاً اصلاً او يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو يميز الماهية من مشاركتها في جنس او وجود فيكون فصلاً وانما ال في جنس او وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لها في الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزاً عن مشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا اقل من يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية وحيث يكون فصلها مميزاً لها عنها * ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك ونوع آخر فيكون مختصاً بتمام المشترك فيكون فصلاً له فيكون فصلاً للماهية وان كل مشترك كليهما يكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما فيكون بعضاً من تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا * لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثل جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل * لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطاق الاجزاء وهذا ما وعدناه في صدر البحث قال ورسومه بانه كلي يحمل على الشئ في جواب اي شئ هو في جرده فعلى هذا الوتر كبح حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلاً لهما لانه يميزهما عن مشاركتها في الوجود اقول ورسومه الفصل بانه كلي يحمل على الشئ في جواب اي شئ هو في جوهره كالناطق والحساس فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي شئ هو في جرده فالجواب عنه بانه ناطق او حساس لان السؤال باي شئ هو انما يطالب به ما يميز الشئ في الجملة وكل ما يميز يصاح للجواب * ثم ان طالب

فصل

قوله عن المشاركات الجنسية وعن الوجود ايضاً ولم يذكره للغفلة والاعتماد قوله لانا نقول يعني ان الكلام ههنا في المعاندا المفرد والجوهر الناطق وان كل جزء الكثرة ليس بفرد قوله هذا ما وعدناه في صدر البحث اي في الفصل الثاني حيث قال والكلام ههنا في المعاندا المفردة

المميز الجوهرية يعني يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالجملة
 فالكلية جنس يشتمل سائر الكليات وبقولنا يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو
 يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواهر ما هو لا في
 جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواهر اصلا وبقولنا في جوهره يخرج
 الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في مرضه فان قلت السائل
 باي شيء هو ان طلب مميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان
 لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان من جميع الاغيار او
 ممن بعضها فالجنس مميز للشيء عن بعضها فيجب ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج
 عن الحد فنقول لا يكتفى في جواب اي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لابد
 معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج من التعريف ولما
 كان محصلة ان الفصل كلي ذاتي لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكون مميز للشيء في
 الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب من امرين متساويين او امور متساوية كما هي ماهية الجنس
 العالي والفصل الاخير كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تميزا جوهريا مما يشاركها
 في الوجود * واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها
 جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحد الفصل بانه كلي مقول على الشيء في
 جواب اي شيء هو في جوهره من جنسه وان لم يساعد البرهان على ذلك نبت المصنف
 على ضعفه بالشاركة في الوجود اولو بايراد هذا الاحتمال ثانيا قال والفصل ابرز للنوع
 مشاركة في الجنس قريب ان يميز عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان يميز
 عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان اقول الفصل امام مميز عن المشارك الجنسي او من
 قوله فان قلت السائل الخ ايراد على التعريف بانه اما غير جامع او غير مانع فيكون نقضا
 او على قوله يخرج الجنس فيكون منع او على الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات
 للمقدمة الممنوعة قوله ماهية مركبة من امرين متساويين مثلا فرضنا الجوهر مركبا من
 اوب وهما متساويان فيكون كل من اوب فصلا للجوهر لانها يميز الجوهر عن المشاركات
 في الوجود قوله في الشفاء وما في الاشارات فقال في جنس او وجود قوله بالمشاركة ضعفه
 حيث قال كيف ما كان يميزا ماهية عن مشاركا تها في جنس او في وجود

المشارك الوجودي فان كان مميزا عن المشارك الجنسي فهو ما قريب او بعيد لانه ان
ميزه من مشاركته في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فانه يميزه
عن مشاركته في الحيوان وان ميزه عن مشاركته في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد
كالحيوان للانسان فانه يميزه عن مشاركته في الجسم النامي * وانما اعتبر القريب والبعيد
في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود بل هو مبني
على احتمال يذكر وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت ماهية حقيقية
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج
بعض اجزاء الماهية الى البعض او يحتاج فان احتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والايلازم
الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الاخر ليس اولي من
احتياج الاخر اليه او يقال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من امرين متساويين فاحدهما
ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه
فيلزم ان يكون الكل نفس جزئه وانه محال او دخلا فيه وهو ايضا محال لامتناع تركيب
الشيء من نفسه وغيره واخارجا عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه
بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا وانه محال
فلي نظر في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء قال واما الثالث فان امتنع انفا كنه عن
الماهية فهو اللازم والافه والعارض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد
يكون لازما للماهية كالزوجية للربعة وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ما زومه
كافيافي جزم الدهن بالازوم بينهما كالانقسام بمنساويين اللازم للربعة واما غير بين و
قوله على احتمال يذكر وهو تركب الماهية من الامرين المتساويين او امور متساوية قوله
ضرورة وجوب احتياج الخ حتى لا تكون تلك الاجزاء اجنبيا قوله نقوم الجوهر بالعرض
وهو مع اي يكون العرض محمولا عليه موافقا وذلك لاستلزامه اتحاد الجوهر والعارض
فلا بد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالخشب على ان في كون السرير بمعنى المركب
عن الخشب والهيئة جوهر اناقشة قوله ان يكون الجوهر نفسه اي يكون الجوهر المطلق
نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهر ان نفسه منصوب على الخبرية ودخلا خارجا معطوف
عانه قوله وانه مع لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجزء جزءا قوله لامتناع الاستمرار كون الكل

هو الذي يفتقر جزءه من الذهن باللزوم بينهما الى وسط ك تساوي الزوايا الثالث للقائمين
للمثال * وقد يقال البين على اللازم الذي يارزم من تصور ما زومه تصور الاول اعم
والعرض الفارق اما سريع الزوال كحمر الخجل وصغرة الوجل واما بطي الزوال كالشيب
والشباب **اقول** الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفردية للثلاثة والثاني العرض
المفارق كالكتابة بالفعل للانسان * واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحبشي فانه لازم لوجوده
وتشخصه لا ماهيته لان ماهيته الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود
وليس كذلك واما لازم للماهية كالزوجية للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع
انفكاك الزوجية عنها * لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه والى غير لان اللازم على ما عرفت
ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمته الى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود
الى ما يمتنع وهو لازم الماهية * لاننا نقول لانسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
غاية ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه
لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه ممتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما
يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو ممتنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما
يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها
موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي والثاني لازم الماهية والاول لازم
الوجود فمورد التسمية تناول لتسمية او قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشئ ام يرد
السؤال * ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصور مع

نفس الجزء واحتياج الشئ في تقوم نفسه الى خارج منه وتقدم الشئ على نفسه الى غير
ذلك **قوله** لا يقال الخ توضيح السؤال ان تقسيم الشارح هذا تقسيم الشئ الى نفسه والى
غيره اي مبائنه لان المقسم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمته الى ما يمتنع انفكاكه
عن الماهية والى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية والاول نفسه والثاني غير ومبائنه وتبيين
الجواب به وانه يارزم لو كان المراد بالماهية في المقسم الماهية من حيث هي وليس كذلك
بل المراد بها الماهية في الجملة اعم من حيث هي وعن الماهية الموجودة فلا يكون لازم
الماهية من حيث هي هي نفس المقسم ولا لازم الوجود بمبائنه لها

تصور ملزوم في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة فان من تصور
الاربعة تصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين
واما اللازم الغير البين فهو الذي يفتقر فيه جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي
الزوايا الثلث للقائمتين المثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا الثلث
للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث مساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج
الى وسط * وههنا نظره وان الوسط على ما فسر القوم ما يقترون بقولنا لانه حين يقال لانه
كذا امثلا اذ قلنا العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط واما ليس يلزم
من عدم افتقار اللزوم بينهما الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملازم لجوار توقعه
على شيء آخر من حدس او تجربة او حدس او غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في
مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث * وقد يقال البين
على اللازم الذي يلزم من تصور ملزوم تصور ككون الاثنين ضعفا للواحد فان من
تصور الاثنين ادرك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى يكفي تصور الملزوم
في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس كما يكفي التصور ان يكفي تصور
واحد * والعرض المفارقة اما سريع الزوال كحمر الخجل وصفر الوجع واما بطي الزوال
كالشيب والشباب وهن التقسيم ليس بحاصر لان العرض المفارقة هو ما لا يمنع انفكاكه من
الشيء وما لا يمنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سريع الانفكاك وبطيئه
لجواز ان لا يمنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له قال وكل واحد من اللازم والمفارقة ان اختص
بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والافه العرض العام كالماشي وترسم الخاصة
بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العام بانه كلي مقول
على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل

قوله يحتاج الى وسط وهو ههنا برهان هندسي قوله وههنا نظراي في تقسيم المصنف لازم
المهبة الى بين والى غير بين قوله قد يقال الخ هذا هو اللزوم لانه في الاعتبار في الدلالة
الالتزامية قوله كالشيب قال بعض الشارحين ان التمثيل بالشيب لا يصح لانه يزول
بزوال الوضع الا ان يراد به الكهولة ولكن اطلاقه على الكهولة خلاف المتعارف ولا ينبغي يقال
ان الملحوظ فيه المفارقة مع بطوء الزوال قوله يدوم له كحركات الافلاك والسودا للنرجسي

وخاصة وعرض عام **أول الكلي الخارج** عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً أو مملوفاً أو خاصة أو خاصة عرض
عرض عام لأنه إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك فإنه مختص
بحقيقة الإنسان وإن لم يختص بهابل يعمها وغيرهاتها فهو العرض العام كالماشي فإنه شامل
للإنسان وغيره وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ولا عرضياً
فالكلية مستندة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لأنهما مقولان
على حقائق مختلفة وقولنا فقط لا عرضياً يخرج النوع والفصل لأن قولهما على ما تحتها
ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرهاتها
عرضياً بقولنا وغيرهاتها يخرج النوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على أفراد حقيقة
واحدة فقط وقولنا فقط لا عرضياً يخرج الجنس لأن قوله على ما تحتها ذاتي لا عرضي وإنما
كانت هذه التعريفات رسوم الكليات لجواز أن يكون لها ما هيأت وراثة تلك المفهومات
ملزومات متساوية لها فحيث لم يتحقق ذلك أطلق عليها اسم الرسوم وهو بمنزلة من
التحقيق لأن الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أولاً ووضعت أسماؤها بأزائها فليس
لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودها على أن عدم العلم بأنها حدود
لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أهم وفي تهليل الكليات
بالناطق والضاحك والماشي لا بالنطق والضحك والماشي التي هي مبادئها فائدة وهي
أن المعبر في حمل الكلي على جزئياته حمل المواطاة وهو حمل هو ولا حمل الاشتقاق
وهو حمل هو وهو والنطق والضحك والماشي لا يصدق على أفراد الإنسان بالمواطاة فلا يقال
زيد نطق بل نونطق أو ناطق وإن قد سمعت ما تنوينا عليك ظهر لك أن الكليات منحصرة
في خمسة نوع وجنس وفصل خاصة وعرض عام لأن الكلي إما أن يكون نفس ماهية
قوله حمل هو وتوضيحه أن حمل المواطاة أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع
بالحقيقة كقولنا لأن أبيض وحمل الاشتقاق أن لا يكون محمولاً على الموضوع
كالبياض بالنسبة إلى الإنسان فإنه ليس محمولاً عليه بالحقيقة فلا يقال الإنسان ببيض
بل بواسطة اعتبار الاشتقاق فيقال الإنسان ذو بياض أو أبيض ولما كان مألهاً واحداً يسمى
حمل البياض على الوجهين حمل الاشتقاق وبعضهم يسمى الأول حمل التركيب فإنه
إذا ركب يحمل في ضمن المركب والثاني حمل الاشتقاق لأنه إذا اشتق منه شيء حمل

ما تحته من الجزئيات اودا خلافيها اوحارجاء عنها فان كان نفس ماهية ما تحته من
الجزئيات فهو النوع وان كان داخلها فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع
آخر وهو الجنس ولا يكون وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اخص بحقيقة واحدة فهو
الخاصة والا فهو العرض العام * واعلم ان المصنف رحمه الله قسم الكلّي الخارج من
الماهية الى الالزام والمفارق وقسم كلاهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسما
الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلّي سبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة فلا يصح قوله بعد
ذلك فالكليات اذن خمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي وهي خمسة
الاول الكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لانفس مفهوم اللفظ كشرية الباري
عزاسمه وقد يكون ممكن الوجود فيه ولكن لا يوجد كالعقلاء قد يكون الموجود منه واحدا
فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما
متناهية كالكوكب السبعة السيارة او غير متناهية كالنفوس الناطقة **اقل** قد عرفت في اول
الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا
من الاشتراك بين كثيرين فهو الكلّي وان كان مانعا فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما
هو الوجود العقلي واما ان يكون الكلّي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فامر
خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لانفس
مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلّي وامكان وجوده في الخارج شيء لا يقتضيه نفس
مفهوم الكلّي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل دونه ان يكون ممتنع الوجود في الخارج
وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلّي اذا نسبناه الى الوجود الخارجي اما ان يكون ممتنع الوجود
في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كشرية الباري عزاسمه والثاني اما ان يكون
موجودا في الخارج او لا والثاني كالعقلاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او
لا يكون متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد واحد
ولا يخلو واما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول
كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان تكون
اعراد متناهية او غير متناهية والاول كالكوكب السيارة فانه كلّي منحصري الكواكب السبعة

في ضمن ذلك المشق فيهما اتحدان بالدات ومختلفان بالاعتبار فجعلهما اسم واحد والاول

السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على مذهب البعض قال
 الثاني انا قلنا الحيوان مثلاً بأنه كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو كونه
 كلياً والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي
 الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
 موجود واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج عن المنطوق
 اقول انا قلنا الحيوان مثلاً كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكلي
 من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما اي من
 الحيوان والكلي والتغاير بين هذه المفاهيم ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم
 من الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمتنع نفس
 تصوره عن وقوع الشراكة فيه ومفهوم الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
 ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فلاول يسمى كلياً طبيعياً لانه طبيعة
 من الطبائع اولاً لانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كلياً منطقياً لان المنطقي انما
 يبحث عنه وما قال المصنف ان الكلي المنطقي كونه كلياً فيه مساهلة ان الكلية انما هي مبدأ أو
 الثالث كلياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذه الامور الثلاثة
 لا يختص بالحيوان ولا به مفهوم الكلي بل يتناول سائر الالهيات ومفاهيم الكليات حتى
 اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس
 والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الخارج
 والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود فالحيوان موجود وهو الكلي
 الطبيعي واما الكليان الاخيران اي الكلي المنطقي والكلي العقلي ففي وجودهما في الخارج
 خلاف والنظر في ذلك خارج من الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباطنة من
 احوال الموجود من حيث انه موجود وهذه مشتركة بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه
 قوله على مذهب البعض وهم الفلاسفة القائلون بقديم العالم لقدم بعض اجزائها كما يؤول
 وغيره قوله انما هي مبدء اي مبدء الكل واراد بالمبدء المشتق منه فان نسبة الكابة الى
 الكلي كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب قوله هذا الحيوان اي الحيوان الجزئي
 المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان المعروف للشخص اي مجموعه

لايراده واحالتهما على علم آخر قال الثالث الكيان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلقا ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض ومتبائنان ان لم يصدق شي منهما على شي مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس اقول النسب بين الكليات منحصر في اربع التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدق على شي واحد او لم يصدق فان لم يصدق على شي اصلا فهما متبائنان كالانسان والفرس فانه لا يصدق شي من الانسان على شي من افراد الفرس وبالعكس وان صدق على شي فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا فان صدق فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس اولا يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلقا والصادق على كل ما صدق عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه فانهما الماصدان على شي ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احدهما مجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق فيها ذاك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معاً على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجدار الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للاخر وغيره والحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للاخر وغيره يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فمراجع التباين الى سالتبين كليتين من الطرفين والتساوي الى

قوله لايراده اي لايراد الكلي الطبيعي من غير احالته على علم آخر ولايراد الكلي العقلي مع احالتهما على علم آخر قوله فمراجع مصدر مبهم وليس بمعنى ما يرجع اليه اي

متوجبهين طبيعتين والعموم المطلق الى متوجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من
 الطرف الاخر ومن وجه الى سالبتيين جزئيتين وموجبة جزئية وانما اعتبر النسب بين
 الكليتين لان المفهومين اما كليان او جزئيان او كلي وجزئي والنسب الاربع لا تحقق
 في القسمين الاخيرين اما الجزئيان فلاهما لا يكونان الامتباثيين واما الجزئي والكلي
 فلان الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا له
 يكون مبائنا له قال ونقيضا المتساويين متساويان والا صدق احد هما على ما كذب عليه
 الاخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء
 مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
 عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق حين الاخص على بعض
 ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما
 الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
 مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بغير
 نقيضهما عموم اصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص
 مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباثيين متباثيان
 تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا كاللا وجود واللا عدم كان بينهما تباين كلي وار
 صدقا معا كاللا انسان واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضروري لصدق احد المتباثيين
 نقيض الاخر فقط فالتباين الجزئي لازم جزما **اقول** لما فرغ من بيان النسب بغير
 العنين شرع في بيان النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان اي يصدق
 كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر والا لكذب احد
 النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخر لكن ما يكذب عليه احد النقيضين
 يصدق عليه عينه والا لكذب النقيضان فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض
 الاخر وهو يستلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هذا خلف مثلا يجب ان يصدق
 الانسان لانا نطق وكل لانا نطق لانسان والا لكان بعض اللانسان ليس بلانا نطق فيكون بعض
 ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق التباين على ما وهم لكونه مستعملا بالي ولعدم كونه
 يتوقف عليه التباين ومثاله لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الفرس بانسان

الا انسان ناطقا فبعض الناطق لا انسان وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص
 من نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه
 لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم لصدق عمن الاخص
 على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما تقول
 يصدق كل لحيوان لا انسان والالكان بعض اللاحيوان انسانا فبعض الانسان لحيوان
 هذا خلف واما الثاني فلانه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص
 يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص
 فيصدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل لا انسان لحيوانا
 والالكان كل لا انسان لحيوانا وينعكس الى قولنا كل حيوان انسان او نقول ايضا قد ثبت
 ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان
 النقيضان متساويين فيكون العيانان متساويين هذا خلف او نقول العام صادق على
 بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل دينه
 وفي قوله لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير محس
 تسامح لجعل الدعوى جزءا من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامر ان اللذان
 بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه لان هذا
 العموم اي العموم من وجه يتحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين
قوله بعكس النقيض وهو جعل نقيض الجزء الثاني جزء الاول ونقيض الاول ثانيا مع بقاء
 الكيف والصدق بحاله فاذا قلت كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس
 بانسان قوله الدعوى وهو قوله ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص كذلك من نقيض
 الاخص مطلقا قوله جزءا من الدليل اي صغرى القياس وكبراه مطوية اي كلما كانا
 كذلك كان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم قوله وهو مصادرة وهي جعل المدعى بين
 الدليل او جزءا او موقوفا عليه الخارجي قوله بين نقيضيهما اي نقيض الاعم مطلقا
 وعين الاخص مطلقا كاللحيوان والا انسان وكان تقرير السابق لا يثبت ان لاعموم
 بين نقيضيهما وهذا بيان ان لاعموم بينهما اصلا

نقيضيهما عموم اصلا لا مطلقا ولا من وجهة اما تحقق العموم من وجه بينهما فلا يتصادقان
 في اخص آخر ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض
 الاعم كالحيوان واللاتسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللاتسان
 في الانسان واللاتسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين نقيضيهما
 عموم اصلا فللتباين الكلي بين نقيض الاعم وعين الاخص لا امتناع صدقهما على شيء
 واحد فلا يكون بينهما عموم اصلا واما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو
 صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة فمرجعة الى سالتين جزئيتين
 كما ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كليتين والتباين الجزئي اما عموم من
 وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة
 اصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فاما صدق التباين الجزئي على العموم
 من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم
 اصلا * فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا
 باطل لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه * فنقول
 المراد به انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول لو قال
 بين نقيضيهما عموم لا فاد العموم في جميع الصور لان الاحكام الموردة في هذا الفن
 انما هي كليات فاذا قال ليس بين نقيضيهما عموم كان رفعه لايجاب الكلي وتحقق
 العموم في بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضي امرين
 بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو بصدق ذلك

قوله فان قلت معارضة منشأ توهم كون الدعوى سالبة كلية كما هو متبادر من وقوع النكرا
 في ~~سائر~~ ^{سائر} ~~الشيء~~ ^{الشيء} وعدم التقيد بمادة من المواد **قوله** عموم من وجه مثلا للحيوان و
 اللابيض فانهما يتصادقان في الجماد الاسود ويصدق الابيض في الحيوان الاسود و
 يصحقي ~~الحيوان~~ ^{الحيوان} في الابيض الغير الحيوان **قوله** فنقول المراد الخ بقرينة ان جميع
 القضايا التي ~~تتبع~~ ^{تتبع} النسبة فيها ضرورية مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات
 اكثرها ضرورية ولذا اقدم هذا الجواب **قوله** لا فاد العموم بناء على ان معملات العلوم كليات
قوله ~~رفع~~ ^{رفع} ~~الاشجاب~~ ^{الاشجاب} ~~الكلي~~ ^{الكلي} مثلا اذا قلنا ليس كل انسان كاتبه ~~من~~ ^{من} ~~العلوم~~ ^{العلوم} ~~من~~ ^{من} ~~العلوم~~ ^{العلوم}

فاعلم ان النسبة بينهما المبينة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق
 بدون الاخر كان النقيض ايضا كذلك ولا نعني بالمبينة الجزئية الا هذا المقدور ونقيضا المتباينين
 متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدقا معا على شيء كالا انسان والافرس الصادقين
 على الجملة اذا ولا يصدق على شيء كاللا وجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه الوجود يصدق
 عليه اللاعدم وبالعكس وايا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدق على
 شيء اصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعا واما اذا صدق على شيء كان
 بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر فيصدق كل واحد
 من نقيضهما بدون الاخر فالنباين الجزئي لازم جزوا وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج
 اليه وترك ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان ذكر قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد
 المتباينين مع نقيض الاخر زائد لا طائل تحته واما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة
 صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الاخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق
 كل واحد منهما بدون الاخر لا صدق واحد منهما بدون الاخر فانه يصدق في العموم مطلقا
 صدق احدهما بدون الاخر وليس يلزم من صدق احدهما شيئين مع نقيض الاخر صدق
 كل واحد من النقيضين بدون الاخر فترك لفظ كل ولا بد منه وانت تعام ان الدعوى تثبت
 المجموع وهو لا ينافي اثباته للبعض **قوله** فاعلم ان الخ حاصلة انه لا يمكن بين نقيضي
 امرين بينهما عموم من وجه التساوي والعموم مطلقا والالزام ان يكون بين العينين كك
 وليس بينهما المبينة الكلية لتحقق العموم من وجه في بعض المواد ولا العموم من وجه
 لتحقق المبانية الكلية في بعض المواد الاخر **قوله** الا هذا القدر اعي صدق كل منهما بدون
 الاخر في الجملة **قوله** تباين جزئي كالانسان والفرس بينهما تباين والانسان والافرس
 صدق على زيد والانسان والفرس صدق على فرس **قوله** وانت تعلم اذ يريد ان يقول ان
 العموم في قوله احد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بنقد ير لفظ كل او بجعل
 الاضافة للعموم ثبت الدعوى بمجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك باقي المقدمات
قوله لانه اما ان يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعينة
 بخلاف استدراك قيد فقط قلنا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه علي استدراك قيد
 فقط وبما حررنا لك انه دفع ما قيل ان اصله لم يذكر قيد لفظه كل فكل ما ذكره من الاستدراك

بمجرد المقدمة القائلة بان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق
كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المبينة الجزئية فباقي المقدمات مسندة
قال الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحققي فكذلك على كل جزئي اضافي
اخص تحت اعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو
جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلان راج كل شخص تحت الماهية المعروفة من
المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي
كذلك اقول الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لان
جزئيته بالنظر الى حقيقة المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص
تحت اعم كالنسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى
شيء آخر وبازائه الكلي الاضافي وهو اعم من شيء وفي تعريفه الجزئي الاضافي نظر
لانه والكلي الاضافي متضادان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي
العام فكذلك ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد
المتضادتين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضاد الآخر والا كان تعقله قبل تعقله لا معه
وايضاً لفظة كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالاولى ان يعم هو الاخص من
شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي يعني ان كل جزئي حقيقي
جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت الماهية
المعرفة عن المخصصات كما اذا جردنا زيداً عن الشخصات التي بها صار شخصاً معيناً وبقيت
الماهية الكلية الانسانية وهي اعم منه فكيون كل جزئي حقيقي مندرجاً تحت اعم فيكون
جزئياً اضافياً وهذا منقوض بذات واجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع ان يكون له
ماهية كلية والافضل ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امراً واحداً كلياً وجزئياً وهو محال
وان كان تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وهو محال

وله متضادان المتضادان كونه الشئيين بحيث لا يتصور احدهما بدون الآخر
قوله وهو محال بمبطل ان ذات الواجب تعالى لو كان عبارة عن الماهية وشيء آخر
وهو التشخيص بينهما على سائر الجزئيات يلزم ان يمتاز ذاته تعالى بتشخيص العارض
وهو باطل في حيزه راجع تشخيص الواجب في ذاته تعالى لا بتشخيص عارض

لما تقرر في الحكمة ان تشخص الواجب عينه واما الثاني فلجوز ان يكون الجزئي
 الاضافي كلياً لانه الاخص من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون كلياً منه رجا
 تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون كلياً قال الخامس النوع
 كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال
 عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً اولياً ويسمى النوع الاضافي اَوَّل النوع
 كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب
 ما هو يقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افراد
 كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
 ما هو قولاً اولياً اي بلا واسطة كالانسان بالغياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى
 غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انهما
 حيوان وبهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية منزلة منزلة
 الجنس ولا بد من ترك لفظ الكل لما سمعت في بحث الجزئي وذكر الكلي لانه جنس
 الكليات فلا يتم حدودها بدون ذكره * فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء
 والصورة العقلية كليات فذكرها يغني عن ذكر الكلي * فنقول الماهية ليس مفهومها مفهوم
 الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتزام متهجورة في الحدود وقوله في
 جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى
 غيرها في جواب ما هو واما تنقييد القول بالاولي فاعلم اولاً ان سائلة الكليات انما تنتهي
 بالاشخاص وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقه الاضاف وهو النوع المقيد بصفات درضية
 كلية كالتركي والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس فاذا حمل كليات مرتبة على شيء
 واحد يكون حمل العالي عايه بواسطة حمل الاسفل عليه فان الحيوان انما يصرف على

قوله منزلة الجنس انه قال منزلة الجنس لما سبذ من ان الجنس هو الكلي وان الماهية
 ملزمة قوله الصورة المعقولة اي الماخونة من شخص بحدف المخصوصات لانها عبارة
 عما يجاب عن السؤال بما هو ولا يكون الاكلية والصورة كما عرف يطلق على العلم والمعلوم
 وكل منهما ما غ هذا قوله والصورة العقلية اي الماخونة من الشيء فلا يرد صير المجرد الى
 على تقدير حصولها وجزئيات الامور العامة فانها عقلية وليست بكيالات

زيدا وعلى التركي بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان فقولته **ولا**
 اوليا احتز زيدا عن الصنف فانه كما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا
 سئل عن التركي والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف
 ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتبار الاولوية في القول يخرج الصنف من الحد
 لانه لا يسمى نوعا اضافيا قال ومراتبه اربع لانه اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم
 او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من
 العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل
 ان قلنا ان الجوهر جنس له **اقول** اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي
 لان الانواع الحقيقية يستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقة نوع آخر حقيقي
 والا لان النوع الحقيقي جنسا وانه محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب لجواز ان يكون
 نوع اضافي فوقة نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم
 النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فاعتبار ذلك صار مراتبه اربعا
 لانه ان يكون اعم الانواع او اخصها او اعم من بعضها واخص من بعض او مبائنا للكل
 والاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان والثاني
 النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه
 اخص من الجسم النامي واعم من الانسان كالجسم النامي فانه اخص من الجسم
 واعم من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد قيل في تمثيله انه
 كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحته العقول العشر توهي في حقيقة العقل
 متفقة فهو لا يكون اعم من نوع ان ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص ان ليس فوقة نوع
 بل الجنس وهو الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد * وربما يقرر التقسيم على وجه
 آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقة نوع وتحته نوع او لا يكون فوقة نوع ولا تحته نوع او يكون
قوله يستحيل لانه لو كان نوع حقيقي فوقة نوع حقيقي او تحته ازم ان يكون النوع
 الحقيقي جنسا وهو محال لان مفهوم النوع مغاير لمفهوم الجنس قوله كالعقل قال
 قدس سره هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان العقل متفقة بالحقيقة وثانيهما ان
 الجوهر جنس لها

تحتة نوع ولا يكون فوقه ولا يكون تحتة نوع ويكون فوطة نوع وذلك ظاهر قال ومراتب
الاجناس ايضا هذه : الاربع **لكن العالي** كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس
الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي والجسم ومثال المفرد
كالعقل فلنا ان الجوهر ليس بجنس له **اقول** كما ان الانواع الاضائية تترتب متنازلة
كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصادمة وحتى يكون جنس فوقه جنس وكما ان مراتب
الانواع اربع فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربع لانه ان كان اعم الاجناس فهو
الجنس العالي كالجوهر وان كان اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان واو اعم واخص فهو
الجنس المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق او مبائنا للكل فهو الجنس المفرد لان
العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع
يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحتة فهو
انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس
الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل
بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا لانه ليس اعم من جنس ان ليس تحتة
الا العقول العشرة وهي انواع الاجناس ولا اخص منه ان ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه
ليس بجنس * لا يقال احد التمثيليين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير
جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان
العقل ان كان جنسا يكون تحتة انواع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول
وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان كل ما لا يكون جنسا لا يكون جنس
مفردا * لاننا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني

قوله ذلك ظاهر لانه لا خفاء في التفسير من النوع المفرد بقوله لا يكون فوطة نوع ولا تحتة
نوع بخلاف قوله ما يكون مبائيا للكل **قوله** بالقياس الى ما تحتة لان الجنس مفسر بالمقول
على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو **قوله** بالقياس الى ما فوقه لان النوع
الاضافي هو الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو **قوله** بل عاليا اي بل
يكون نوعا عاليا بناء على ما فرض من ان الجوهر جنس على تقدير كون العقل نوعا مفردا
قوله لا يكون اذ الجنس المطلق عام من الجنس المفرد وانتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص

على تقدم بطلانها من تلغى بالحقائق والتمثيل يحصل بمجرد الضرر من شواهد بين الينابيع
 لم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقية موجودة
 بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من
 الاخر من وجه لصدقهما على النوع السافل اقول لما نبه على ان النوع معنيين اراد ان
 يبين النسبة بينهما وقد ذهب علماء المنطقة من حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع
 الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي فرد ذلك في ضرورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم
 وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي
 محكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود
 النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة
 فانها انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والا كانت مركبة لوجب اندراج النوع الاضافي
 تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عند وهو ان بينهما عموم وما

قوله لما نبه انه اقل نبهة لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى
 النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه ما تقدم نسبتها بذاتك الاسمين قوله
 في ضرورة دعوى عام والدعوى هو المنفي الداخل عليه ليس لا النفي قال المص في
 شرح الملخص بعض المتقدمين من المنطقيين زعموا ان كل نوع حقيقي فهو نوع
 اضافي حتى يلزم منها ان يكون النوع الحقيقي اخص من النوع الاضافي مطلقا والشيخ
 ابطال ذلك في كتاب الشفاء وقال الحق انه ليس شي من النوع الحقيقي والاضافي
 اعم من الاخر مطلقا واحتج عليه بانه لو كان احدهما اعم من الاخر مطلقا لامتنع ان يصدق
 الاخص بدون الاعم لكن كل واحد يصدق بدون الاخر هذا كلامه وهو مخالف ما ذكره
 المشرح بعض المخالفة قوله الوحدة وهو عدم الانقسام قوله النقطة وهي كون الشيء
 لا تنقسم الى امور ومشاركة الالهية قوله والا كانت مركبة قد يقال الملازمة مسلمة وبطلان
 اللازم ممتنع فان التركيب العقلي لا ينافي البساطة الخارجية فالحق ما افاده القدماء
 والفصل للمتقدمين ويمكن الجواب بان الجنس والفصل منتزعان من الامور
 الخارجية كالحوان مثلا منتزع عنه اللحم والسحم فلو كان لها اجناس وفصول فكانت
 منتزعة من مبدأها فلزم تركيب الخارجية قطعاً

وخصومه من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما يتصادقان على النوع
السؤال لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي
من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قال وجزء المقول في جواب
ما هو ان كان من كورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان او الناطق بالنسبة
الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان من كورا
بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة
الدال عليها الحيوان بالتضمن اقول المقول في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤل
عنها بالمطابقة كما ان اسئل من الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على
ماهية الانسان بالمطابقة واما جزؤه فان كان من كورا في جواب ما هو بالمطابقة اي بلفظ يدل
بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان الناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع
معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو من الانسان وهو من كورا بلفظ
الحيوان الدال عليه بالمطابقة واما سمي واقعا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو
هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان من كورا في جواب ما هو بالتضمن اي بلفظ يدل عليه
بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كمفهوم الجسم والنامي او الحساس والمتحرك
بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو من كور فيه بلفظ الحيوان
الدال عليه بالتضمن وانما انحصر جزء المقول في جواب ما هو في القسمين لان دلالة
الالتزام مبهورة في جواب ما هو بمعنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على الماهية
المسؤل عنها وعلى اجرائها بالالتزام اصطلاحا قال والجنس العالي جاز ان يكون له
فصل يقوم له لجواز تركيبة من امرين متساويين او امور متساوية ويتوجب ان يكون له
فصل بقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقوم له ويمنع ان يكون له فصل
يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فعل تقوم بها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم
قوله طريق ما هو اي طريق يوصل الى ما يسأل عنه بما هو قوله وهو اي معنى الحيوان
الذي هو جزء مجموع معنى الحيوان الناطق قوله وانما انحصر الخ جواب عن سؤال
مقدرة تقديره ان يقال لم اعتبر المطابقة والتضمن في جواب ما هو مع ان الدلالة ثلاث
فاجاب بقوله وانما انحصر اذ ابدل الدلالة بالمطابقة في جواب ما هو فلانه معتبر كلا وجزءا

العالي فهو يقوم السافل من غير مكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي العالي
غير مكس كلي **أقول** الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك
النوع فاما نسبتته الى النوع فبانه مقوم له اي داخل في قوامه وجزء له واما نسبتته الى الجنس
فبانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس
ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى
الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان فاذا تصورت هذا فنقول الجنس العالي
جازا ان يكون له فصل يقوم له جواز ان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميزانه
عن مشاركتة في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل
لابد ان يكون لها جنس وقد ساف ذلك ويجب ان يكون له اي للجنس العالي فصل
تسميه لوجوب ان يكون تحتها انواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع
السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلو جوب
ن يكون فوقه جنس وما له جنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركتة في ذلك الجنس
واما الثاني فلا امتناع ان يكون تحتها انواع والالم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا او
اجناسا يجب ان يكون لها فصول مقومات لهن فوقها اجناسا وفصولا مقسمات لان تحتها

قوله مرق محصل الكلام ان الفصول المقومة للسافل لا يكون مقومة العالي لان العالي بجميع مقوماته مقوم للسافل فلو كان الفصول المقومة للسافل مقومة العالي لم يبق الفرق بينهما **قوله** لان بعض اهـ كالحيوان فانما يقوم الانسان وكنه لك يقوم الحيوان ايضا

ولا ينقسم كلياً أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن فصل السافل متقسم للعالي وهو لا يتقسم السافل بل يقومه ولكن ينعكس جزئياً فان بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم للسافل قال الفصل الرابع في التعريفات المعروف بالشيء هو الذي يستلزم تصويره ذلك الشيء أو امتياز من كل ماعداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص اقول قد سلف لك ان نظر المنطقي ما في القول الشارح او في الحجة ولكل منهما مقدّمات يتوقف معرفته عليها ولوقع الفراغ من بيان مقدّمات القول الشارح فقد جاز ان يشرح فيه فالقول الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم تصويره الشيء أو امتياز من كل ماعداه وليس المراد بتصور الشيء تصويره بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفاً لانه يستلزم تصويره تصور ذلك الشيء بوجه ما وكان قوله أو امتياز من كل ماعداه مستنداً كالان كل معرف فهو مقيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد بالتصور بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحيوان الناطق فان تصويره مستلزم لتصوير حقيقة الانسان وانما قال أو امتياز من كل ماعداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتياز من جميع اغياره ثم المعروف اما ان يكون نفس المعروف او غير الاجزاء ان يكون نفس المعروف لوجوب ان يكون المعروف معلوماً قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعروف ولا يخلو اما ان يكون مساوياً له أو اعم منه أو اخص منه أو مبدئاً له لاسبيل الى انه اعم من المعروف لانه قائم عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المعرفة أو امتياز من جميع ماعداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئاً منهما ولا الى انه اخص منه لكونه اخفى لانه اقل وجود في الاعتل

قوله ولا ينعكس كلياً كالحيوان فانما ينقسم الجوهر ولا يتقسم السافل أي الحيوان بل يقومه **قوله** ولكن ينعكس جزئياً لان بعض مقسم الجنس العالي كالجواهر الناطق لان الناطق مقسم للجوهر وهو ايضا مقسم للجنس السافل كالحيوان **قوله** العالي كالناطق مثلاً يتقسم الجوهر وهو مقسم للحيوان فكان بعض مقسم للعالي مقسماً للسافل وهو بالحقيقة مقسم للسافل

فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعانده اكثر فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس وما يكون شرطه ومعانده اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف لابد ان يكون اجلى من المعروف ولا الى انهم مبائن لان الاعم والاذخ لما لم يصلح التعريف مع قريبهما الى الشيء فالمبائن بالطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعروف مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل ماصدق عليه المعروف صدق عليه المعروف وبالعكس * وما قد وقع في عبارة القوم من انه لابد ان يكون جامعاً ومانعاً او مطرداً ومنعكساً راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف متناولاً لكل واحد من افراد المعروف بحيث لا يشترط فيها فردوهن المعنى ملازم للكلية الثانية القائدة كل ماصدق عليه المعروف صدق عليه المعروف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اعيان المعروف وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم في الثبوت اي متى وجد المعروف وجد المعروف وهو عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم في الانقضاء اي متى انتفى المعروف انتفى المعروف وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المعروف صدق عليه المعروف فكما لم يصدق عليه المعروف لم يصدق عليه المعروف وبالعكس قال ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده زاوية وبالجنس البعيد ورسمه تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمه ناقصا ان كان بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد **اول** المعروف اما واحد او رسم وكل منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام اربعة للحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق اما تسميته حدا فلانه في اللغة المنع وهو لا شتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلذلك الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده زاوية وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما انه حد تام

قوله ملازمة للكلية الثانية الصواب انه عينهما كما نص عليه السيد في حواشي المطالع المهم الان يعتبر التغاير الاعتباري قال وهو ملازم للكلية الاولى لكونه عكس نقيض لها اي مالم يصدق في المعروف بفتح الراء يصدق عليه المعروف بكسر الراء

ذكرنا واما انه ناقص فلحذف بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلان رسم الدار اثرها واما كان تعريفها بالخارج اللازم الذي هو اثر من آثار الشيء فيكون تعريفها بالاثروا واما انه تام فله مشابهة الجملة التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك او بالجسم الضاحك اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلحذف بعض اجزاء الرسم التام عنه لا يقال ههنا اقسام اخر وهي التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة وبالفصل مع الخاصة لاننا نقول انما لم يعتبر وهذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل والخاصة واما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل افادة مع شيء آخر وطريق الحصر في الاقسام الاربعة ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات او لان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام او ببعضها فهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة فهو الرسم التام او بغير ذلك فهو الرسم الناقص قال ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الابن سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج او اثنان يقال الزوج هو المنقسم بمنساويين ثم يقال المتساويان هما الشيان اللذان لا ينفصل احدهما على الآخر ثم يقال الشيان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مغفولا للغرض اقول اخذ ان يبين وجوه اختلال التعريف ليحترز عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اي يكون العام باحد هما مع العلم بالآخر والجهل باحد هما مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم الآخر ومن جهل احدهما جهل الآخر والمعرف يجب

ان يكون اقدم معرفة لان معرفة المعارف علة لمعرفة المعارف والعلة متقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى ذورا مصرحا واما بمرتبة اثنين ويسمى دورا مضمرا ومثاله ما ظهر في الكتاب واما الاختلال اللفظية فانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل في التعريف الفاظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة الوحشية مثل ان يقول النار اسطقس فوق الاسطقسات وكاستعمال الالفاظ المجازية فان لغالب مبادر المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك مخجل لفهم المعنى المقصود نعم لو كان السامع علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه قال المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول * تصديقات

اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولى القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد عالم وزيد ليس بعالم وشرطية ان لم ينحل اقول لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في مباحث الحجة ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولى الحاصلة بحسب القسمة الاولى فان القضية تنقسم اولا الى الحملية والشرطية ثم الحملية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلا والشرطية الى ازمومية واتفاقية واقسام الحملية والشرطية هي اقسام القضية الا انها ليست باقسام اولية لها بل اقسام ثانية اي انما تنقسم القضية اليها ثانيا بواسطة ان الحملية والشرطية تنقسمان اليها فالغرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى اي اقسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فالقول وهو اللفظ المركب في القضية المملوطة والمفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة جنس يشتمل الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائيات كلها من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اجمالية او شرطية لانها اما ان تنحل بطرفيها الى مفردين او لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى انحلالها قوله الاسطقس لفظ يوناني ومعناه الاصل وهو لفظ غريب وحشي عند اهل العرب

ان يحذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر فاذا حذفنا من القضية ما يدل على الارتباط الحكمي فانك انظرها مفردتين فهي حملية اما صوجبة ان حكم فيها بان احد هما هو الآخر كقولنا زيد هو لم واما سالبة ان حكم فيها بان احد هما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعل فان حذفنا لفظه هو الدالة على النسبة الايجابية من القضية الاولى وليس هو الدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد و عالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاه مفردتين فهي شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا حذفنا ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقيت الشمس طالعة والنهار موجود وهما ليسا بمفردتين وكذلك اذا حذفنا ادوات العناد وهي اما و او بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فردي وهما ايضا ليسا بمفردتين * فان قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانتقص التعريفات طرفا او عكسا فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان يقال هذا اذا كان هو هو والموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية او تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة لكن بقي ههنا شيء وهو ان الشرطية كما فسرت قضية اذا احللتها لا يكون طرفاه مفردتين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردتين واقله ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت الحملية فالاولى ان يحذف قيد الانحلال عن التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كان مفردتين سميت حملية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال

قوله المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالمفرد بالقوة اي يعمهما اقلهما او بالتعميم كما في قوله تع
 يكون حجارة او حديد او اما المجرد التام وليس للتريدين والتقسيم قوله قيل صوابه قائله
 الدامسقي الشارح الاول للمتن

القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والافهي حمالية لا يرد عليها قولنا زيد
ابو فلان فانه حمالية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب
من وجهين اما اولاً فلورود بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانياً فلان انحلال القضية الى
ما منه تركيبها والشرطية لا تتركب من القضيتين فان ادوات الشرط والعنا داخرت
اطرافها من ان تكون قضايا لا ترى انا اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة الصدق
والكذب ثم اذا وردنا اداة الشرط عليه وتلنا ان كانت الشمس طالعة خرج من ان يكون
قضية تحمل الصدق والكذب نعم بما يقال في الفن ان الشرطية مركبة من قضيتين
تجوز اخص حيث ان طر فيها ان اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين والافهما ليسا قضيتين
لا عند التركيب ولا عند التحليل قال والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو
حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
قضيتين في الصدق والكذب معا وفي احد هما فقط او بنقيض كقولنا اما ان يكون هذا
العدو زواجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا واسود اقول الشرطية قسمان
متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير
صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي متصلة
موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير
صدق الانسانية وان حكم فيها بساب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي
متصلة سالبة كقولنا ليس ابنة ان كان هذا انسانا فهو جماد فان الحكم فيها بساب صدق
الجمادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين اما في الصدق والكذب معا اي بانهما لا تصدقان ولا تكذبان معا وفي الصدق
فقط اي بانهما لا تصدقان ولكنهما قد تكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا تكذبان وربما
تصدقان او بنقيض اي بساب ذلك التنافي فان حكم فيها بالتنافي فهي منفصلة موجبة
اما ان كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق والكذب معا فسميت منفصلة حقيقية كقولنا اما

قوله لورود بعض النقوض وهو زيد عالم يضاد زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة
بلزمت النهار موجود قوله ولا عند التحليل لان التحليل لا يكون الى الاجزاء

ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالإنفاذ في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر فان قولنا هذا الشيء شجرة وهذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالإنفاذ في الكذب فقط فهي مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حجر فان قولنا هذا الشيء لا شجرة وهذا الشيء لا حجر لا يكذبان والالكن الشيء شجرة او حجر امعا وهو محال وقد يصدقان معا بل ان يكون حيوانا وان حكم فيها بسبب التنافي فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسبب الإنفاذ في الصدق والكذب كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكاتبافانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسبب الإنفاذ في الصدق فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسبب الإنفاذ في الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا وزنجيا فانه يجوز ارتفاعهما

نون الاجتماع * لا يقال السوالب الحماية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيه الحمل والاتصال والانفصال فلا يكون حملية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيه الحمل والاتصال والانفصال لا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم المناسبة المحققة للنقل موجودا ما في الموجبات فلتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال واما في السوالب فامشابهتها اياها في الاطراف * لا يقال المقدمة كانت معقودة لئلا كراقسام القضية الاوالية والمتصلة والمنفصلة ليست من الاقسام الاولية بل من اقسام قسمها اعني الشرطية لا نقول لاشك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولية واما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد قال الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها والحماية انما نتحقق باجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا والمحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما يربطها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية حينئذ ثابتة وقد يحذف

الرابط في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها فالقضية حينئذ تسمى ثنائياً **الاول** اسم القضية الى الحملية والشرطية شرع الآن في الحمليات وانما قد معها على الشرطيات لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالحملية انما تلتزم من اجزاء ثلاثة المحكوم عليه ويسمى موضوعاً لانه قد وضع ليحكم عليه بشي والمحكوم به ويسمى محمولاً للحمله على شي ونسبة بينهما بهائر تبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يعبر عنها بلفظين كل من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الال عليها يسمى رابطة لدلالتهما على النسبة الرابطة تسمية الال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم * فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة او لا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة او لا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء آخر فليدل عليها ايضاً بلفظ آخر والحاصل ان اجزاء الحملية اربعة فكان من حقها ان يدل عاها باربعة الفاظ * فنعول المراد الثاني وكان قوله بهائر تبط المحمول بالموضوع اشارة اليه فان النسبة مالم يعتبر معها الوقوع او لا الوقوع لم تكن رابطة

قوله طبعاً والمراد بالتقدم الطبيعي كون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر ولا يكون علة تامة له **قوله** اما النسبة التي اذ اي النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع فان الايجاب والسلب يطلق به معنى الثبوت والاثبوت ايضاً على ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح العنصر حيث قال الوقوع واللاوقوع هو الايجاب والسلب اي ثبوت شي لشي وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالمورد لهما وتوصيفها بعينية الايجاب والسلب توضيح لمغاثرتهما على ما هو رأي المتأخرين من اثباتهم للقضية جزء آخر سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة الحكمية المتقيدة المشتركة بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة او لا وقوعها **قوله** ان اجزاء الحملية اربعة على رأي المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان جزء الثالث هي ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعاقب بدهله ان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقتها للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم عطا بقمه اباها

ولاحاجة إلى الدلالة على النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب فإن اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة الظاهراً للجزء أن من القضية يتأديان بعبارتين واحدة ولهذا أخذنا جزءاً واحداً حتى ينحصر الآخر في ثلثة ثم الرابطة أداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة عن وقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو في المثال المذكور وتسمى غير زمانية وقده تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائماً وتسمى زمانية والقضية الحالية باعتبار الرابطة امثلية او ثلثية لانها ان ذكرت فيها كانت ثلثية لاشتغالها على ثلثة الفاظ ثلثة معان وان حذف لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتغالها الا على جزئين بازاء معنيين وقوله في بعض اللغات إشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود وام بحركة كقولهم زيد دبیر بالكسر قال وهذه النسبة ان كانت نسبة بها

قوله ولا حاجة اجواب سوال مقدر وهو ان يقال اذا اكن المراد الثاني فينبغي ان يدل باللفظ آخر على النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب واجاب بانه لا حاجة الى الدال على الكل دال على الجزء **قوله** يتأديان بعبارتين واحدة احدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما وهم **قوله** ولهذا اخذ اجزاء واحداً أي في القضية الملوطة وهذا متفق عليه بين الفريقين وانه الاختلاف في اجزاء المعقولة **قوله** حتى ينحصر الاجزاء أي اجزاء القضية الملوطة **قوله** ثم الرابطة قضية مهملة فلا يرد انه قد يكون حركة **قوله** على ثلثة الفاظ أي من حيث اعتبار الرابطة فلا ينافي اشتغالها على الرائد من ثلثة باعتبار آخر من الإيجاب والسلب والسور والجهة **قوله** لثلاثة معان أي لانها لا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانياً نحو كان الله غفوراً رحيماً ولا يرد ان المعاني اربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الالتيام بينهما **قوله** ولغة العجم أي اللغة الفارسية فانه المتبادر من إطلاقها الشيوعاً يدل عليها الامثلة وما وقع في بعض الكتب اللغة البفارسية بدلها **قوله** دبیر أي كاتب وفيد بحث وذلك لان قولنا زيد دبیر وعالم ولا يكون فيه لفظ يدل على

يصح ان يقال ان الموضوع محمول بالقضية موجبة كقولنا الانسان خدوان ~~ان كان~~ كان ذلك
نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس
بحجر **اقول** هذا تقسيم ثان للحماية باعتبار النسبة الحكيمة التي هي مدلول الرابطة
فتلك النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة
كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية ~~مصحح~~ لان يقال الانسان حيوان وان
كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول بالقضية سالبة كنسبة الحجر
الى الانسان فانها نسبة سالبة بها يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا يشمل
القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها
لا يصح بها ان يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية
سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بحيوان
فالصواب ان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس
بمحمول او يقال الحكم فيها اما بايقاع النسبة او انتزاعها وذلك ظاهر **قال** وموضوع
الحملية ان كان شخصا عينيا سميت مخصصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها
كمية افراد ما عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت مصورة
ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي كلية وهي اما موجبة
وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد
من الانسان بجماد وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة
وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان واما سالبة وسورها ليس كل
ليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض
الحيوان ليس بانسان **اقول** هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فهو موضوع الحملية

الرابطة اي على النسبة الحكيمة قلنا حركة الراء في دبير والميم في عالم وهي الكسرة ندل
عليها عندهم **قوله** فالصواب قلت لو قال يصح ان يكون في نفس الامر الموضوع محمول
ورداً ماقاله لكنه لم يقل كذلك بل قال يصح ان يقال اي ثبت للموضوع المحمول انهم
من ان يكون مطابقاً لما في نفس الامر **قوله** هذا تقسيم ثالث ما مركان تقسيمه
للمحملية باعتبار النسبة وانما قدمه لانه مرجع الافادة ومناط الاكتساب والبداهة وهو

اما ان يكون جزئيا وكليا فان كان جزئيا سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موصوبة
 كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بحجر اما تسميتها شخصية فلان موضوعها
 شخص معين واما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ولما كان هذا التقسيم
 باعتبار الموضوع لو حظ في اسامي الاقسام حال الموضوع وان كان كليا فاما ان يبين فيها
 كمية افراد الموضوع من الكمية والبعضية ولا يبين واللفظ الدال عليها اي على كمية
 الافراد يسمى سورا اخذ من سورا الباد كما انه يحصر الباد ويحيط به كذلك اللفظ الدال
 على كمية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كمية افراد الموضوع سميت القضية
 مخصوصة ومسورة اما انها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما انها مسورة فلاشتمالها
 على السور وهي اي المحصورة اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على
 بعضها واما ما كان فاما بالايجاب او بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية
 اما موصوبة وسورها كل اي كل واحد واحد لالكل المجموعي كقولنا كل نار حارة اي كل
 واحد واحد من افراد النار حارة واما سالبة وسورها الاشياء ولا واحد كقولنا الاشياء ولا واحد من
 الانسان بجماد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موصوبة وسورها بعض
 وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان او واحد
 من افراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل
 حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة
 وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس
 كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة فلانا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت
 الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان
 انسانا يكون مفهومة الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان
 الصادق والكذب والموجب والسالب وهذا تقسيم لها باعتبار الموضوع قوله وسورها ليس
 كل اء اعلم انه لم ينحصر الاسوار فيما ذكره رحمة لان مثل لام الاستغراق والنكرة في سياق
 النفي وكل ليس سور ايضا في كلام العرب لكن لم يذكر الاما هو مشهور فبقوله بالالتزام
 لان ليس كل يستلزم سلب الكل وهو يستلزم سلب الجزئي فهو يستلزم سلب الجزئي
 بالالتزام قوله يثبت الانسان هذا من باب تنزيل الفعل منزلة المصداق راي الإنسانية

وهو رفع الایجاب الکلی بواحد المبدأل علی السلب الجزئی بالانتماء إليه اذ الرفع
الایجاب الکلی فاما ان یتکون المحمول مسلوبا عن کل واحد واحد وهو السلب الکلی او
یکون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلی کلا التقديرین یصدق السلب الجزئی
جزءا من السلب الجزئی من ضروریات مفهوم لیس کل ای رفع الایجاب الکلی ومن
لوازمه یتکون دلالة علیة بالالتزام لا یتقال مفهوم لیس کل وهو رفع الایجاب الکلی اعم من
السلب عن کل ای السلب الکلی والسلب عن البعض ای السلب الجزئی فلا یتکون
داللا علی السلب الجزئی بالالتزام لان العلم لا دلالة لعلی الخاص باحدی الدلالات
الثلاثة لانا نقول رفع الایجاب الکلی لیس اعم من السلب الجزئی بلی اعم من السلب
عن البعض مع الایجاب للبعض والسلب الجزئی هو السلب عن البعض سواء کان
مع الایجاب للبعض الاخر او لا یتکون فهو مشترک بین ذلک القسم و بین السلب
الکلی فیکون لازما للعلم وانا انحصر العلم فی قسمین کل منهما یتکون ملزما ولا امر کان
ذلک الامر لازما لازما للعلم ایضا فیکون السلب الجزئی لازما لمفهوم رفع الایجاب
الکلی * و بعبارة اخری لیس کل یلزمه السلب الجزئی فانه متى ارتفع الایجاب
الکلی صدق السلب عن البعض لانه لو لم یتکون المحمول مسلوبا عن شیء من الافراد
لکان ثابتا للکل والمقد رخلافته هذا خاف * واما ان لیس بعض و بعض لیس یدلان
علی السلب الجزئی بالمطابقة فظاهر لا ناذا قلنا بعض الحيوان لیس بانسان او لیس
بعض الحيوان انسانا یتکون مفهومه الصریح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان
وله الثالثة ای المطابقة والتضمن والالتزام امانة لیس دالا بالمطابقة فلان الخاص لیس
تمام العام و امانة لیس دالا بالتضمن فلانه جزء منه و امانة لیس دالا بالالتزام فلانه لیس
لازم له **وله** للعلم ایضا یعنی کما ان السلب الجزئی لازم لكل واحد من القسمین
وهما السلب عن البعض مع الایجاب عن بعض اخر والسلب الکلی کل لازم للعلم وهو
رفع الایجاب الکلی ولهذا فید بلغة ایضا **وله** فظاهر لان لفظ بعض موضوع الایجاب
الجزئی بالمطابقة فاذا دخل علیه آدات السلب یدل علی السلب بالمطابقة قال
عصام الدین اورده علیہ ان ظهوره مع بل المطلوب خلافه لان لیس بعض لرفع الایجاب
الجزئی کما ان لیس کل لرفع الایجاب الکلی لازم لرفع الایجاب الجزئی

للمفرد بـم بالبعض وانما خالف صراحة السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انما يد لاش
على وضع الالجاب الكلي فلا يتوهم فلان المحمول اذا كان مطلوباً من بعض الافراد
فيكون الالجاب الكلي ممتنعاً في هذه امور الفوق من ليس كل وليس بالآخرين واما الفرق
بين الآخرين فهو ان ليس بعض قد يتركب كسلب الكلي لان اليعض غير معين فان
نعين بعض الافراد خارج من مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي فكما
ان النكرة في سياق المنفي تفيد العموم فكذلك هنا ايضا لانه احتمل ان يفهم منه
السلب في اي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا
ولم يكن ايضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق المنفي بل السلب انما هو وارد عليه *
وبعض ليس قد يتركب الالجاب العدولي حتى اذا قيل بعض الحيوان هو ليس بانسان
اريد اثبات اللانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه و فرق ما بينهما ستقف
عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الالجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع
قال وان لم يبين فيها كمية الافراد فان ام تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت القضية
طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صاحت لك سميت مهملة كقولنا
الانسان في خسر والانسان ليس في خسر اقول ما مر كان اذا يبين في القضية كمية افراد

قوله فاشبه النكرة لم يقل نكرة في سياق النفي لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الا مضافا
بابدال التنوين من المضاف اليه نص عليه الرضي فلا يكون نكرة لان تنوين التنكير
لازمة لهما **قوله** الا انه ليس واقعا في سياق النفي اي ليس النفي متوجها اليه بل اعتبر
البعض اولا وسلب عنه المحمول فالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار
الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه
بالغارية بقوله بعض انسان ليست ان بعض كاتب ومن لم يفهم مقصد الشرح رجع
الضمير المرفوع الى البعض فقال بل السلب انما هو اي لفظ البعض وارد عليه لتقدمه
عليه في الذكر ولا يخفى ان سلب اللفظ زائدا ذيكفي ان يقال بل انما هو وارد عليه
قوله فرق ما بينهما اي فرق عظيم بين السلب الانسانية عن الحيوانية وبين اثبات
اللانسانية للحيوان فالاول سالبة والثاني موجبة والمراد بالالجاب سلب الانسانية
وبالثاني اثبات اللانسانية للحيوان

الموضوع واما ان لم تبين فلا تخلصوا اما ان تصلح القضية لان تصدق كلية او جزئية بل ان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع اولم تصلح بان يكون الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية او جزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتهما وان صليحت لان تكون كلية وجزئية سميت مهمة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهل بيان كميتها كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر اي ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر وليس في خسر فقد بان ان العملية باعتبار الموضوع منحصرة في اربعة اقسام و لك ان تقول في التقسيم موضوع العملية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا فهي شخصية وان كان كلياً فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي الطبيعية وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كمية الافراد فهي المحصورة والانهي المهمة والاشيخ في الشفاء ثلث القسمة وقال الموضوع ان كان جزئياً فهي الشخصية وان كان كلياً فان يبين فيها كمية الافراد فهي المحصورة والانهي المهمة وشنع المتأخرون عليه لعدم الانحصار فيها الخروج الطبيعية والجواب ان الكلام في القضية المعتمدة في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الافراد والطبيعة ليست منها فخر وجهها

قوله الانسان في خسر هذا اذا كان اللام للعهد الذهني اما لو كانت للاستغراق فالقضية كلية ومن قال الاولى بالتهويل قولنا انسان في خسر فقد خسر لانه رجع ما لا صحة له **قوله** اربعة اقسام وهي الشخصية والمحصورة والطبيعية والمهمة **قوله** لخروج الطبيعية اي من الاقسام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تفسير تلك الاقسام فلا يرد ان القسمة حاصرة اذ هو اللازم دخول الطبيعية في المهمة وبعضهم تكلف فادرجها في الشخصية بناء على ان الطبيعية لا يحتمل الشركة وبعضهم في المهمة بناء على ان معناها لم يبين كمية الافراد سواء صالح الحكم عاينها ولا وتفصيله في شرح المطالع **قوله** في العلوم اي في العلوم الحكيمة مطلقاً وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق والقضية المعتمدة في العلوم

عن التلقين لا يخل بالانحصار فكل يتناول المتسم شيئاً لا يخل له الاتسام والمتسم ههنا
 لا يتناول الطبيعية لا يخل بالانحصار بخروجهما قال وهي في قوة الجزئية لأنه متى
 صدق الانسان في شخص صدق بعض الانسان في خسرو بالعكس اقول المهمة في قوة
 الجزئية بمعنى انها متلازمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس
 فانه اذا صدق قولنا الانسان في خسرو صدق بعض الانسان في خسرو وبالعكس اما انه كلما
 صدقت المهمة صدقت الجزئية فلان الحكم فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم
 على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد وعلى بعضها وعلى
 كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما بالعكس فلانه
 متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد مطلقاً وهو المهمة
 قال البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع قولنا كل ج ب تستعمل نارة

هي ما حكم فيها بثبوت المحمول على ما صدق عليه الموضوع نحو كل انسان حيوان
 والحكم في القضية الطبيعية لمفهوم المحمول على مفهوم الموضوع نحو الانسان نوع قوله
 يصدق الحكم على بعض فلا يرد النقص بقولنا اشمس معين خارجياً والواجب ان يدعى
 حقيقة بعدم صحة ادخال البعض لان الافراد الممكن للواجب والافراد الخارجية لا تعدد
 ولابد منه في دخول البعض لاننا لم اقتصار دخول البعض وجود المتعدد لا ترى انه اذا قبل
 كل شمس وجد في الخارج فهو معين وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققاً
 او مفقوداً فهو قد يدعى فان كتبنا فكذلك الجزئيتين قوله كل ج ب اعلم انه قد اشتهر التلفظ
 به بسيطاً كما يقتضية الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ
 باسميهما اعني كل جيم باء فهو تلفظ باسمين ثلاثين يشاركهما سائر الاسماء الثلاثة ولانه
 اذا تلفظ باسميهما يفهم منهم الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان فلا يكون
 التعبير بالاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا معنى لهما
 اذ لا يعلم انه نغبر عن الموضوع والمحمول فاقيل انه خطأ فخطأ واختاروا هذين
 الحرفين لان الاول الساكنة لا يمكن التلفظ بها والمتحركة ليست لها صورة في الخط
 فاعتبروا الحروف الاول ثم الثاني المتميزة عن الباء في الخط وهوج وعكسوا الترتيب
 المذكور فلم يقولوا كل ج ب لانهما ارجحان عن اصلهما وهوان يراد بهما انفسهما

بحسب الحقيقة ومعناها ان كل ما لو وجد كان من الافراد فهو حقيقة له وبهذا كان ينبغي كل
مادة ان تكون ج فهو ملزوم بضرورة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حلال
الحكم او قبله او بعد فهو ج في الخارج اقول قد عرفت ان للحملية طرفين احدهما وهو
المحكوم عليه يسمى موضوعا والثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا فاعلم ان عادة القوم قد
جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـج وعن المحمول بب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب
فكانهم قالوا كل موضوع محمول وانما فعلا وذلك لغائدتين احديهما الاختصار فان قولنا كل
ج ب اخصر من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيتهما رفع توهم الانحصار فانهم
لو وضعوا الملكية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجر واعليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم
الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصور وامفهوم
القضية وجزءها عن المواد وعبر واعن طرفيها بـج وب تنبيهها على ان الاحكام الجارية
عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
اخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد فقالوا الجنس كذا والنوع كذا
ولم يشيروا الى مادة من المواد وبحسب احوالها بحثامتنا ولا اجميع طبائع الاشياء
ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطبقة على الجزئيات فاذا قلنا كل
ج ب فهناك امران احدهما مفهوم ج وحقيقته والاخر ماصدق عليه ج من الافراد
فليس معناه ان مفهوم ج هو مفهوم ب والا لكان ج وب لفظين مترادفين فلا يكون حمل
في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل ماصدق عليه ج من الافراد فهو ب فان قامت
كما ان لم يعتبرين كذلك لب اعتباران مفهوم وحقيقة وما صدق عليه من الافراد فلم
لا يجوز ان يكون المحمول ماصدق عليه لا مفهومه كما ان الموضوع كك فنقول ماصدق
قوله او قبله: مثالهما كل شارب رضيع وكل حي ميت قوله فكانهم قالوا اذ اي كل ما يقع
موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولها والتشبيه في عدم اختصاص كلمتهما
بقضية معينة قوله الاحكام الجارية كالعكس والتناقض واحكام المحصورات من صدق
وصف الموضوع ووصف المحمول قوله من غير اشارة الى مادة لانهم قالوا النوع كذا والجنس
كذا والفصل كذا والخاصة كذا والعرض العام كذا ولا يشيرون الى نوع معين كالانسان ولا
الى جنس معين كالحيوان بل من مطلق النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام

علية الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ما صدق عليه كان
المحمول ضرورياً للشيء الموضوع ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فيخصر القضايا في
الضرورة ولم يمكنه إمكانية خاصة فلا نقد ظهور معنى القضية كل ما صدق عليه ج
من الاقوال فهو مفهوم بـ لا ما صدق عليه بـ لا يقال اننا قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم
ج عين مفهوم ب او غيره فان كان عين مفهومه يلزم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون
مفيد او ان كان غيره امتنع ان يقال احدهما هو الآخر لاستحالة ان يكون الشيء نفس ما
ليس هو ولا ينبغي ان يقال ان قولهم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون ابطالاً للشيء
بنفسه ولذا محال والسائل ان يعود ويقول لاندعي الايجاب بل ايمان الحمل ليس بمفيد
او انه ليس بممكن وصدق السالبة لا ينافي كذب سائر الموجبات والحق في الجواب
اننا اختار ان مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله استحالة حمل ب على ج بهو هو قلنا لانسام
وانما يكون حمله عليه محالاً لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لما تبين ان المراد
ان ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على

قوله لكن ضروري الثبوت لان الوصف العنواني والمحمولي التماثل الحظرة الطرفين بوجه
التغاير والحكم انما هو باتحاد ما صدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين
واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء بنفسه وهو ضروري **قوله** ممكنة خاصة اخصصها بعدم
الصدق مع انها لم ينحصر القضايا الكاذبة فيها لانها اعمها فكيف يستلزم كذب ما هو اخص
منها **قوله** لا يكون مفيد الا انهما اذا كانا مفهوماً واحداً يكون الفاظين مترادفين فلا يكون في
المعنى حمل فلا يفيد **قوله** السائل ان يعود اذ اي يعود ويقول لم اردت بقولي الحمل مع
ايحاب الحملية يعني ان القضية موجبة بل اردت ان الحمل ليس بمفيد اذا كان مفهوم ج
عين مفهوم ب ولا يس بممكن اذا كان مفهومه غير مفهوم ب وصدق السالبة وهو ان الحمل
ليس بممكن لاننا في كذب سائر الموجبات اي اذا كان مفهوم ج غير مفهوم ب لا يصدق
الحمل فاذا لم يصدق الحمل يكون بالضرورة كاذباً على تقدير تغاير المفهومين فاذا اردت
ان الحمل ليس بمفيد او ليس بممكن قلت القضية موجبة سالبة فلا يلزم ابطال الشيء
بنفسه لان في السالبة ليس بحمل فاذا كان ابطال الموجبة بالسالبة يكون ابطال الشيء بغيره
لان السالبة غير الموجبة **قوله** فلنا لانسام اي لانسام لو كان مفهوم ب وج واحد ايازم محال

ذات واحد لما صدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج زيد يعني ~~والمفهوم هو~~ وطوع
وعنه ان لا يعرف به ذات ج الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف بالكتاب ~~بمفهوم~~
والغنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية
زيد وعمر وبكر وغيرهم من افراد ~~و~~ قد يكون جزءا لها كقولنا كل حيوان حمار
فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر وغيرهما من افراد ~~هو~~ حقيقة الحيوانية انما هي جزء
لها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمر
وغيرهما من افراد ~~هو~~ مفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فمحصل مفهوم القضية يرجع
الى عقد بن عقد الوضع ~~وهو~~ اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب
تقيدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه
وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد ج مطلقا بل الافراد
الشخصية ان كان ج نوعا او ما ساويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية

قوله وصف الموضوع هنا ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما هو
المتبادر ولذا احتاج الى تقسيمه الى ما هو عين الذات والى جزئها الى خارج عنه دفعا لما يتبادر
قوله والاول تركيب تقيدي ا لانه يقال في زيد قائم في طرف الموضوع زيد كنه انسان يا
حيوان ناطق است وفي طرف المحمول تركيب خبري لانه يقال زيد قائم است **قوله**
افراد ج مطلقا اي سواء كانت حقيقة او اعتبارية حتى يدخل الاجناس والفصول
والاصناف بل المراد الافراد الحقيقة لان الكلام في القضايا المستعملة في العلوم والحكم فيها
انما هو على الافراد المحصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول
فانها غير محصلة في نفسها كالاصناف والخصص **قوله** والافراد الشخصية ا لايقال هذا
يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا او كل كلي كذا لان الكلام في تحقيق القضايا
المستعملة في العلوم الحكمية هو القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم منهما
بينالم يحتج الى تعريف وتعالم من قصر الحكم مطلقا سواء كان الموضوع نوعا او جنسا
وهو قريب الى التحقيق واما التحقيق فهو ان يختص ذلك بما سوا المحمولات التي
يتصف بها الطبائع استقلا لانحو كل حيوان شي او مفهوم او ممكن لان القرينة الدالة على
ارادة التخصيص لما ان الكلام في تحقيق القضايا المعبرة في العلوم الحكمية والمحمولات

ان كان ج جنسا او ما يساويه ^{في} العوض العام فاذا اكلنا كل انسان اوكلنا طق اوكلنا
ضاحك كذا فاذا ^{الحكم} ليس الا على زيد وعمر ووبكر وغيرهم من افرادها الشخصية
واذا اكلنا كل حيوان ^{كل} ماش كذا ^{الحكم} على زيد وعمر ووبكر وغيرهم من اشخاص
الحيوان وعلى الطباع النوعية من الانسان والفرس وغيرهما ومن ههنا تسمعونهم يقولون
حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم
مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان اتضاف الطبيعة النوعية
بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتضاف شخص من اشخاصها ^{بها} بل لا وجود لها الا في
ضمن شخص من اشخاصها ^{اصدق} وصدق الموضوع على ذاته ^{فبالامكان} عند الفارابي
حتى ان المراد عنده بجم ما يمكن ان يصديق عايده سواء كان ثابتا له بالفعل او مسلوبا
عنده دائما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ما تصديق عليه ج بالفعل
سواء كان ذلك الصدق في الماضي او في الحاضر او في المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون
ج دائما فاذا اكلنا كل اسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن ان يكون اسود حتى الروميين
مثلا على مذهب الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم
الحكم لعدم اتصافهم بالسواد في وقت ما ومن مذهب الشيخ اقرب الى العرف واما
صدق وصف المحمول على ذاته الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالامكان وبالفعل
وبالدوام على ما سيجي في بحث الجهات واذا انقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل ج

فهما احوال للموجودات المتصلة في الوجود فاتصاف الطباع بها انما هو في ضمن
اشخاصها وان وقع البحث فيهما من احوال الطباع ايضا على سبيل الندرة والاستطراد
قوله ومن ههنا اذ اي من ان المراد بالافراد الامراد الشخصية والنوعية ان كان الموضوع
جنسا او ما يساويه قوله ومن الافاضل اراد به السيد المرقندي قوله واما صدق وصف
الموضوع مطلقا على امانات الموضوع فليس ^{الحكم} قوله فبالامكان اي الامكان العام المقيد
بجانب الوجود ليشتمل ما يكون وصف الموضوع ضروريا للذات وما ورد المحقق
الطوسي من ان النطفة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل في كل انسان حيوان فمغلطة
نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المراد ههنا وبين الامكان
الاستعماري الذي اثبت المنطفة

ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقة كائنا حادثة في الخارج أو في الماهية
في الماهية والخارج بحسب الخارج وتسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن الماهية
أما الأول فتعني به كل ما لو وجد كان ج من الافراد امكنة فهو بحيث لو وجد كان ب
فالحكم فيه ليس مقصورا على ماله وجود في الخارج فقط بل على كل ما قدر وجوده سواء
كان موجودا في الخارج او معدوما فحينئذ ان لم يكن موجودا فالحكم فيه ليس
على افراد الموجود بل على افراد المقدرة الوجود كقولنا كل منقاء طائر وان كان موجودا
فالحكم فيه ليس مقصورا على افراد الموجود بل عليها وعلى افراد المقدرة الوجود
ايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم يصدق كلية
اصلا اما الموجبة فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج

قوله بحسب الحقيقة اى على قدر حقيقة القضية وما بينها من غير اعتبار امر زائد عليها
يقال هذا بحسب ذاك اى بقدر ذاك **قوله** كائنا حقيقة القضية لكثرة استعمالها بهذا
الاعتبار فهي نسبة الشيء الى مفهوم الذي كالحقيقة لانه انما قال كائنا الخ لان حقيقة
القضية مجموع الاعتبارين ولذا قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا فتسببت الى الاول لكثرة
الاستعمال فكانها حقيقة **قوله** والمراد لا الخارج عما هو حقيقة القضية لان هذا الاعتبار
ايضا معنى حقيقي لها ولذا قال سابقا كائنا حقيقة القضية وسوى بين الاعتبارين
فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا **قوله** عن المشاعر اى عن ادراك المشاعر فلا يشك الحكم
بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجة ان ليست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها **قوله**
من الافراد للممكنة في نفس الامر فلا ينافي كونه في الخارج منحصرا في فرد بالامكان العام
المقيد بجانب الوجود بقريته انه لاخراج الافراد المتبعة **قوله** وانما قيد الافراد بالامكان
اى والمراد بالامكان ما يقابل الممتنع اى انما قيد الافراد بالممكنة في تفسير الحقيقة
الموجبة الكلية ليخرج هذه الافراد المتبعة فلا يصح ان يقال الخلاء ممتنع بحسب
الحقيقة لاستحالة قولنا كل ما لو وجد سواء كان خلاء فهو بحيث لو وجد كان ممتنعا
والمناخرون يسمون مثل هذه القضية الذهنية **قوله** بهذا الاعتبار اى اعتبار كون الحكم
على الافراد مطلقا **قوله** لان ج ليس ب اى ج الذي هو ليس ب وخلاصة الاستدلال
ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاته لا يصدق عليه ذلك المفهوم في

ليس ب لوجوده كان ج وليس ب ج فبعض ما لوجوده كان ج فهو بحيث لوجوده كان ليس ب وانه يناقض كل ج وهو بمنزلة اعتبار لا يقال له ب ان ج الذي ليس ب لوجوده كان ج وليس ب ج لكونه لا يسلم انه يصدق حينئذ بعض ما لوجوده كان ج فهو بحيث لوجوده كان ليس ب بانه الحكم في القضية انما هو على افراد ج ومن الجائز ان لا يكون ج الذي ليس ب من افراد ج فانا اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس ب حيوان ليس من افراد الانسان لان الكل يصدق على افراد هو الانسان ليس بصادق على الانسان الذي ليس ب حيوان لانا نقول قد سبق الاشارة في مطلع باب الكليات الى ان صدق الكل على افراد ليس بمعتبر بخصب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض فان فرض ان انسان ليس ب حيوان فقد فرض انه انسان فيكون من افراد هو اما سالبة فلانه اذا قيل لاشي من ج ب فنقول انه كاذب لان ج الذي هو ب لوجوده كان ج وب فبعض ما لوجوده كان ج فهو بحيث لوجوده كان ب وهو يناقض قولنا لاشي ما لوجوده كان ج فهو بحيث لوجوده كان ب ولما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج الذي ليس ب في الايجاب وج الذي ب في الساب وان كان فردا لم يكن يجوز ان يكون ممتنع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لوجوده كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لوجوده كان ليس ب ولا بعض ما لوجوده كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لوجوده كان ب فلا يارزم كذب الكليتين ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لوجوده كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لوجوده كان ب والاتصال قد يكون بطريق الزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان انسان ناطقا فالخمار ناطق فسرر صاحب الكشف ومن تابعه بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لوجوده كان ج فهو بحيث لوجوده كان ب ان كل ما هو ملزوم لـ ج فهو

نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة **قوله** وليس ب هذه ايضا خبر لكان بالعطف **قوله** بذلك الاعتبار اني باعتبار الاطلاق **قوله** هب اي مسلم ان في الصورة المتبعة ج الذي ليس ب لوجوده كان ج وليس ب لكن لانم انه يصدق حينئذ اي حين وجد ذلك الجيم بعض ما لوجوده **قوله** فقد فرض انه انسان اي الانسان الذي ليس ب حيوان انسان **قوله** كاذب لان بدون قيد الامكان لا يدخل فيه الافراد المتبعة ومن جملة

ملزوم ليس وليست معنوي لم لم يكتفوا بطلق الاتصال حتى انهم لم يخرجوا من
من تفسيرهم لانه لا ينطبق الالهي قضية يكون وصف موضوعها ووصف حملها الا من
لذات الموضوع واما القضايا التي لا خصوصية فيها او كلاهما فير لازم فخرجة من ذلك لزمهم
ايضا حصر القضايا في الضرورية لانه لا معنى للضرورية والالزوم وصف المحمول لذات
الموضوع بل في اخص من الضرورية لاعتبار الالزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم
اعتبار في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان ج بالواو العاطفة
وهو خطأ فاحش لان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما نفسيره به ولا معنى للواو العاطفة بين
اللازم والالزوم على ان ذلك ليس بمشتبه ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا بد له
من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كان ج جواب الشرط وجواب
الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد به كل ج في الخارج والحكم فيه على الموجب في الخارج

الافراد الممتنعة للاشي من ج ب الجيم الذي هو ب وانه بط قوله ولزمهم ايضا
عطف على قوله لزمهم خروج اكثره والخروج والحصر المذكوران متغايران من
حيث المفهوم وان تلازما في التحقق جعاهما لازمين قوله وفي بعض النسخ اي نسخ
المتن قوله على ما نفسيره به اي نسر المصنف ح حيث قال اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم
ب فاقبل ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره بالالزومية ولا يلزم
من عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف واتباعه اياه كونه غاطفا فاحشا فيمكن الغاطفي
التفسير خطأ فاحشا قوله ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والالزوم اي من حيث انهما
كذلك بان يقصد بذكرهما افادة الالزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد دانه يدخل الواو
بينهما نحو الانسان والضاحك متساويان قوله ليس بمشتبه ايضا اي ليس بماتيس كما
انه ليس بمشتبه على التفسير المذكور قوله لا بد له من جواب يمكن ان يقال قد يجرد
لوص الشرطية ويستعمل لمجرد الغرض كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ولو
اعجبك حسنهن مفرضا اعجابك حسنهن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال
في تفسير الحملية فكانه قيل كلما فرض وجوده وكان ج قوله لانه خبر المبتدأ ولا يجوز ان
يكون نائبا عن الجراء لانه حينئذ يكون جراء بحسب المعنى فيكون من تامة المبتدأ
فلانائب في الاخبارية بعد اعتباره في جانب المبتدأ

هو امكن اتصافه به حال الحكم اوقبله او بعد لان مال لم يوجد في الخارج ازاو ابد ايسمح
 ان يكون باقي الخارج وانما قال سواء امكن حال الحكم اوقبله او بعد وفعالتوهم من ظن ان
 معنى ج ب اتصاف الجيم بالبائية حال كونه موصوفا بالجيمية فان الحكم ليس على وصف
 الجيم حتى يجب تحققة في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يعتد عي
 الحكم الا بوجوده واما اتصافه بالجيمية فلا يجب تحققة حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب ضاحك
 فليس من شرط كون ذات الكاتب موصوفا ان يكون كاتباً في وقت كونه موضوعاً للضحك
 بل يكفي في ذلك ان يكون موصوفاً بالكاتبة في وقت ما حتى يصدق قولنا كل نائم
 مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصف انما هو في وقتين لا يقال ههنا قضاي لا يمكن
 اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها ممتنعة كقولك شريك الباربي ممتنع وكل
 ممتنع فهو معدوم والفرن يجب ان يكون قواعد عامة لاننا نقول القرم لا يزعمون انحصار
 جميع القضايا في الحقيقية والخارجية بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة
 في الغالب باحد الاعتبارين فلماذا وضعوها واستخرجوا احكامهما لينتفعوا بذلك في
 العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها
 وتعميم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه

قوله لان مال لم يوجد اه هذا تعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان
 المراد كل ما صدق عليه ج في الخارج تعيين الحكم على الموجود الخارجي تحقفاً
 فقط لان مال لم يوجد اصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج قوله ليس على وصف الجيم بان
 يكون محكوماً عليه او شرطاً له او ظرفاً له هوالة للاحظاظ هو محكوم عليه ومراًة لاستحضاره
 قوله باحد الاعتبارين اي لا يمكن اخذها لا باعتبار الحقيقة ولا باعتبار الخارج لعدم
 امكن اتصاف فرد من الافراد بكونه شريكاً للباربي فلا يتحقق الحقيقة وكذا لا يتحقق
 الخارجية لانه لما لم يمكن اتصاف فرد منه بوصف الموضوع لا يكون الاتصاف واقعاً
 في احد الازمنة البتة لان الوقوع بعد الامكان قوله بل زعمهم انه قال زعمهم لان التحقيق
 عند ان القضية مفهوماً واحداً منطبقاً على جميع القضايا وهو ان كل ما يصدق عليه ج
 في الخارج وفي الدهر محققاً او مقدراً يصدق عليه ب والامفهومات الثلاثة جزئيات له قوله
 ونعنيهم القواعد هذا جواب عن سؤال متدرو هو ان يقال ان من الواجب ان يكون

لأنه لو وجد شيء من المربعات في الخارج لضم ان يقال كل مربع على ما ينبغي ان يكون
دون الثاني ولو لم يوجد من الاشكال في الخارج لضم ان يقال كل شكل
مربع بالاعتبار الثاني دون الاول اقول قد ظهر لك ما بينا ان الحقيقة لا تستدعي
وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون وانما كان موجودا
فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقصورة الوجود
بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على
الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة
دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المربعات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة
كل مربع شكل اي كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا تصدق
بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع
موجودا لم يخل اما ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا لها وللافراد
المقدرة فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق الكلية الخارجية دون الكلية
الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب
الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو
بحيث لو وجد كان مربعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان
ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة لصدق الكليتان
معاً كقولنا كل انسان حيوان فاذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال وعلى هذا
فقس المحصورات الباقية اقول لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية امكنك ان تعرف مفهوم
باقي المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم
في الموجبة الكلية فالامور المعتمدة ثم بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى
قواعد هذا الفن عامة متناولة لجميع المواد وهو هنا ليس كذلك واجاب الش بقوله و
تعميم القواعد قوله يكون بينهما اي بين الموجبة الحقيقية وبين الموجبة الخارجية عموم
وخصوص من وجه لصدقهما على شيء كقولنا كل انسان حيوان ولصدق الحقيقة
بدون الخارجية كقولنا كل عنقاء طائر وصدق الخارجية بدون الحقيقة كقولنا كل
شكل مربع اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع

والسالبة الكلية رفع الایجاب من كل واحد واحد والعمالة الجزئية رفع الایجاب من بعض
الأفراد وكما انتهى من التوضيح الأول بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات
الأخرى باعتبار بعضها في تقدير الفرق بين الكليتين أو أفعال الفرق بين الجزئيتين فهو ان
الجزئية الحقيقية قائم مطلقا من الخارج جية لان الایجاب على بعض الأفراد الخارجية
الایجاب على بعض الأفراد الحقيقية مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية
الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية لان تقيض الاخص اعم من نقيض العام مطلقا
وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية وذلك ظاهر قال البحث الثالث في العدول و
التحصيل حرف في السلب ان كان جزء من الموضوع كقولنا الاخرى جمادى ومن المحمول
قولنا الجمادى عالم او من غير ما سببت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن
جزء الشئ منه لمسميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة **اقول** القضية
اها معدولة او محصلة لان حرف السلب ان يكون جزء الشئ من الموضوع او المحمول
قوله رفع الایجاب الایجاب بمعنى الثبوت اذ لا يقع في القضية السالبة فالمعنى رفع
الثبوت المتصور بين الشئتين وانما ان انه ليس بينهما في الواقع وایس معناه ان الثبوت
الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قاله الش في
روح اللطالع من ان الایجاب جزء منه مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضافا اليه
وايس جزء منه كما ان البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزء منه والالزم اجتماع
العمى والبصر في الاعمى **قوله** ایجاب على بعض اذ اي يستلزم بعض الافراد لانه
مبینه ضرورة ان الایجاب المقصور على الافراد الخارجية مغائر للایجاب على الافراد
مطلقا اي الشامل للحقيقة والمقدرة **قوله** بدون العكس اي الایجاب على بعض الافراد
مطلقا ليس بايجاب على بعض الافراد الخارجية فان قوائنا بعض الغناء طائر قضية
دقيقة ولا صدق خارجية لعدم الموضوع في الخارج **قوله** وعلى هذا اذ ذلك لان نقيض
لاخص اعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقيضها اعني السالبة
لكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية **قوله** وذلك ظاهر لان السالبة
الجزئية نقيض الموجبة الكلية ولما كان بين الموجبين الكليتين عموم وخصوص من
وجه فبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية

و
ول
وال
ر

اولاً يكون ثابتاً كقولنا **كل من** **الامام** **الموضوع** **كقولنا** **اللاخي** **جاء** **اولاً** **من** **الموضوع** **كقولنا**
الجانب **الاول** **من** **الامام** **جاء** **من** **اللاخي** **الامام** **منيت** **القضية** **معدونة** **مترجمة** **كانت**
او **مخالفة** **اما** **الاول** **فمعدونة** **الموضوع** **هو** **اما** **الثانية** **فمعدونة** **الحصول** **واما** **الثالثة** **فمعدونة**
الطرفين **واما** **سميت** **سعد** **ولان** **حرف** **السلب** **كلا** **غير** **وليس** **انما** **وضعت** **في** **الاصل**
للسلب **والرفع** **فاذا** **جعل** **مع** **غيره** **كشيء** **واحد** **يثبت** **لشيء** **او** **لشيء** **آخر** **او** **يصلب**
عنه **شيء** **او** **من** **شيء** **آخر** **فقد** **عدل** **بعض** **موضوع** **الاصلي** **للاخير** **وانما** **دور** **الاول**
والثانية **مثال** **ادون** **الثالثة** **لانه** **قد** **علم** **من** **المثال** **الاول** **الموضوع** **المعدول** **ومن** **المثال**
الثاني **المحمول** **المعدول** **فقد** **علم** **مثال** **معدونة** **الطرفين** **بجمع** **هما** **معاً** **وان** **لم** **يكن** **حرف**
السلب **جزء** **الشيء** **من** **الموضوع** **والمحمول** **سميت** **القضية** **محسلة** **سواء** **كانت** **موجبة**
او **سالبة** **كقولنا** **زيد** **كاتب** **او** **ليس** **بكاتب** **ووجه** **التسمية** **ان** **حرف** **السلب** **اذا** **لم** **يكن**
جزء **امن** **طرفيها** **فكل** **واحد** **من** **الطرفين** **وجودي** **محصل** **وزي** **بما** **يخص** **اسم** **المحسلة**
بالموجبة **ويسمى** **السالبة** **بسيطة** **لان** **البسيط** **ما** **لا** **جزء** **له** **وحرف** **السلب** **وان** **كان**
موجوداً **فيها** **الا** **انه** **ليس** **جزء** **امن** **طرفيها** **وانما** **لم** **ينكر** **لها** **مثال** **لان** **جميع** **الامثلة**
المذكورة **في** **المباحث** **السابقة** **تصلح** **ان** **تكون** **مثالاً** **لما** **قال** **والاعتبار** **باجاب** **القضية** **و**
سلبها **بالنسبة** **لثبوتها** **والسلبية** **لا** **بطرفي** **القضية** **فان** **قولنا** **كل** **ماليس** **بحي** **فهو** **لا** **عالم**
موجبة **مع** **ان** **طرفيها** **عد** **ميان** **وقولنا** **لا** **شيء** **من** **المتحرك** **بساكن** **سالبة** **مع** **ان** **طرفيها**
وجوديان **اقول** **ربما** **ينهب** **الوهم** **الى** **ان** **كل** **قضية** **تشتمل** **على** **حرف** **السلب** **تكون**
سالبة **ولما** **ذكر** **لن** **القضية** **المعدولة** **مشملة** **على** **حرف** **السلب** **ومع** **ذلك** **قد** **تكون** **موجبة**
ذكر **معنى** **الايجاب** **والسلب** **حتى** **يرتفع** **الاشتباه** **فقد** **عرفت** **ان** **الايجاب** **هو** **ايقاع**
النسبة **والسلب** **هو** **رفعها** **فالعبارة** **في** **كون** **القضية** **موجبة** **وسالبة** **بايقاع** **النسبة** **ورفعها**
لا **بطرفيها** **فمتى** **كانت** **النسبة** **واقعة** **كانت** **القضية** **موجبة** **وان** **كان** **طرفا** **ها** **اعد** **مبين**
كقولنا **كل** **ماليس** **بحي** **فهو** **لا** **عالم** **فان** **الحكم** **فيها** **ثبتت** **الاعلمة** **على** **كل** **ما** **صدق**
قوله **ليس** **جزء** **امن** **طرفيها** **اي** **من** **شيء** **من** **طرفيها** **فبساطته** **بالقباس** **الى** **المعدولة** **ولذا**
خص **هذا** **الاسم** **بالسالبة** **مع** **ان** **المحسلة** **الموجبة** **شربك** **معها** **في** **عدم** **كون** **حرف**
الايجاب **جزء** **امن** **طرفيها**

علية انه ليس بجي فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لاشي من المتحرك بها كن فان الحكم فيها بسيط السلب عن كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن في شي من طرفيها سلب فليس الالتفات في الايجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة قال والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدلة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب لان الايجاب لا يصح الاعلى موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقرر كما في الحقيقة الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانه ملتمز متان والفرق بينهما في اللفظ ما في الثلاثية والقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس اقول لقائل ان يقول المعدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين ما شرع في الاحكام فلم خصص كلامه بالعدول في المحمول ثم ان المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالذكر فنقول اما وجه التخصيص في الاول فهو ان المعتبر في الفن من المعدول ما في جانب المحمول وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خفاء في ان الحكم على الشئ بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العدمية فاختلف القضية بالعدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان العدول والتحصيل انما يكون

قوله فحين ما شرع اء كلمة ما اما زائدة او مصدرة فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف اي وجب التعرض لاحكامهما **قوله** فلم خصص عطف عليه وليس ظرفا لخصص بدليل اي اذ الغاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام **قوله** يؤثر في مفهومها انما بوجوب اختلاف مفهوم القضية قطعاً فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية اخرى يتخالف مفهومهما في الحقيقة واما اختلاف العنوان بالعدول والتحصيل فلا بوجوب اختلافهما في مفهوم القضية فانداد كان ادات واحدة وصفان احدهما وجودي كالحمار والاخرى عدمي كالاحي

في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المحكوم عليه عبارة عن ذلك الموضوع والحكم
 على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه التخصيص في الثاني فلان
 اعتبار العدول والتحصيل في المحمول يربع القسمة لان حرف السلب ان كان جزءا
 من المحمول فالقضية معدولة والافحصلة كيف ما كان الموضوع وايا ما كان فهي اما
 موجبة او سالبة فهنا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا
 زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس
 زيد لا كاتب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة
 المعدولة المحمول اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب في
 الموجبة ووجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلوجود حرف
 السلب في المعدولة دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلوجود حرف
 السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة المحصلة والسالبة
 المعدولة فلوجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة واما
 بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في
 السلب واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فبينهما التباس من حيث ان
 حرف السلب موجود فيهما واحد فان قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة
 او سالبة بسيطة فلهذا اخضعهما بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي
 اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت
 الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس اما الاول فلانه متى ثبت اللاباء لجهن

وعبر عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدمي وحكم عليهما في الحالتين بحكم واحد
 لم يحصل باختلاف وصفي الموضوع هناك قضيتان متخالفتان في المفهوم حقيقة بخلاف
 جانب المحمول قوله في الثاني وهو تخصيص السالبة والموجبة المعدولة بالذكر قوله فلان
 اعتباراه حاصله ان ههنا اربع قضايا وست نسب بينهما خمس مناط وفي واحد منها اشتباه
 فلذا تعرض لها قوله كيف كان الموضوع اي سواء كان موجودا او معدودا قوله وايا ما كان اي
 معدولة كانت او محصلة قوله اما المعنوي اذ حاصل الفرق ان بينهما اعم واما وخصوصا بين
 حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثبوت ومفهوم الاخرى سلب قوله لا ينعكس اي كليا

يصدق سلب الباعضة فانه لو لم يصدق سلب الباعضة لثبت الباء له فيكون الباء والالباء ثابتين له وهو اجتماع النقيضين ^{واما الثاني} وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة للمعد ولا على الايجاب لا يصح على المعد وم ضرورة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجوده المثبت له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعد ومات صحت السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معد وما وحينئذ يصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك الباري ليس بصير ولا يصدق شريك الباري غير بصير لان معنى الاول سلب البصر من شريك الباري ولما كان معدوما صدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شيء له وهو ممتنع الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق حينئذ فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه من بعض الافراد المعدومة لا نأقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية ان جميع افراد الموجود تثبت له بولاشك انها انما تصدق ان كانت افراد موجودات ومعنى السالبة انه ليس كذلك اي كل واحد من الافراد الموجودة له ليس يثبت له ب وصدق هذا المعنى ناره بان لا يكون شيء من الافراد موجودا واخرى بان تكون موجودة

قوله وهو اجتماع النقيضين بمعنى المفهومين اللذين بينهما غاية الخلاف واجتماعهما محال بالبدئية وان جاز ارتفاعهما **قوله** صدق اء بناء على ان ثبوت شيء لشيء يقتضي وجودا مثبت له سواء كان المثبت وجودا كالكتابة او عدميا كاللاكتابة **قوله** فلان الايجاب لا يصح على المعد وما في الطرف الذي فيه الايجاب **قوله** ولا يصدق شريك الباري غير بصير لاحقيقية ولا خارجية فلا يردان الكلام في القضايا الخارجية والحقائق وهذه قضية ذهنية ولا يحتاج الى ان يقال هذه وان كانت قضية ذهنية لكن يتضم بها حال الحقيقية والخارجية **قوله** ولما كان معدوما الاولى ولما كان ممنوعا اذ هذا الموضوع لا يكفي في صدق السلب الحقيقي

ويثبت اللاباء لها ومنه ذلك يتحقق المتلفض جزما واما قوله فان الالجاب لا يفسد الا
على وجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع فلا دخل
له في بيان الفرق اذ يكفي في بيان الالجاب يستدعي وجود الموضوع دون السالب واما
ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مقدر افا الحاجة اليه فكانه جواب سوال يذكره هنا
ويقال ان عنيتم بقولكم الالجاب يستدعي وجود الموضوع ان الالجاب يستدعي وجود
الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اصلا لان المحكم فيها ليس مقصورا
على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتم به ان الالجاب يستدعي مطلق الوجود
فالسالبة ايضا تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عاية لا بد ان يكون متصورا بوجه
وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب بان كلامنا ليس
الان القضية الخارجية والحقيقية لافي مطلق القضية كما سبقت الاشارة اليه فالمراد
بقولنا الالجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون
موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها
مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل
فظهر الفرق واندفع الاشكال وذلك كله اذ لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان
موجودا فالموجبة المعدولة والسالبة البسيطة متلازمتان لان ج الوجود اذا سلب منه الباء
يثبت له اللاباء وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما اللفظي فهو ان القضية اما
ان تكون ثنائية او ثلاثية فان كانت ثلاثية فالرابطة اما ان تكون متقدمة على السلب او متأخرة
عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا هو ليس بكاتب تكون موجبة لان من شأ الرابطة

قوله وان عنيتم به اي بقولكم الالجاب يستدعي وجود الموضوع قوله سبق الاشارة اليه وهو
قوله بل زعمهم ان القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين قوله
على ذلك التفصيل يعني ان كانت خارجية فيكون الموضوع خارجيا وان كانت حقيقية
فيكون الموضوع ذهنيًا قوله فيظهر الفرق اي بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة
قوله وذلك كله اذ اشارة الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة
البسيطة صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله متلازمتان وليس اشارة الى اهمية السالبة
البسيطة عن الموجبة المعدولة قوله لان من شأن الرابطة اية اي الرابطة التي في ذلك

ان تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب الإيجاب وان تأخرت
 عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو ب كاتب كانت سالبة لان من شان حرف السلب
 ان يزفع ما بعده مما قبلها فهناك سلب الربط فيكون القضية سالبة لان كانت ثنائية فالفرق
 انما يكون من وجهين احدهما بالنية بان ينوي امارب السلب او سلب الربط وثانيهما
 بالا صطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بايجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كليس
 فان اقبل زيد غير كاتب او لا كاتب كانت موجبة وان اقبل زيد ليس ب كاتب كانت سالبة
قال البحث الرابع في القضايا الموجهة لابد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من
 كيفية ايجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام وتسمى تلك
 الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية **اول** نسبة المحمول الى الموضوع
 سواء كانت بالايجاب او بالسلب لابد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة
 والدوام واللا دوام فان كل نسبة فرضت اذا قيست الى نفس الامر فاما ان تكون مكيفة
 بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة اخرى اما ان تكون مكيفة بكيفية الدوام
 او اللا دوام فان اقلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى
 الانسان واذ قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة
 الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال
 عليها في القضية المفروطة او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة
 القضية وكذا في قوله لان من شان احرف السلب المراد حرف السلب التي في تلك
 القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع يكون الربط ما بعده بما قبلها فلا يرد كان
 زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شان حرف السلب فلا يرد ليس زيد قائما **قوله** سواء
 كانت اذنبه على ان ايجابية اوسلبية في عبارة المتن تعميم للنسبة لا للكيفية على ما يوهمه
 القرب به لان الكيفية لا تكون سلبية وما قبل ان اللا ضرورة واللا دوام كيفيتان فتوهم
 نشأ من التعبير بالسلب وهما في الحقيقة عبارتان عن الامكان والاطلاق العام كما سيجي
قوله تسمى مادة القضية لكونه جزءا من القضية المربعة الاجزاء والقضية التي ذكرت
 فيها جهة تسمى موجهة ومنوعة لاشمالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها ذات
 اربعة احرف والتي لم تذكر فيها الجهة تسمى مطلقة

يسمى جهة القضية وحتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لأن اللفظ اذا دل على
ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك
الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن
الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلاً ان اقلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة وعلى ان كيفية
نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي الالزام والضرورة وليس كذلك في نفس الامر
فلاجرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول الى الموضوع
ايجابية كانت النسبة اوسلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل
ووجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر
ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد
من ان تكون مكيفة بكيفية ماثمة اذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي اما عين
تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غير هاتم اذا وجدت في اللفظ اوردت عبارة تدل على
تلك الكيفية المعتبرة عند العقل اذا الالفاظ انما هي بازاء الصور العقلية فكما ان للموضوع
والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت اجزاء
للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء القضية الملفوظة كذلك كيفية النسبة لها وجود
في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ والكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية
والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية
الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة
في نفس الامر لم تجب مطابقة الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شبحا هو انسان واحسنا به
من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ونعبر عنه بالانسان وربما يحصل منه
صورة فرس ونعبر عنه بالفرس فلاشبه وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق

قوله لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد
في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انقضى احد هما لم يكن الحكم المقيد مطابقا
للبواقع قوله نسبة المحمول الى الموضوع اي النسبة الصادرة في القضية الملفوظة
اذا الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم
بقوله يجب ان يكون اه قوله اما مطابق اذا اختارو حردان المطابقة واللامطابقة في

او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ وهي اللفظ فان طابقها كيفية المعنوية او العبارة المفوطة كانت القضية صادقة والا كان ذبته لا محالة قال والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها ومن احكامها ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها مركبة عن ايجاب وسلب معا اما البسائط فست الاولي الضرورية المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة وهي التي تحكم فيها بام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها ايجابا وسلبا ما امر الثالثة المشروطة العامة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتبا وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الا صابع مادام كاتبا الرابعة العرفية العامة وهي التي تحكم فيها بام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا ما امر الخامسة المطلقة العامة وهي التي تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس السادسة الممكنة العامة وهي التي تحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من الحار يبارد اقول القضية اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة والا فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها اي معناها اما ايجاب فقط

التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطا انما هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا تعارض لها قوله اما في عبارة صادقة او كاذبة لما حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصف العبارة الدالة عليها بالصدق والكذب تجوزا واحتصاص الصدق والكذب بالاخبار لا ينافي ذلك قوله لعناها مسر الحقيقة باعني لان حقيقة المفوطة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ

كقولنا كل انسان محيوان بالضرورة فان معناه ليس الا ايجاب الحيوانية للانسان وانما
 سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان حقيقتها ليست بالاجاب
 لحجرية عن الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها يكون ملتزمة من ايجاب
 سلب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما فان معناه ايجاب الضحك للانسان
 وسالبة عنه بالفعل وانما قال حقيقتها اي معناها مركبة ولم يقل لفظها لانه ربما يكون
 قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان
 ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة منه ليس بضروري وهو
 ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ
 بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادوام واللاضرورة فان التركيب في القضية حينئذ
 بحسب اللفظ ايضا ثم ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد الا
 ان التي جرت العادة بالبحث عنها ومن احكامها من التناقض والعكس

لا اعتبار له بدون المعنى فكانه حقيقته التي هو بها هو قوله هي التي يكون اي القضية
 الواحدة فلا يرد مجموع القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب قوله ملتزمة من
 ايجاب وسلب ولا يرد نحو شيء من الانسان بحجر بالضرورة فانه مشتمل على حكم
 سلبي وعلى حكم ايجابي وهو كون ذلك السلب ضروري لعدم كون الحكم الثاني
 جزءا عن القضية بل هو مستفاد من التقييد الحكم السلبي بقيد الضرورة بطريق اللزوم
 فلاحاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متحدين في الحكمين المختلفين وان صرح
 المصنف ر ح بذلك في جامع الحفائق قوله لانه ربما يكون قضية اه خلاصته ان ان
 قيد الامكان لعدم اشتماله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف الاول لفظا
 بخلاف الادوام واللاضرورة لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منه سلب الحكم
 لسابق سواء كان ايجابيا او سلبيا فالقضية اشتملة عليهما مركبة لفظا ايضا قوله غير محصورة
 في عدد لان الكيفيات التي يمكن اعتبار مروضها للنسبة غير منحصرة قوله الا ان التي
 جرت اه لم يقل الا ان التي يبحث عنها لان من الموجهات نصا يا يورد في العكس والتقييد
 كما ينبغي الا انه لم يجر العادة بالبحث منها وقد ضبطها الحق في التفاضل في خمسة عشر

والقياس وغيرها ثلث عشرة منها بسائط ومنها مركبات اما البسائط نسبت الاولى الى
الضرورة المطلقة وهي التي تحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا اما التي تحكم فيها بضرورة
الثبوت فهي ضرورة موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها
بضرورة ثبوت الحية انية للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي تحكم فيها
بضرورة السلب فهي ضرورة سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فانه حكم
فيها بضرورة سلب الحجرية عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورة
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت الثانية اذ ائمة
المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام
ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة مطلقة على قياس الضرورة المطلقة
ومثالها ايجابا ما مر من قولنا دائما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحياة انية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما مر ايضا من قولنا دائما لا شيء من
الانسان بحجر فانه حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادام ذاته موجودة
والنسبة بينها وبين الضرورية ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة
امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة
والاوقات ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع
اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع
انفكاكها عن الموضوع لجواز امكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس

قوله والقياس عطف على التناقض بحذف المضاف اي تاليف القياس منها وهو بحث
المختلطات قوله وانما سميت اذ اي انما اعنبر في اسمها هذان اللفطان وانما اولنا
بذلك لانه لم يقع تسمية بكاوا احد من اللفظين قوله على قياس ما مر اي دائمة لاشتمالها
على الدوام ومطلقة لعدم تقييد مادام في موادها بوصف قوله ما مر بادنى تغيير وهو تفسير
بجهة وعبة اشارة الى مادة اجنما عهما قوله والنسبة بينها اذ اعلم ان النسبة بين
قضابا انما يتحقق بحسب صدقها وتحققها لا بحسب الحمل على شيء فان ذلك
مخصوص بالمعروفات

يجب ان يكون واقعا الثالثة المشروطة العامة وهي التي ~~حسبكم~~ بضرورة ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفة بوصف الموضوع
اي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت
لذات الكاتب اذ ان كاتب افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوتها انما هي بشرط اتصافها
بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام
كاتبان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الا بشرط اتصافها
بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلاشتمه الها على شرط الوصف واما بالعامة فلانها
اعم من المشروطة الخاصة وستعرفها في المركبات وربما يقال المشروطة العامة على
القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت
الوصف والفرق بين المعنيين انا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتبان اردنا المعنى الاول صدقت كمتبين وان اردنا المعنى الثاني

قوله ان يكون واقعا كقولنا كل فلان يتحرك بالادوام فهو دائمة مطلقة مع انه يجوز ان
لا يتحرك فلا يصدق الضرورة المطلقة ضرورة قوله بشرط ان يكون اه متعلق بضرورة
لا يثبت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والرفعية والوقعية سواء كانت الوصف
منشاء للضرورة نحو كل متعجب ضاحك ويسمى الضرورة لاجل الوصف اولانحو
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبانه قضية مشروطة دائمة غير معتبرة قوله اي يكون
لوصف الموضوع اه في هذا الكلام رعاية نكتة ودفع شبهة وهي انهم قالوا ان المعتبر
في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم فكيف يصح اعتبار وصف الموضوع
في المشروطة العامة قوله مطلقا اه اي غير مقيد بوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات
الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور انما هو بشرط اتصافه بالكتابة فلا ينافي
ضرورته في مادة اخرى لامر اخر كالمترعش قوله وسبب تسميتها اي سبب اطلاق
اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل وتسمية القضية بالمشروطة بالمعنى
الثاني غير ظاهر لانه لم يشترط فيه شيء بخلاف الاول قوله فلانها اعم من المشروطة
الخاصة لان المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد الادوام بحسب الذات

كذبت لان حركة الاصابع ليس بضرورية الثبوت لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان
 الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الكاتب في زمان اصلا فما
 ظنك بالمشروطة فالمشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه
 لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غير فاذا اتحدوا كانت
 المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دائما
 او مادام انسانا وان تغاير اقل كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في
 تحقق الضرورة صدقت الضرورية والدائمة دون المشروطة العامة كقولنا كل كاتب حيوان
 بالضرورة او دائما الا بالضرورة مادام كاتبان وصف الكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت
 الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن المادة مادة الضرورة لذاتية والدوام الذاتي وكان
 هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال
 المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولادائم لذات الكاتب بل بشرط الكتابة
 واما المشروطة بالمعنى الثاني فهي اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبت الضرورة
 في جميع اوقات الذات ثبت الضرورة في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن

قوله كذبت لان تحرك الاصابع ضروري لكل ما صدق عليه الكاتب بشرط اتصافه
 بالكتابة وليس بضروري في وقت من اوقات الكتابة فان الكتابة ليست نفسها
 ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يصح تحرك الاصابع لها ضروريا
قوله لذات الكاتب اعني لافراد الانسان فلا ينافي ضرورة ثبوته لبعض افراده بسبب
 الارتعاش **قوله** كقولنا كل كاتب اه مثال للقضية التي هي ضرورة ودائمة وليست
 بمشروطة وقولنا بالضرورة عطف على قوة بالضرورة اي مثال ذلك قولنا كل كاتب
 حيوان حال تلبسه بالضرورة والدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف **قوله** ضرورة
 ثبوته اه اي ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب اعني افراد الانسان كاتباه مع قطع
 النظر عن الكتابة **قوله** كما في المثال المذكور اي كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
 مادام كاتب **قوله** تثبت في جميع اوقات الوصف كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
 مادام كاتب **قوله** بدون العكس لجواز ان يكون الوصف غرضامفارقا نحو كل قمر منخسف
 مظلم مادام منخسفا **قوله** مادة الضرورة المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة

الدائمة من وجه لتصلها فهم في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة في هذا الوجه
الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف ولا يصح
في جميع اوقات الذات الرابعة العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت
المحمول للموضوع واسابه عنه مادام ذات الموضوع متصفة بالعنوان ومثاله ايجابا
وسلبا ما صر في المشروطة العامة من قولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه ولا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبه وانما سميت صفة لان العرف العام يفهم هذا
المعنى من السالبة اذ اطلقت حتى اذا قيل لاشي من النائم بمستيقظ يفهم منه العرف
ان المستتقظ مسلوب عن النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب السالبة
وعامة لانها اعم مطلقا من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اعم من المشروطة
العامة مطلقا لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب
الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لانه متى صدق الضرورة او الدوام
في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الخامسة

قوله حيث يخلو الدوام كقولنا كل فلك متحرك دائما قوله حيث يكون الضرورة
في جميع احوال كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا قوله لان العرف يفهم هذا المعنى
من السالبة اي العرف العلم يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام
وهي التي يكون بين وصفي موضوع ومحمولة تناف نحو لاشي من القائم بقايد وهن
القدر كاف لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجب اطراد هذا الفهم من جميع السوالب
فما قيل بقي انه لا يفهم العرف التقيد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في اس
الانسان حجرا وامثال ذلك وهم وكذا ما قبل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في
الايجاب فانه يفهم في الايجاب الاطلاق العام نحو كل نائم مستيقظ وبالعكس قوله المطلقة
العامة اذ فان قلت المطلقة مقابلة للموجهة لانها التي ليست فيها الجهة والموجهة
ما فيها الجهة واذا كانت مقابلة لها فكيف يكون اعم منها قلت التقابل بين المطلقة
والموجهة انما هو بعدم اعتبار الجهة واعتبارها في الموجهة لا بذاتها فانه اذا صدقت
الموجهة صدقت المطلقة لانه اذا صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب بالغفل
والمطلقة المجردة عن الدوام واللا ضرورة تسمى مطابقة عامة

المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل
 أما الإيجاب فكقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام وأما السلب فكقولنا لا شيء
 من الأنسان بثبوت متنفس بالاطلاق العام وإنما كانت مطلقة لأن القضية إذا طُلقت ولم تقيد
 بقيد من دوام أو ضرورة أو إرادة أو ضرورة يغهم منها فعليا النسبة فاما كان هذا المعنى
 مفهوماً للقضية المطلقة سميت بها وإنما كانت عامة لأنها اعم من الوجودية الدائمة
 واللا ضرورة كما ينبغي وهي اعم من القضايا الأربع المتقدمة لأنه متى صدقت ضرورة
 أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية
 النسبة ضرورة أو رتبا أو دواها السامية الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة
 المطلقة عن الجانب المخالف للحكم فإن كان الحكم في القضية بالإيجاب كان مفهوم
 الامكان سلب ضرورة السلب لأن الجانب المخالف للإيجاب هو السلب وإن كان
 الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فإنه هو الجانب المخالف
 للسلب فاذ قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه أن سلب الحرارة عن النار ليس
 بضروري وإذا قلنا لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام فمعناه أن إيجاب البرودة
 للحار ليس بضروري وإنما سميت ممكنة لاحتوائها على معنى الامكان وعامة لأنها
 اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لأنه متى صدق الإيجاب بالفعل
 فلاقل من أن لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو امكان الإيجاب
 فمتى صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالامكان ولا ينعكس لجواز أن يكون

قوله بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسيم القوة وهو
 كون الشيء من شأنه أن يكون كاتبا قوله الأربع وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
 والمسروطة العامة والعرفية قوله بالإيجاب لا يترأى منه أن في القضية الممكنة حكما
 بالإيجاب أو السلب وقد عرفت إنه لا حكم فيها فليحمل على الحكم الموهوم نظرا إلى
 طاهر العبارة هكذا في العاصم قوله لاحتوائها على الامكان أي لا شتمالها على جهة
 الامكان أي اشتمال الكل على الجزء فلا يرد أن جميع القضايا الموجهة مشتملة على
 الامكان فإن اشتمالها عامة باعتبار التحقق والصدق قوله ولا ينعكس أي ليس معنى
 صدقت سلب ضرورة السلب بصدق الإيجاب بالفعل

الايجاب ممكنًا ولا يكون واقعًا أصلاً وكذلك متى صدق السلب ~~بالفعل~~ لم يكن
 الايجاب ضروريًا ولا سلب ضروريًا الايجاب هو امكان السلب فمتى صدق السلب
 بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز ان يكون السلب ممكنًا غير واقع واهم
 من القضايا الباقية ان المطلقة العامة اعم منها مطلقًا والاعم من الاعم اهم قال واما
 المركبات فمبع الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب
 الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتبًا لان ائما فتر كيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتبين ساكن الاصابع مادام كاتبًا لان ائما فتر كيبها
 من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة اقول من المركبات المشروطة الخاصة
 وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد اللادوام بحسب
 الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف
 دوام بحسبه والادوام بحسب الوصف يمتنع ان يقيد بالادوام بحسب الوصف فان
 قيد تقيد اصحيا فلا بد من ان يقيد بالادوام بحسب الذات حتى يكون النسبة فيه

قوله ممكنًا كقولنا كل فلك ساكن بالامكان **قوله** يكون السلب ممكنًا كقولنا لا شيء من
 الفلك بمتحرك **قوله** والاعم من الاعم اهم فيه بحث لان الجنس اعم من الحيوان
 والحيوان اعم من زيد والجنس ليس اعم من زيد الان يقال ذلك تمام في الاعم بحسب
 التحقق **قوله** من المركبات المشروطة الخاصة اذ يعني ليس الاولية المستفادة من قول
 المصداق المشروطة العامة اولية حقيقية بل هي اولية في الذكر **قوله** مع قيد اللادوام انه
 قال ذلك دون ان يقول وهي المشروطة العامة المقيدة بالادوام لتلايتوهم ان قيد اللادوام
 خارج عن المشروطة الخاصة لكن في كون المقيد بالادوام مشروطة عامة نظر لان المشروط
 العامة هي المكيفية بكيفية واحدة فقط لا المكيفة بالكيفيتين فالمراد انها مشروطة عامة قبل
 التقيد بالادوام وقدس علمه نظائر **قوله** تقيد اصحيا احتراز عن القيد الغير الصحيح
 الذي هو اللادوام بحسب الوصف وقال عاصم المراد به التقيد بالادوام فانه مع انه يمكن
 التقيد بالضرورة تقيد اصحيا بحسب الذات **قوله** بحسب الذات هذا بالنسبة الى
 الجزء الاول من المشروطة الخاصة وقوله الاتي لان انما في بعض او بالنسبة الى الجزء الثاني

ضرورية دائمة في جميع اوقالت ونصف الموضوع لادائما في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني الشرطية الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فتدعيها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فهي مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائما كان معناه ان لا ايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب لادائما فتدعيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطابق العام بان قلت حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف تكون موجبة او سالبة

قوله لادائما منصوب على انه خبر كان او على انه بدل من ضرورة دائمة
قوله لان ايجاب المحمول انه يرد ههنا اشكالات الاول انهم اتحدوا الشرط والجواب في قولنا اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع الاوقات ولزوم الاستدراك في البيان لدهاة قولنا اذا لم يكن دائما يتحقق السلب في الجملة الثاني ان اللازم الصريح لنفي تحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وغاية النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالتحقيق يقتضي جعل اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة الثالث ان قيد اللادوام في القضية لانفد الاسلب دوام الضرورة بحسب الذات لاسلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه لقاعدة النحو واللغة مطف دائما على مادام بكلمة لا فيكون ظرفا للضرورة كما دام ظرف لها هكذا في العصام واجوبة هذه مذكورة في حاشية عبد الحكيم فانظر ثم **قوله** ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف اذ اي فكيف يجب ان يكون موجبة او سالبة اذا لمركب من الشئتين المتخالفين لا يجب ان يكون

فنقول الاعتبار في الجلب القضية المركبة وسأبها بإيجاب الجزء الأول في البنية
 فان كان الجزء الأول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا سالبة والجزء الثاني
 مخالف له في الكيف وموافق له في الكم والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة إما بينها
 وبين الدائمات فمباينة كلية لأنها مقيدة باللازم وبالحسب الذات وهو مبائن للذات واما
 بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات
 اخص من الدوام بحسب الذات ونقيض الاعم مبائن للعين الاخص مباينة كلية وهي
 اخص من المشرطة العامة مطلقا لانها المشرطة العامة المقيدة باللازم والمقيدة اخص
 من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية لأنها اعم من المشرطة العامة قال الثانية
 العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللازم بحسب الذات وهي ان كانت
 موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من
 سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر اقول العرفية الخاصة
 هي العرفية العامة مع قيد اللازم بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من
 قولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا لادائه فتركيبها من موجبة عرفية
 عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللازم وان كانت سالبة

احدهما وليس المعنى فكيف يصح ان يكون موجبة او سالبة اذ لا مانع من الصحة
 اذ ام يثبت ان المركب من الشيء وغيره لا يكون احدهما وكيف لا والمركب من الداخل
 والخارج خارج الى غير ذلك بل الذي ثبت هو ان المركب من الشئيين لا يلزم ان
 يكون احدهما قوله والنسبة بينها وبين القضايا مبتدأ وخبره محذوف دل عليه
 ما بعده اي مفصلة بهذا التفصيل وحديل امامتوي في الصورة الآتية اي اما بينها وبين
 المشرطة العامة فهي اخص اه قوله والمقيد اخص من المطلق اي بحسب التحقق وفيه
 ان القيد قد يساوي المقيد ويكون اعم منه الا ان يقال ان المراد بالمقيد ليس مطلقة بل المقيد
 الخاص او يمنع التقيد بالمساوي والاعم حقيقة لانه لا يفيد هناك الصورة قوله الباقية اي
 العرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة قوله لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
 بالفعل وهي مفهوم اللازم لان الساب اذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات
 واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الايجاب في الموجبة وهو الموجبة المطلقة

كما تقدم من قولنا دائما لاشي من الكائنات بما كن الاصل ابع دائما ما دام كاتبا لادائما فتركيبها من سالبة عر فية عامة وهي الجزء الاول ومن موجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي اعم من المشروطية الخاصة لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائما صدق اللادوام بحسب الوصف لادائما من غير عكس ومباينة للدائمتين على ما سلف واعلم من المشروطية العامة من وجه لتصادقهما في مادة المشروطية الخاصة وصدق المشروطية العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطية العامة اذا كان اللادوام بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين لانهم اعم من العرفية العامة واحتمل ان وصف الموضوع في المشروطية والعرفية الخاصتين بحسب ان يكون وصفا مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان دائما له ووصف المحمول دائما بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما لذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلف قال الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة اقول الوجودية اللا ضرورية هي

قوله سالبة مطلقة عامة وهي قولنا لاشي من الكاتب به متحرك الاصابع بالفعل قوله على ما سلف حيث قال في الصفحة المتقدمة لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبائن للدوام اذ قوله لتصادقهما اي العرفية الخاصة والمشروطية العامة في مادة المشروطية الخاصة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لادائما ولا شي من الكاتب به متحرك الاصابع بالفعل قوله بدونها اي بدون العرفية الخاصة في مادة الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان مادام انسانا قوله بحسب الوصف من غير ضرورة كقولنا كل زنجي اسود مادام زنجيا لادائما فلا يصدق الضرورة بحسب الوصف ههنا فلا يصدق المشروطية العامة قوله وصفا مفارقا لذات الموضوع متعلق بوصفا لا مفارقا والا لوجب عن الوصفية مسامة لكونها مأخوذة في مفهومها لذاتهم بتعرض لاثباته واثبت وجوب كونه مفارقا

المطلقة العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورة بحسب الذات وان
 امكن تقييد المطلقة العامة باللا ضرورة بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التركيب
 ولم يتعرفوا احكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
 فتركيبتها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة اما الموجبة المطلقة العامة فهي
 الجزء الاول والى السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان
 العام فهي معنى اللا ضرورة لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة
 الايجاب وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب وان كانت سالبة كقولنا لا شيء
 من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبتها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء
 الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى اللا ضرورة فان السلب اذا لم يكن ضروريا
 كان هناك سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة السلب هو الامكان العام الموجب وهي
 اعم مطلقا من الخاصيتين لانه متى صدقت الضرورة اولى وام بحسب الوصف لادائما
 صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومبائنة للضرورة لتقييد ما باللا ضرورة
 بحسب الذات واعم من الدائمة من وجه اتصادقهما في مادة الدوام الخالي عن الضرورة
 وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا من المشروطة
 والعرفية العامتين لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة

قوله ولم يتعرفوا احكامها من العكس والنقيض وتركيب القياس في الصراح التعرف
 شناختن قوله صدق فعلية النسبة لا بالضرورة اما فعلية النسبة فلان الاطلاق العام اعم
 من الدوام الوصفي واما لا بالضرورة فلانه اعم من اللادوام وذلك اللا ضرورة عينه
 اي الضرورة اخص من عين اللادوام ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص قوله
 الدوام الخالي عن الضرورة نحو كل فلك يتحرك باللا ضرورة قوله في مادة اللادوام
 وهي مادة المشروطة والعرفية الخاصتين نحو كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
 قوله لتصادقهما اي كل واحد من وجودية اللا ضرورة والمشروطة والعرفية العامتين
 في مادة المشروطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب الاداء وصدقهما
 اي المشروطة والعرفية العامتين بدونها اي الوجودية اللا ضرورة في مادة الضرورة التي
 يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة وقوله بالدوام وكذا الحال

وحدها بهاد ونهما في مادة اللادوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة لخصوص
 المقيد ومن الممكنة العامة لأنها اعم من المطلقة العامة قال الرابعة الوجودية اللادائمة
 وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة
 فتركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا وسلبا
 ملهم اقول الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي
 سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى
 سالبة لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقصرتان مفهومي
 مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائما
 ولاشي من الانسان بضاحك بالفعل لادائما وهي اخص من الوجودية للضرورة
 لانه متى صدقت مطلقتان صدقت ممكنة ومطلقة بخلاف العكس واعلم من
 الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة والدوام بحسب الوصف لادائما تحققت فعلية
 النسبة لادائما من غير عكس ومباعدة للذاتيتين على ما مر غير مرة واعلم من
 العامتين من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة
 والدوام وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة والممكنة
 العامتين وذلك ظاهر قال الخامسة الوقتية وهي التي تحكم فيها ضرورة نبوت
 المحمول للموضوع او سلبه منه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا
 فيما سياتي في الوجودية اللادائمة وصدق الوجودية للضرورة بدونها اي المشروطة
 والعرفية العامتين في مادة اللادوام بحسب الوصف وهي مادة اقتراق المطلقة العامة
 عن العامتين نحو كل نائم مستيقظ بالفعل لا بالضرورة قوله قد عرفت اذ اي
 في المشروطة الخاصة قد عرفت ان مفهوم اللادوام مطلقة عامة حيث قال ثمة فهو
 مفهوم اللادوام لان ايجاب اذ قوله بخلاف العكس اي ليس كلما صدق كل انسان
 ضاحك بالفعل لا بالضرورة صدق كل انسان ضاحك بالفعل لادائما لجوار الدوام
 بدون الضرورة قوله على ما مر غير مرة حيث قال في المشروطة الخاصة مقبدة
 باللادوام بحسب الذات وذلك طاء قوله حيث لا دوام اي المطلقة العامة المقيدة باللادوام
 بحسب الذات قوله وذلك ظاهر لان الوجودية اللادائمة هي المطلقة مع قيد اللادوام

باللادوام بحسب الفات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة وكل شيء متخسف
في وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتر كيبها من موجبة وقتية مطلقة
وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربع لادائما فتر كيبها من سالبة وقتية مطلقة موجبة مطلقة عامة قول الوقتية
هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع وضرورة سالبة عنه في وقت
معين من اوقات وجود الموضوع مقيد باللادوام بحسب الفات فان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لادائما
فتر كيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول اعني قولنا كل قمر منخسف
وقت الحيولة وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لاشي من القمر
بمنخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربع لادائما فتر كيبها من سالبة وقتية مطلقة وهي لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربع ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل قمر منخسف بالاطلاق العام وهي
اخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدقت
الاطلاق لادائما والبالضرورة ولا تنعكس ومن الخاصتين من وجه لانه اذا صدقت
الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في شيء من
الاقوات صدقت القضايا الثلث كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا
والمقيد اخص من المطلق واذا كان اخص من المطلقة العامة كن اخص من الممكنة
بالطريق الاولى قوله هي التي حكم فيها اخرج بقيد الضرورة ما ليس بالحكم
بالضرورة اعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين
منتشر ثان اذ لا يعتبر فيهما تعيين الوقت بوجه من الوجود وبقوله من لوقات وجود
الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منه ما يقابل اوقات الوصف قوله التربع
هو وقت كون الشمس في الدرجة الرابعة واتفق اهل النجوم على ان الشمس اذا كانت في
الدرجة الرابعة لا تحال الارض بين القمر وبينها فصديق قولنا لاشي من القمر بمنخسف
وقت التربع ان مادة الانخساف هي الحيولة ولما لم يقع الحيولة لم ينخسف هذا
قوله كقولنا بالضرورة كل اذ اكتفى بقوله كقولنا بالضرورة كل منخسف مظلم اذ

لادائمه او بالتوقيت لادائما فان الانخساف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض
الاقوات والاطلام ضروري للانخساف كان الاطلام ضروريا للذات في ذلك الوقت
وان لم يكن الموصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدقت الخاصتان ولم تصدق
الوقتيه بقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان الكتابة
لما لم تكن ضرورية للذات في شئ من الاوقات لم يكن لتحرك الاصابع الضروري
بحسبها ضروريا للذات في وقت ما فلا تصدق الوقتيه وان لم يصدق الضرورة بحسب
الوصف ولا الدوام بحسب الموصف لم يصدق الخاصتان وتصدق الوقتيه كما في المثال
المذكور هنا اننا فسرنا المشروطه بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فسرناها بالضرورة
مادام الوصف فيكون المشروطه الخاصة اخص من الوقتيه مطلقا لانه متى تحقق
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات
تحقق الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتيه مبائنة للمدائمتين
واعم من العاستين من وجه لتصادقها في مادة المشروطه الخاصة وصدقهما بدونها في
مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة

من غير ذكر الدائمه مع انه لابد منها في بيان مادة اجتماع القضايا الثلاث لظهور
استلزام الضرورة الدائمه وتكرار افيما امر قوله وان لم يصدق الضرورة بحسب الوصف اه
يعني بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الشمس فان الانخساف ليس ضروريا
بحسب وصف القمرية ولا دائما بحسبه فلا يصدق كل قمر منخسف مادام قمر الادائما قوله هذا
اه اي ثبوت النسبة والفرق بين الوقتيه وبين الخاصتين على سبيل العموم والخصوص
من وجه ان افسرناه قوله كما في المثال المذكور وهو كل قمر منخسف وقت حيلولة العرض
قوله وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف مقاربا بناء على ان الكلام
في الخاصتين قوله من غير عكس اي متى تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات
لزم منه تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف لاحتمال ان يكون في بعض اوقات الذات
ولا يكون الوصف فيها قوله واخص من المطلقة العامة لانه متى صدق ثبوت المحمول
للموضوع بالضرورة في وقت معين صدق ثبوته له بالفعل وبالامكان وهذا مفهوم ما اطلقه
العلماء والممكنة العامة من غير عكس والمادة الاجتماعية قولنا بالفعل والامكان العام كل قمر

والممكنة العامة **قال** السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقول** المنتشرة هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادائما بحسب الذات وليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل ان لا يقيد بالتعيين ويُرسَل مطلقا فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وسالبة مطلقة عامة اي قولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم اللا دوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللا دوام وهي اعم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادائما صدقت الضرورة في وقت ما

منخسف وقت حيولة الارض ومادتها الاقتراعية كقولنا بالفعل والامكان كل فلك متحرك **قوله** والممكنة العامة لان المطلقة غير مقيدة والعرفية مقيدة والممكنة اعم من المطلقة والاعم من الاعم **قوله** لادائما بحسب الذات معطوف على ضرورة ليصير المعنى التي يحكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون الثبوت او السلب مقيدا بعدم الدوام الذاتي وعبارة المصنف مقيدا باللا دوام احسن من قوله ولادائما ويجب حمل قوله عليه ليصح المعنى فتأمل **قوله** ليس المرادة اداء اعتبار عدم التعيين مع قبح اللا دوام بحسب الذات محال هكذا في سعدية وقال عبد الحكيم ان وجود الوقت الغير المعين محال فضلا عن ضرورة ثبوت شيء فبدأ وسلب **قوله** لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادائما صدق في وقت ما بدون العكس فيه بحث لانه اذا كان وقت ما وقتا معينا لا محالة يصدق العكس ايضا وجوابه ان كل وقتية يستلزم صدق المنتشرة بدون العكس لان صدق المنتشرة في مادة تلك الوقتية يصح ان يكون باعتبار وقت آخر مثلا

لادائما بدون العكس ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق
وأعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزءا الوقتية والمنتشرة
قضيتا بهن في سلطان غير مذهب وتبين في البسائط حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين
وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما والاولى سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة
لعدم تعييدها بالادوام واللا ضرورة والاخرى منتشرة لانه لم يتعين وقت الحكم فيها
احتمل الحكم فيها كل وقت فتكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام
واللا ضرورة ولهذا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسميهما فكانتا وقتية ومنتشرة
لامطلقتين وربما تسمع فيما بعد مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين
والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما
بالعموم والخصوص وهو واضح لا ضرورة فيه قال السابعة الممكنة الخاصة وهي التي حكم
فيها بارتفاع الضرورة المطلقة من جانبي الوجود والعدم جميعا وهو سواء كانت موجبة
كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من
الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنة عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة
فيها ان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية
موافقتي الكمية القضية المقيدة بهما **اقول** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بساب
الضرورة المطلقة من جانبي الايجاب والسلب فان اقلنا كل انسان كاتب بالامكان
يصدق قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت التلاوة لجواز صدقه باستحقاقه الاكرام وقت
الصوم نامل **قوله** على قياس نسبة الوقتية من غير فرق لان المنتشرة اخص من
الوجود يتبين مطلقا وهو اخص من الخاصتين من وجه ومباعدة المذائمتين واعم من
العامتين من وجه واخص مطلق من المطلقة العامة ومن الممكنة العامة **قوله** ففرق
بينهما اي بين ما ذكرهنا من المطلقتين وما يسمع فيما بعد بالعموم والخصوص فهو
من تنمة الدليل او الفرق بين المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة لان المطابقة الوقتية و
المطابقة المنتشرة اعم مطلقا من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطابقة لان الوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة قيد بالضرورة دون غيرهما

الخاص ولا شئ من الانسان يكتب بالامكان الخاص كان معناه ان ايجاب الكناية
للانسان وسلبها عنه ليسا بضروريين لكن سلب ضرورة الايجاب امكان عام بالسلب
وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة
ان يكون تركيبها من الممكنتين العامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين
موجبتها وسلبتها في المعنى لان معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة من الطرفين سواء
كانت موجبة او سالبة بل في اللفظ حتى اذا صيرت بعبارات ايجابية كانت موجبة وان
صيرت بعبارات سلبية كانت سالبة وهي اعم من سائر المركبات لان في كل منها ايجابا
او سلبا ولا اقل فيهما من ان يكونا ممكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب
والسلب ان يكون احدهما بالفعل وبالضرورة او بالادوام ومباينة للضرورة المطلقة
واعم من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة من وجه لتصادقها في مادة الوجودية
اللا ضرورية ان كان المحمول دائمة مادام الذات وضروريا مادام الوصف وصدق الممكنة
الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس في مادة الضرورة

قوله ولا يلزم اه لان الممكن لا يجب وقوعه لا يقال يلزم خلو الواقع عن النقيضين
لانا نقول ليس الايجاب والسلب على طرفي النقيض مطلقا فان قولنا كل
انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئها كلاهما مرتفعان في الواقع
وهذا القدر كاف لنا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلية
النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحوز به كاتب بالامكان وبعض الانسان
كاتب بالامكان كيلا يلزم ارتفاع النقيضين لا يضر في ذلك **قوله** واعم من
الدائمة لجواز خلو الدوام من الضرورة كما مر **قوله** لتصادقها اي الخمسة في
المادة الوجودية اذ لا ضرورية اذ كانت الاطلاق العام في مادة الدوام الخالي من
الضرورة نحول فلنك متحرك بالفعل ومادام فلنا لا بالضرورة **قوله** حيث لا خروج
نحو كل عنقاء موجود بالامكان الخاص **قوله** وبالعكس اي ويصدق الدائمة والعامتان
والمطابقة العامة بدونها في مادة الضرورة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان لان فيها
سلب الضرورة وسلب الضرورة مبائن للضرورة كما مر **قوله** في مادة الضرورة اي
الضرورة الذاتية اذا كان الوصف العنوانى عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

واخص من الممكنة العامة فقد ظهر من غيرنا ان الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة
والممكنة الخاصة اعم من المركبات والضرورية اخص البسائط والمشرطة الخاصة اخص
المركبات على وجه وقد ظهر ايضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة
عامة متخالفتين في الكيفية للقضية المفيدة بهما حتى اذا كانت موجبة كانتا سالتين
وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقتين لها في الكم فان كانت كلية كانتا كليتين و
ان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابطة في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما
قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا
اطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق للمطلقة العامة فان لادوام
الايجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع
دوام الايجاب بل لازمه فهو معناه الالتزامي واما الضرورة فمعناه الصريح الامكان
العام لان لا ضرورة الايجاب مثلا هو سلب ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب
فلما كان احدي القضيتين عين معنى احدي العبارتين والاخرى ليست بمعنى
الاخرى بل من لوازمه فاستعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركة بينهما قال الفصل الثاني

قوله على وجه اي اذا فسرت بالضرورة في جميع اوقات الوصف بخلاف ما
اذا فسرت بشرط الوصف فانه اخص من الوقتية من وجه كما مر قوله وموافقتين
لهما في الكم اذ بناء على انهما رفعان لنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت قوله
في معرفة تركيب القضايا اي تركيبهما مع قيد اللادوام واللاضرورة قوله مفهومه
الصريح اعلم ان المفهوم اعم من المعنى والمدلول فان المفهوم يحصل في الذهن
سواء كان مأخوذا من اللفظ او من المعنى مأخوذا من اللفظ وقيل لافرق بين المعنى
والمدلول قوله فلما كان اذ وكان قصده الاختصار ليترب الجزاء عليه ولا يرد انه لم
لم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في الضرورة قوله احدي القضيتين وهما المطلقة
العامة والممكنة العامة واحدي القضيتين هي الممكنة العامة معنى احدي العبارتين
وهي الضرورة من الضرورة واللاضرورة قوله لتكون مشتركة بينهما اي بين العين
واللازم فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وبغيره وان كان استعمالها في غير اشيع
وكان استعمال الاشارة في النكتة لا ينافي ان يكون لاستعمالها نكتة اخرى ككونها امرا

في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تالياً وهي اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعالية والتضائف واما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا ما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق اول لما وقع الفراغ من الحملات وانسامها شرع في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما يتركب من قضيتين وهي اما متصلة او منفصلة او سلبت حصول احدتهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت او سلبت انفصال احديهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والقضية الثانية تسمى تاليا لتلوها اياها ثم ان المتصلة اما لزومية او اتفاقية اما اللزومية فهي التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستصحب الاول الثاني كالعالية والتصايف اما العلية فبان يكون المقدم علته للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا او معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس واما التضايف

اجماليا لفصل ارجع الى النقيضين وعدم صراحتهم في الاتفاق في الكم قوله لما وقع الفراغ اه انما قدم المتصلة لان كلامه في الشرطية والمفهوم من الشرطي باعتبار وضع اللغة العربية عافية حرف الشرط وذلك يتحقق في المنصلة ويسمى المنفصلة بالشرطية باعتبار اللغة مجازا والحقيقة اسرف من المجاز قوله يستصحب استصحاب صحبت جيزي خواستن قوله او يكونا معلولي علة واحدة فان قلت اذا كان المقدم وابنه الذي معلولي علة واحدة فكيف ثبت التلازم بينهما قلنا ثبت التلازم بالضرب

فبان يكون متضائفين كقولنا ان كان زيد اباع عمر وفكان ممر وابنه وهد النعريف
لايتناول اللزومية الكاذبة لعظم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فالاولى ان يقال
اللزومية ما يحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية اخرى للعلاقة بينها موجبة
لذلك وهو يتناول اللزومية الكاذبة لان الحكم بالعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم
متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع او لثبوته
من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك اي صدق التالي على تقدير صدق
المقدم فيها للعلاقة موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئيين كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق فانه للعلاقة بين ناهية الحمار وناطقة الانسان حتى يجوز العقل
تحقق كل واحد منهما بدون الآخر وليس فيها الاتوافق الطرفين على الصدق ولو قال
هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل بمجرد صدقهما
كان الاولى ليتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق التالي للعلاقة ربما لم يطابق
الواقع بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او يصدق وتوجد العلاقة وقد يكتفى
في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق
المقدم للعلاقة بل بمجرد صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ويسمى
الاتفاقية بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص
بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا ينعكس واما المنفصلة فقد
عرفت انها ثلاثة اقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما صدقا
وكذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا ومانعة الجمع وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين جزئيهما صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا ومانعة

الاول والشكل الاول فنقول متى تحقق المقدم تحقق علة ومتى تحقق علة
تحقق التالي ينتج متى تحقق التلازم تحقق التالي وهو المطلوب قوله فالاولى اول
في شرح المطالع من ان هذا التعريف للصادقة وتعريف الكاذبة بالمقابلة كما انه
يختص بالموجبة قوله بان لا يصدق التالي كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
صائل قوله صدقا فقط من غير ان يتنافيا في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب
وكذا في مانعة الخلو معناه من غير ان يتنافيا في الصدق فكل واحد منهما بهذا المعنى يكون

الخلو وهي التي تحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما كذباً فقط كقولنا **امان** **ينحرون** **زيد** في البحر واما ان لا يغرق وانما سميت الاولى حقيقة لان التنافي بين جزئيهما اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكذب معا فهي احق باسم المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال والثانية مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزئيهما والثالثة مانعة الخلو لان الواقع ليس يخلو عن احد جزئيهما وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها بالتنافي في الصدق وفي الكذب مطلقاً وبهذا المعنى تكونان اعم من المعنيين الاولين والحقيقية ايضا وتبعض الافاضل ههنا بحث شريف وهو ان المراد بالمناقاة في الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لانهما لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجامعه في الوجود لكن الشيخ قد نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندي في هذا الموضع نظراً ذيل من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فان جزء الشيء من لوازمه وقد اجمعهما على انه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم ولا يمنع الخلو ورجاء من الله تعالى ان يفتح عليه الجواب عن هذا الامتراض

متبائناً للحقيقية **قوله** التنافي في الصدق او اه كما ذكرنا فاجابوا ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او التنافي في الكذب قال انفا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق **قوله** وبهذا المعنى يكونان اعم اه اي من الحقيقة مطلقاً وكل واحدة منهما بالمعنى الاخير اعم من الاخرى من جهة واستخراج المثال ظاهر بادنى ملاحظة **قوله** اعم من الحقيقة لانهما بهذا المعنى يتناولان الحقيقة دون الاول **قوله** لبعض الافاضل اشارة الى الملاجلال الدمشقي او الشارح السمرقندي **قوله** ثم قال اي قال ذلك الفاضل الدمشقي ان عندي في هذا اي في نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير نظراً **قوله** جواز منع الجمع اه فان اللازم والمزوم يصدقان على ذات واحدة كما يصدقان في الوجود لان لازم الشيء يصدق معه **قوله** على انه لا يمنع اه وذلك لان تحقق المزوم تستلزم تحقق اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم **قوله** ورجاء بصيغة الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو معطوف بتقدير العامل الماضي يعني ان ذلك الغايل قال وارجو من الله ان يفتح علي الجواب اظهراً لصعوبة هذا

وهو ليس الانظر افما اراده عن عبارة القوم فحاشاهم ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فإن مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والانفصال لم يعتبروه الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الابين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان يصدق قضية على ما يصدق عليه قضية اخرى ولا يكون بين القضيتين منع الخلواصلا ضرورة كذبهما على شيء من الاشياء واقله مفردة من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومين بالواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحد واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لامتناع اجتماع جزئيهما على الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشاء من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحد من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتباً حقيقياً ولا اسودا وكاتباً مانعة الجمع او اسود او لا كاتباً مانعة الخلوا قول وكل واحدة من المنفصلات الثلاث اما عنادية واما اتفاقية كما ان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات كنسبة قوله وهو ليس نظراً ويحتمل ان يكون المجيب بعض الافاضل المذكور وهو السائل ويحتمل ان يكون المجيب الشيخ قوله من عبارة القوم وهي ان مانعة الجمع هي التي حكم فيها بالمنافاة بين جزئيهما في الصدق قوله فلو كان حاصل السؤال ان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يكون لازمة وقد نص الشيخ على ان بينهما منع الجمع فليزوم من نصه ان بين اللزوم والملازم منع الجمع ولم يقل بها واحد وحاصل الجواب ان الشيخ اثبت منع الجمع بين قوائمه هذا واحد وهذا كثير وليس شيء من هاتين القضيتين جزئي الاخر فانه قطع الاعتراض جزماً وقطعاً قوله فلة التدبر أي فلة التدبر المعترض الذي هو الشاكر قد يوا الله المجلال الذي مشقني لانه قد علم ان الشيخ قد اثبت منع الجمع بين مفهومي الواحد والكثير وهذا ليس كذلك بل بين هذا واحد وهذا كثير قوله فنسبة العناد لا يربط ان العناد في المنفصلة

اللزوم والاتفاق إلى المتصلات أما العنادية فهي التي يكون الحكم فيها بالمتناقضات المتعادية
الجزئين أي يحكم فيها بأن مفهوم أحدهما منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع
كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر وإن لا يغرق وأما الاتفاقية
فهي التي يحكم فيها بالتنافي للاثنتين الجزئيين بل بمجرد الاتفاق أي بمجرد أن يتفق
في الواقع أن يكون بينهما متافاة وإن لم يقتض مفهوم أحدهما أن يكون منافيا للآخر كقولنا
للاسود اللا كاتب أما أن يكون هذا اسود أو كاتباً كانت حقيقية فانه لا متافاة بين مفهوميه
الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدق أن لا انتفاء الكتابة
ولا يكذب أن لوجود السواد ولو قلنا أما أن يكون هذا الاسود أو كاتباً كانت مانعة الجمع
لانهما لا يصدقان ولكن يكذب أن لا انتفاء الاسود والكتابة معاً في الواقع ولو قلنا أما
أن يكون هذا اسوداً ولا كاتباً كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقيق
السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمانية هي
التي يرفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد
تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية **قول** قد عرفت ثمانى قضايا
متصلتان لزومية واتفاقية ومنفصلتان ثلاث منها عناديات وثلاث منها
اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تنطبق الا على الموجبة فلا بد
من تعريف سواها بها فسالبة كل واحدة منها هي التي يرفع ما حكم به في موجبها فلما
كانت الموجبة اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت سالبة اللزومية سالب
اللزوم أي ما حكم فيها بسلب اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها
بلزوم السلب موجبة لزومية لا سالبة مثلاً إذا قلنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس
وإذا قلنا إذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً كانت موجبة لان الحكم فيها
بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم
باللزوم في المتصلة فلا يستعمل في المشهور اللزوم في المنفصلة **قول** لانهما لا يصدقان
معاً لان التنافي بين الاسود والكاتب في الصدق فقط لا اندائيهما ولا لا متنع
اجتماعهما معاً على شيء من الصور وليس كذلك بل ذلك بمجرد الاتفاق

فيها بما رافقة التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة الاتفاقية سلب الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفاقية موجبة فان قلنا ليس اننا لم نلنا نطقا بالحمار ناهق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة حقيقة الحمار لتأطيقه الانسان واما اذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الحمار ناهقا حصلت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهقية الحمار لتأطيقه الانسان وعلى هذا يكون السالبة العنادية سلب العناد وهي التي يحكم فيها برفع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة الخلولا الصدق وهي مانعة الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهي مانعة الخلولا ما يحكم فيها بعناد السلب والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب الاتفاق المتأففة على احد الانحاء لا ما يحكم فيها باتفاق السلب قال والمتصلة الموجبة تصدق من صادقين ومن كاذبين ومن مجهول الصدق والكذب ومن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لا متناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب من جزئين كاذبين ومن مقدم كاذب وتال صادق او بالعكس ومن صادقين هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذب بها من صادقين محال **اقول** صدق الشرطية وكذبها انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال لنفس الامر وعدمها لا بصدق جزئها وكذبها فان طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والافهي كاذبة كيف ما كان جزاها ثم اذا نسبنا جزئها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام لانها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس فلنبين ان كلامنا الشرطيات

قوله وعلى هذا اي على تقدير كون السالبة ما يرفع ما حكم في القضية الموجبة **قوله** وهي السالبة العنادية كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا **قوله** هو في الصدق كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا **قوله** وهو مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر او لا يغرق **قوله** على احد الانحاء جمع نحو اي على احد الوجوه الثلث اعني في الصدق والكذب معا او في الصدق فقط او في الكذب فقط **قوله** عن صادقين اي معلوم في الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ليضحم مقابلتها المجهول الصدق والكذب **قوله** فلنبين اما على صيغة الامر للمتكلم

من اي هذه الالقسام تتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة تتركب من صادق وهو الله
ان كانت زيفه تشامافه وخيوانه ومن كاذبين كقولنا ان كانت زيد حجارا كان نجما
ومن مجهولي الصديق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده ومن مقدم
كاذب وتال صادق كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا دون عكسه اي لا تتركب
حتى مقدم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق الكاذب واللازم كذب
الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب باللازم يستلزم
كذب الملزوم واما صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم
لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم
ان كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال
كاذب لاننا نقول ذلك في الكلية لا في الجزئية فان قلت لما اعتبر في جزئي المتصلة الجهل
بالصدق والكذب واذا القسام على الاربعة فنقول تلك الالقسام الاربعة عند نسبتها الى

او على صنعة المضارع مع لام الابتداء **قوله** فالمتصلة الموجبة اي اللزومية والمنفصلة
ايضا تتركب من الالقسام الاربعة الا ان المقدم فيها لما لم يكن ممتازا عن التالي بالطبع
اعتبروا القسمين فيهما قسما واحدا **قوله** وصدق الكاذب اي تقول لزوم كون الشيء
ملزوما او غير ملزوم او كون الشيء لازما او غير لازم **قوله** فان اللازم فيها وهو التالي مثل كان
حمارا **قوله** لا يقال انه معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور
وحاصل الجواب ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح المعارضة لان كلامنا في الكلية
واللازم من العكس صدق الجزئية وترجيبة السؤال بالمنع منع السند والجواب باثبات
المقدمة المنومة تعرف **قوله** تنعكس موجبة جزئية نحو ان كان الانسان ناهقا فهو
حيوان عكسه اذا كان بعض الانسان حيوانا فهو ناهق **قوله** لاننا نقول ذلك اي عدم
التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لا في الجزئية مثلا اذا قلنا كلما كان
زيد حمارا كان حيوانا يصدق عكسه جزئية وهي قد تكون اذا كان زيد حيوانا كان
حمارا ولا يصدق كلية **قوله** فان قلت حاصلة ان اعتبار جعل الجزئين في التركيب
ينافي خضر الطرفين في الالقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم من بيان التركيب
او يزاد الالقسام على الاربعة

نفس الامر وهي داخلية في الحقيقة الموجبة الكاذبة تتركب من الاقسام الاربعة لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جازان يكونا كاذبين كقولنا ان كل من الخلاء ضوئيا فالحال ان العالم قد ينما وان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كل من الخلاء ضوئيا فالحال ان الانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحال موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر بالضرورة كقولنا في الصدق ان كل انسان ناطقا فالحمار ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين او كان التالي كاذبا والمقدم صادقا فكذبها ظاهر لان الكذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي صادقا فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا اکتفينا بمجر صدق التالي بكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذبها عن القسمين الباقين وههنا بحث شريف وهو ان الاتفاقية لا يكفي فيها صدق الطرفين او صدق التالي بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضي الملازمة بينهما قال والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين وما نعمة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وما نعمة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة **اول** الاقسام في المنفصلات ثلاثة لما استعرف ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرها اما ان يكونا صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فالموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او لا زوجا وتكذب عن صادقين لا اجتماعهما حينئذ في الصدق كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجا ومنقسمة بمتساويين وعن كاذبين

قوله وهي داخلية اي الاقسام الاربعة بسبب الجهل بالصدق والكذب **قوله** الخلاء اي للكان الخالي عن المشاغل

لارتفاعها كقولنا املان يكون الثالث زوجا او منقسمته بمشاهورين ~~والثالث~~ البسيط
تصدق من كان بين وصادق وكان قبلها الذي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها في
الصنفي فجاز ان يكون طرفاها سرقيين فيكون تركيبها من كان بين كقولنا اما
ان يكون زيد هجرا او حجرا وجاز ان يكون احد طرفيها واقعا والطرف الاخر غير واقع
فيكون تركيبها من صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد هجرا او هجرا او كاذب
من صادق الاجتماع جزئيا حينئذ كقولنا اما ان يكون زيدانسا او لونا طفا وصانعة
الحلو تصدق من صادقين ومن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع
جزئيا فجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبها من صادقين كقولنا اما ان يكون
زيد لا حجرا او لا حجرا وجاز ان يكون احدهما واقعا دون الاخر فيكون تركيبها من
صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لا حجرا او لا انسانا وتكذب من كاذبين
لارتفاع جزئيا حينئذ كقولنا اما ان يكون زيد لانا او لانا طفا هذا حكم الموجبات
المتصلة والمنفصلة واما سوالها فهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات
فضرورة ان كذب الایجاب يقتضي صدق العلب وتكذب عن الاقسام التي تصدق
عنها الموجبات لان صدق الایجاب يقتضي كذب العلب لا محالة قال وكلية الشرطية
ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله معها
وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي اجتماعها معها الجزئية
ان تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصتان تكون كذلك على وضع معين
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية
فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون والسالبة الجزئية فيهما قد لا يكون
وبادخال حرف العلب على سور الایجاب الكلي والمهملة باطلاق لفظ لو وان واذا
في المتصلة واما وفي المنفصلة **اول** كما ان القضية الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة
ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها وكما ان كلية الحملية ليست بحسب كلية
قوله اما سوالها اي سوال كل واحد من المنفصلة والمتصلة **قوله** الاوضاع الوضع
عبارة عن الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اقترانه بعضها الى بعض كالعود والقيام
وغيرهما الى الامور الخارجية عنه هكذا في شرح الاشارات

الموضوع والمحمول بل باعتبار الحقيقة الحكم كمثل كقيمة الشرطية ليست لاجل ان مفهوما
او تاليها كلي فان قولنا كلما يجرى زيد يكتب فهو يحرك يد وكلمته مع ان مقدمها وتاليها
تخصيصي بل بحسب كقيمة الحكم بالاتصال والانفصال فالشرطية انما تكون كلمة اذا
كان التالى لازما للمقدم اى في المتصلة الزمنية او معاندا التالى في المنفصلة العنصرية
في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع
التي تحصل للمقدم بحسب اقتراحه بالامور الممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كلما كان زيد
انسانا كان حيوانا اردنا ان نثبت لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الازمان ولانسانة تنصر
على ذلك التقدير بل يزيد مع ذلك الشان للزوم يتحقق على جميع الاحوال التي
امكن اجتمعا معا مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشمس في الالة
لو كون الحمار ناهقا الى غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبر في الاوضاع ان تكون
ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقا سواء كانت ممكنة الاجتماع او
لا تكون لم تصدق الشرطية كلية اما في الاتصال فلان من الاوضاع ما لا يانزم معه التالى
كعدم التالى او عدم لزوم التالى فان المقدم اذا فرض على شيء من هذه الوضعين استلزم
عدم التالى او عدم لزوم التالى فلا يكون التالى لازما له على هذا الوضع والالكان المقدم
على هذا الوضع مستلزما للنقيضين وانه محال فعلى بعض الاوضاع لا يكون التالى
لازما للمقدم فلا يصدق ان التالى لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلمة
على ذلك التقدير واما في الانفصال فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالى للمقدم معه
كصدق الطريقتين فان التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض
قوله وعلى جميع الاوضاع اى سواء كانت الاوضاع محالة في نفسها كقولنا كلما كان
الفرس انسانا كان حيوانا او لا كقولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا قوله مع
ذلك اى مع ان لزوم الحيوانية ثابت للانسانية في جميع الازمان قوله مستلزما
لنقيضين اى لان الغرض ان المقدم يستلزم عدم التالى او عدم لزوم التالى وان كان
التالى لازما للمقدم على هذا التقدير يلزم ان المقدم يستلزم عدم التالى ووجود التالى
او عدم لزوم التالى ولزوم التالى وهو ناقض قوله على ذلك التقدير اى على تقدير
التعميم سواء كانت ممكنة او لا يكون

الذي من شأنه التفتيش في كل واحد من المقدم، معانده لما يلي على ذلك الوجهين، معانده
 الشيء للتحقق من أنه محال فعلى بعض الأوضاع لا يعاند التالي للمقدم فلا يصح
 أن التالي معانده المقدم على سائر الأوضاع وإنما يخص هذا التفسير بالمتصلة بالزمنية
 والمنفصلة العنادية لأن الأوضاع المعتبرة في الاتفاقية ليست هي الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مطلقا بل الأوضاع الكائنة بحسب نفس الأمر لأنه لو لا ذلك
 لم تصدق الاتفاقية الكلية إذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على
 تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والإلكان بينهما ملازمة
 والتالي ليس به تحقق على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الأوضاع
 الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم
 فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع
 المقدم فلا يصح الكلية الاتفاقية وإذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة
 والمنفصلة ليست بجزئية المقدم والتالي بل بجزئية الزمان والأحوال حتى يكون الحكم
 بالاتصال والانفصال في بعض الأزماء وعلى بعض الأوضاع المذكورة كقولنا قد يكون
 إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فإن الحكم يلزم الانسانية للحيوان إنما هو على وضع كونه
 ناطقا وكقولنا إما أن يكون هذا الشيء ثاميا أو جمادا فإن العناد بينهما إنما يكون
 على وضع كونه من العنصريات وأما خصوص الشرطية

قوله هذا التفسير أي تفسير كلية الشرطية أو تفسير الأوضاع بالممكنة الاجتماع
 بالمتصلة العنادية حيث ذكر اللزوم والعناد في التفسير قوله في الاتفاقية الخاصة بعمل عليه
 جعل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم وأما في الاتفاقية العامة
 فلا يعتبر فيها الأوضاع أصلا إذ المقدم إذا كان ذاته مفروضا لا معنى لاعتبار الأوضاع فافهم
 ولا تلغى إلى غلطة الوهم قوله فكذلك جزئية المتصلة أي جزئية التي هي صفة
 المتصلة والمنفصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالي بل بسبب بعضية
 الأزماء والأحوال والتعبير عنها بالجزئية المشاكلة كما يقصم عنه آخر كلامه وليس
 الجزئية في شيء من المواضع بالمعنى المصدري أي كون الشيء جزءا أو جزئيا كما لا يخفى
 على من له أدنى فطنة قوله على وضع كونه من العنصرية يلت يعني أن العنادية الحقيقية

فتعين بعض الأزمان والأحوال كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك واما اعمالها
فبإعمال الأزمان والأحوال وبالجملات والأوضاع والازمنة في الشرطية بمنزلة
الأفراد في العينية فكذلك الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة
والا فان بين كمية الحكم فيها بانه على كل الاقدار وعلى بعضها فهي محصورة والاقهامة
كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة
والا فان بين كمية الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والاقهامة
وهو الزاوية الكلية في المتصلة كلها ومهما متى كقولنا لكلا ومهما او متى كنت
الشمس طالعة النهار موجودا وفي المتصلة دائما كقولنا اذا ما ان يكون الشمس طالعة
او لا يكون النهار موجودا وصور السالبة الكلية فيهما ليس البتة ما في المتصلة فكقولنا
انما يتحقق اذا كان الشيء من العناصر فانه لو كان من الفلكيات لا يتحقق العنادية
الحقيقية اذ ليس جرم الفلك ناميا ولا يطلق عليه الجماد ايضا فيجوز ان يكون جرم
الفلك غير نام وغير جماد فيثبت يتحقق العنادية الحقيقية واليه اشار العلامة بقوله
لان الجماد لا يطلق على الفلكيات قوله فتعين بعض الأزمان والأحوال اما معا ومنفردا
بقربنة المثال فان الوقت فيه متعين دون الوضع وزاد الله في شرح المطالع قوله اورا كبا
فيكون مثالا لتعين كل واحد منهما ولكليهما فان كلمة او لمنع الخلو والقضية التي حكم
فيها على وضع معين من غير تعرض الأزمان نحو ان جئتني را كبا اكرمتك او في
زمان معين من غير تعرض الاوضاع كمثل الله داخلتان في مخصوصة واما القضية
التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان او في زمان معين في جميع الاوضاع
فمما لا يمكن وجودها فاندفع ما قيل ان القضيتين المذكورتين واسطتان بين الاقسام
قوله نحو ان جئتني اليوم فاكرمتك لفظ اليوم ظرف للشرطية فيفيد توقيت المزوم لكن
توقيت المزوم من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت المزوم ضرورة فاندفع ما قيل ان
المثال المذكور لا يصلح مثالا للمخصوصة اذ ليس اليوم وقتا للمزوم بل للملزوم وفرق
من اللزوم في وقت وبين اللزوم لاني وقت معين قوله مهم بحسب اللغة انما هي
لعموم الافراد حتى يصح سور الكلية الحماية وهم نقلوه الى عموم الاوضاع وجهلوهما
وسور الكلية المتصلة قوله ليس البتة تقديره بتتبع البتة فقله البتة مفعول مطلق وهمزته

ليس البتة إلا كانت الشمس طالعة فالليل موجودا وما في المتصلة قطعي ليس
البتة أما ان يكون الشمس طالعة وما ان يكون النهار موجودا وسور الموجبة الجزئية
فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون
اما ان يكون الشمس طالعة وما ان يكون الليل موجودا وسور السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما
ان يكون الشمس طالعة وما ان يكون النهار موجودا وبداخل حرف السلب على
سور الايجاب الكلي كليس كل ما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما
في المتصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا كان مفهومه الايجاب الكلي لا محالة فاذا قلنا ليس
كلما يكون كذا فمعناه رفع الايجاب الكلي لا محالة واذا ارتفع الايجاب الكلي تحقق
السلب الجزئي على ما حققته فيما سبق وهكذا في البواقي واطلاق لفظة لو وان واذا
في الاتصال واما او في الانفصال للاهمال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون الشمس طالعة وما ان لا يكون النهار موجودا قال والشرطية قد تتركب
من حملتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية
ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الاخيرة في المتصلة تنقسم
الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز
عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلة تسعة والمنفصلة ستة واما الامثلة فعليك
باستخراجها عن نفسك اقول لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما
حملية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حملتين او متصلتين او منفصلتين او
من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولا يزيد على هذه الاقسام
لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة تنقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم
المتصلة متميز عن تاليها بالطبع اي بحسب المفهوم

قطعي وقوله فيهما ليس اي في المتصلة والمنفصلة قوله حققته فيما سبق وهو قوله والفرق
بين الاسور الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب
الجزئي بالاتزام قوله لان مقدم المتصلة اي مقدم المتصلة اللزومية فابها المبحوث
عنها في هذا الفن واما الاتفاقية فلا يتميز بين مقدمها وتاليها الا بالوضع قوله بالطبع

فان مفهوم المقدم فيها المألوف ومفهوم التالي اللازم ويحتمل ان يكون الشيء ملزوما
للآخر ولا يكون لازما له فالمقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدا والتالي متعين
لان يكون تاليا به لا فصلا منفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند
والمعاند لا يثبت بكون معاندا له ايضا لان عنادا احد الشئيين للآخر في قوة عنادا لا خراياه
فحال كل واحد من جزئيهما عند الآخر حال واحد وانما عرض لاهد هما ان يكون مقدا
والآخر ان يكون تاليا بمجرد الوضع لا الطبع بفرق ما بين المتصلة المركبة من الحملية
والمتصلة والمقدم فيها الحملية وبينها والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منهما
فلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها الحملية او المتصلة وكذلك في المركبة من الحملية
والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا جرم انقسمت الاقسام الثلاثة في المتصلة الى
قسمين دون المنفصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة امثلة المتصلات
فالاول من حمليتين كتوانا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان والاني من
متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن
انسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم والرابع من حماية
ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس دالة لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والخامس من عكس كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
النهار لازم لطلوع الشمس والسادس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا العدد فهو
دائما اما زوج واما فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا
اي بحسب المفهوم الطبع يقال بمعنى الحقيقة واذا لم يكن للمقدم والتالي حقيقة
سوى المفهوم لكونها من القضايا فسر الطبع بالمفهوم **قوله** فان مفهوم المقدم او
ذلك لان معنى قولنا هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
لعلاقة انها التي حكم فيها بصدق اللازم على تقدير صدق الملزوم **قوله** والمعاند لابد
ان يكون معاند الان المفاعلة يكون من الطرفين والتغاير انما هو بحسب الذكر وجعل
احدهما فاعلا صريحا والآخر منفعولا صريحا وهذا معنى قوله لان عنادا احد الشئيين
للآخر في قوة عنادا لا خراياه اي بتضمينه

هذا **والفصل** من متصل ومنفصلة كقولنا ان كل ما كانت الشمس طالعة **فالنهار**
 موجود **فاما** ان يكون الشمس طالعة **واما** ان لا يكون النهار موجودا **والتاسع** فكيف
 ذلك كقولنا ان كل دائما **اما** ان يكون الشمس طالعة **واما** ان لا يكون النهار موجودا
 فكما كانت الشمس طالعة **فالنهار** موجود **وامثلة** المنفصلات **فالاول** من حيلتين
 كقولنا دائما **اما** ان يكون هذا العدد زوجا **او فردا** **والثاني** من متصلتين كقولنا دائما **اما**
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة **فالنهار** موجود **واما** ان يكون ان كانت الشمس طالعة
 لم يكن النهار موجود **او الثالث** من منفصلتين كقولنا دائما **اما** ان يكون هذا العدد
 زوجا **او فردا** **واما** ان لا يكون هذا العدد زوجا **اولا** فردا **والرابع** من حملية ومتصلة كقولنا
اما ان لا يكون طلوع الشمس صلة لوجود النهار **واما** ان يكون كما كانت الشمس طالعة
 كان النهار موجودا **والخامس** من حملية ومنفصلة كقولنا **اما** ان لا يكون هذا الشيء
 ليس عددا **واما** ان يكون اصا زوجا **او فردا** **والسادس** من متصلة ومنفصلة كقولنا
 دائما **اما** ان يكون كلما كانت الشمس طالعة **فالنهار** موجود **واما** ان يكون الشمس
 طالعة **واما** ان لا يكون النهار موجودا **قال الفصل الثالث** في احكام القضايا وفيه
 اربعة مباحث **البحث الاول** في التناقض وحدوه **بانه** اختلاف قضيتين **بالاجاب**
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة **اقول**
 لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في لواحقها واحكامها **وابتدأ** منها **بالتناقض**
لتوقف معرفة غيره من الاحكام عليه **وهو** اختلاف قضيتين **بالاجاب** **والسلب**
 بحيث يقتضي لذاته صدق احديهما **كذب** الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس
 بانسان فانهما مختلفان **بالاجاب** **والسلب** **اختلافا** يقتضي لذاته ان يكون احديهما
قوله في لواحقها واحكامها **لواحق** القضايا هي التي يقال لها **النقيض** **والعكس**
ولازم الشرطية **واحكامها** هي المعاني المصدرية لان المحمولات يؤخذ منها
 فيقال مناف لنا ومنعكسة الى كذا **اولا** لازم لذلك **والابحاث** الاربعة مشتملة على
 بيانها **قوله** لتوقف معرفة اذ لان ادلة عكوس القضايا **ولازم** الشرطية **يتوقف** على
 اخذ النقيضين **قوله** **فالاختلاف** جنس جزم بالجنسية **اما** لكونه تعريفا للمفهوم
 الاصطلاحي **واما** لان ذكر العرض العام لا يجوز في التعريف مطابقا عند المتأخرين

صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس بعيد لانه قد تكون بين قضيتين و قد يكون بين مفهومي كالسماء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم ومفرد بلا امتداد شي الماعز و فقوله قضيتين يخرج غير قضيتين واختلاف قضيتين اما بالاجاب والسلب واما بغيرهما كاختلافهما بان يكون احدهما حتمية والاخرى شرطية او متصلة ومنفصلة او معدولة ومحصلة فقوله بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بغير الاجاب والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمحرك فانهما قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا لكن اختلفا فهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقان فقيده بقوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورته واما ان لا يكون بل بواسطة امر يساويه او بخصوص المادة اما بواسطة فكما في ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما انه يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان قوله واختلاف قضيتين اذ والاولى ان يقال ان قوله قضيتين وقوله بالاجاب والسلب تحقيق لمفهوم التناقض والا فالحتمية المذكورة بعد يغني عنه لان اختلاف غير قضيتين والاختلاف بالاجاب والسلب لا يكون بهذه الحتمية هكذا في بدع المبران قوله يخرج الاختلاف اذ لم يصرح في القيود المخرجة بكونه فصولا او خواصا اعتمادا على التحقيق السابق في تعريف الكليات او بعدم تعلق الغرض وهنا قوله وصورته لا يخفى انه لا صورة للاختلاف بل الصورة للقضيتين كالمادة في حال اختلاف قضيتين بحيث يقتضي لصورة القضيتين لالمادتهما ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة اليه صورة وعند التحقيق مضافة الى القضية ففي قوله وصورته مسامحة فم لا يكون اقتضاء الاختلاف لذاته بل بلخية صورة القضية فيه ففي قوله لذاته مسامحة ايضا هكذا في حاشية العظام

وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلفا فيهما بالاجاب والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة والالزم ذلك في كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان ايجابا وسلبا واختلفا فيهما لا يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب وليس احدهما صادقا والاخرى كاذبة بل هما صادقان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلفا فيهما يقتضي لذاته وصورته ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالاجاب والسلب بين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول ولا بد مع ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الممكتتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان اقول القضيةتان المختلفتان بالاجاب والسلب اما مخصصتان او محصورتان لان المهملة لكونها في قوة الجزئية عن المحصورات في الحقيقة فان كانتا مخصصتين فالتناقض لا يتحقق فهما الا بعد تحقق ثمانى وحدات الاولى وحدة الموضوع اذ لا يخفى الموضوع

قوله بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع اخص والمحمول اعم قوله بل هما كاذبان لان الخاص لا يكون محمولا على كل افراد العلم ولا يكون مسلوبا عن كل افراد العلم ايضا قوله فان اختلفا فيهما لذاته والمراد من الاختلاف بالاجاب والسلب المقتضي بصورته هو ان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية قوله لان المهملة تعليل لمقدمة مطوية تغديره القضيتان المختلفتان بالاجاب والسلب اما مخصصتان او محصورتان ولم يقل المهملتان لان ادوله الا بعد تحقق ثمانى وحدات اعلم انه ليس مرادهم ان كل مادة يكون فيها تناقض بجب ان يتحقق مجموع هذه الواحدات والالزم ان لا يكون

فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما او كذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمر وليس بقائم الثانية
 وحدة المحمول فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك
 الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفروق
 للبصري اي بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفروق للبصري اي بشرط كونه اسودا الرابعة
 وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلف الكل والجزء لم تتناقضا كقولنا الزنجي اسود اي
 بعضه والزنجي ليس باسود اي كلمة الخامسة وحدة الزمان اذ لا تناقض اذ اختلف
 الزمان كقولنا زيد قائم اي ليلا وزيد ليس بنائم اي نهارا السادسة وحدة المكان لعدم
 التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس اي في الدار وزيد ليس بجالس اي
 في السوق السابعة وحدة الاضافة فانه اذا اختلف الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا
 زيد اب اي لعمر و زيد ليس باب اي لبكر الثامنة وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا
 كانت في احدي القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم تناقضا كقولنا الخمر مسكر
 في الدن اي بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن اي بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها
 القدماء لتحقق التناقض وردها المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة
 المحمول فان وحدة الموضوع عيّن درج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما اندراج
 في قولنا المجرد موجود والمجرد ليس بموجود تناقض اذ ليس فيه اتحاد المكان اذ لا يكون
 للمجردات مكان وان لا يكون في قولنا الزمان موجود الزمان ليس بموجود تناقض
 اذ لا يكون للزمان زمان بل مرادهم انه ان امكن اعتبار وحدة من الوحدات المذكورة
 وجب اعتبارها ونظم الشاعر فقال در تناقض هشت وحدت شرط دان * وحدت
 موضوع ومحمول ومكان * وحدت شرط و اضافت جزء وكل * قوت وفعل است در آخر
 زمان * هكذا في حاشية مير جليل قوله ليس باسود اي كلمة فان عظامة واعصابه
 واطفاره وعينه ليس باسود قوله وحدة القوة اه اراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال
 مع امكانه وبالفعل الحصول في الحال وهما غير الامكان والاطلاق العام في الحقيقة
 وهما قيدان للمحمول بكيفيتين قوله لتحقق التناقض يعني لابد منها في التناقض
 وان لم يكن كافية وحدها بل لابد معها من اختلاف الجهة في جميع القضايا ومن
 الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة

وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مغرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط
 كونه ابيض والموضوع في قولنا الجسم ليس به مغرق للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود
 باختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج
 وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا
 الزنجي ليس باسود كل الزنجي وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الواحدات
 الباقية اما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد نائم النائم ليل وفي قولنا زيد
 ليس بنائم النائم نهارا باختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول واما اندراج وحدة
 المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ورد ها الفارابي الى وحدة واحدة
 وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون الساب وارادا على النسبة التي ورد عليها
 الايجاب وعنده ذلك يتحقق التناقض جزما وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه
 اذا اختلف شي من الامور الثمانية اختلف النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد
 الامرين مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة احد الامرين الى شي مغايرة لنسبة الآخر
 اليه ونسبة احد الامرين الى الآخر بشرط مغايرة لنسبة اليه بشرط اخر وعلى هذا فمتى
 اتحدت النسبة اتحد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك اي مع
 اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الكم اي الكمية والجزئية فانهما لو كانتا
 كليتين او جزئيتين لم تتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة
 يكون الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شي من الحيوان
 بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
 فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تتصادقان لاختلاف الموضوع لالاتحاد الكمية
 فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الانسانية فنقول
قوله وعلى هذا اي هذا القياس الى آخر الشروط قوله وان كانت مطف على فان
 كانتا مخصوصتين قوله فان قلت الجزئيتان اذ حاصل السؤال الاول لم اعتبار
 الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الاتحاد في الموضوع مع انه مغن عن الاختلاف سيد
قوله فنقول اذ محصل الجواب ان التصديق ليس يفوت وحدة من الوحدات وانما
 هو يفوت وحدة التعيين ووحدة التعيين غير معتبرة لخروجها عن مفهوم القضية وقيل

النظر في جميع الاحكام انما هو على مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيتين وهو
الاجاب لبعض الافراد والسلب عن البعض لم تتناقضا واما تعيين الموضوع فامر
خارج عن المفهوم فان قلت اليس اعتبر واوحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط
اخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لاذات الموضوع والا
لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي
الجزئية بعضها وهما مختلفان هذا كله اذا لم يكن القضيتان موجهتين اما اذا كانتا
موجهتين فلا بد مع تلك الشروط من شرط آخر في الكل اي في المحصورات
والمخصوصات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم تتناقضا الكذب
الضروريين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة فانهما تكذبان لان اجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس
بضروري ولا سلبها عنه وصدق للمكتبين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان و
ليس كل انسان كاتب بالامكان فقد بان ان اختلاف الجهة لابد منه في الموجهات قال
فنيقض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورية مع الضرورية مما
يتناقضان جز ما ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات
ان اعتبار التناقض بالنظر الى مجرد مفهوم يكذبه اعتبار اوحدة الشرط والجزء والكل
والزمان والمكان والقوة والفعل والاضافة فانها خارجة عن مفهوم القضية واجيب
بانها قيود للموضوع والحمول فيكون داخلية فيه واجيب بانه لا يصح على قول
من يرد ها الى وحدتين او وحدة ويندفع بانه لاختلاف بين من لم يرد ومن رد الا
بالبيان والاجمال والتفصيل هكذا في العصام قوله فان قلت ليس له حاصل السؤال
الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلت انه اعتبار امر خارج فيما لم يطلان ما
ذكرت من ان النظر في احكامها لافي مفهوماتها او قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت
من ان اعتبار امر خارج مع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لا حاجة الى اشراط
الاختلاف في تناقض الجزئيات سيد قوله فما الحاجة الى اعتبار شرط اخر في المحصورات
لانه لابد من اعتبار شرط اخر لاخراج الكليتين عن التناقض وحمل المحصورات
على الجزئية بعيد عصام

ينافية الإيجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية المتكئة اعني
التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به
ذات الجنب يمكن ان يسغل في بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية
المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان ووصف
الموضوع ومثالها ما مر اقول اعلم اولا ان نقيض كل شيء رفعه وهذا القدر كاف في اخذ
النقيض لقضية حتى ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية فان قلنا كل انسان
حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك وكذا في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما
يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل من القضايا الاعتبارية وربما
لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بل يكون لرفعها لازم مساو له
مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك اللازم المساوي فاطلق اسم النقيض عليه تجوزا
فحصل انقائض القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما فصلت تلك المفهومات
ولم يكتف بالقدر الاجمالي في اخذ النقيض ليسهل استعمالها في الاحكام فالمراد بالنقيض
في هذا الفصل احد الامرين اما نفس النقيض او لازمه المساوي واذا عرفت ذلك
قوله حتى ان اه حتى ابتداءية لافائية قوله لكن اذا استدراك لتوهم ان هذا
المقدار الاجمالي اذا كان كافيا فما الحاجة الى بيان نقائض الموجهات قوله من القضايا
للمعتبرة كما ان رفع الضرورة هو بعينه ممكن عام سالب وهذا اي الممكن العام
السالب قضية لها مفهوم محصل معين من القضايا الاعتبارية قوله مساو له كما ان رفع
الدائمة هو اللادوام مستلزم للسلب في الجملة وهو مطابقة عامة قوله في الاحكام
اي العكس وعكس النقيض وكذا في قياس الخلف قوله فالمراد بالنقيض اه اي
المراد بلفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد نفس النقيض كما في قوله فنقيض
الضرورة امكنة وقد يراد به اللازم المساوي كما في قوله نقيض الدائمة المطلقة العامة
لفظ النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى
المجازي او في الاعم الصادق على كل واحد على طريق عموم المجاز اي ما يطلق عليه
النقيض واما تفسيره بان المراد بالنقيض ما يصدق على احد الامرين من المفهوم
الاعم فوهم اذا المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لا على احدهما .

فنقول نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان امكان العام هو سلب الضرورية من الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في ان اثبات الضرورية في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان فضرورية الابطال بغيرها سلب ضرورة الاليجاب و سلب ضرورة الاليجاب بعينه امكان علم سالب و ضرورة السلب نقيضها سلب ضرورة السلب وهو بعينه امكان عام موجب وكذلك امكان الاليجاب نقيضه سلب امكان الاليجاب اي سلب ضرورة السلب الذي هو بعينه ضرورة الاليجاب ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الاليجاب في البعض وبالعكس اي الاليجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وانما قال ينافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الاليجاب لا يناقض دوام السلب بل يلزم نقيضه فان دوام السلب نقيضة رفع دوام السلب ويلزمه اطلاق الاليجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائم السلب كما ان اصدائما الاليجاب او ثابتا في بعض الاوقات دون بعض وايا ما كان يتحقق اطلاق الاليجاب وكذلك دوام الاليجاب يناقضه رفع دوام الاليجاب واذا ارتفع دوام الاليجاب فاما ان يدوم السلب او يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعاءى كالتقديرين اطلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فانه اذا لم يكن الاليجاب

قول سلب الضرورية عن الجانب المخالف اي الجانب الذي قيد بالامكان العام .

قوله ضرورة الاليجاب اه اي اذا اعتبر الضرورية مفهوما وجوديا **قوله** كذلك امكان الاليجاب اي اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فاندفع ما قيل انه بعد ما بين ان الضرورية نقيضها الامكان ثبت ان الامكان نقيضه الضرورية فقواه وكذلك امكان الاليجاب مستدرك **قوله** الذي هو بعينه ضرورة السلب اي في نفس الامر لا من حيث المفهوم وفيه اشارة الى ما قاله في شرح المطالع وكذا في قوله هو بعينه ضرورة الاليجاب ومن لم يفهم مقصود الشارح وقع في حيص بيض **قوله** وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة اي اذا اعتبر بجهة الاطلاق وجوديا يكون نقيضه سلب الاطلاق وهو يتنازح الدوام الذاتي

في الجملة يلزم السلب دائما واذالم يكن السلب في الجملة يلزم ما لايجاب دائما ونقيض
المشروطة العامة الحينية المكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف
من الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض
اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة المكنة العامة الى
الضرورة المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب الضرورة بحسب
الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة بحسب الوصف
ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او بالسلب
بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب
فهو يسعل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى العرفية العامة
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسبها
كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسبها قال واما المركبات فان كانت
كلية فنقيضها احد نقيضي جزئها وذلك جلي بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونفائض
البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تركبها من مطلقتين عامتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها
اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة **اقول** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين
مختلفتين بالايجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع لكن رفع ذلك المجموع
لنما يكون برفع احد جزئيه لاعلى التعيين فان جزئيه اذا تحققتا تحقق المجموع ورفع
احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين لاعلى التعيين فيكون لازما مساويا لنقيض
المركبة وهو المفهوم المردوبين نقيضي الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مردوبينهما
قوله لاعلى التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع اذ عدم تعيين الرفع تابع لعدم
الجزئين **قوله** ورفع احد الجزئين اي لاعلى التعيين في القضايا الكلية هو احد
نقيضي الجزئين كان الظاهر ان يقول هو نقيض احد الجزئين لاعلى التعيين الا
ان نقيض احد الجزئين هو احد نقيضي الجزئين فلذا سقط الواسطة **قوله** وهو المفهوم
المرداة اي احد نقيضي الجزئين هو المفهوم المردوبينهما لان احد النقيضين مطبقا
سواء كانا نقيضي الجزئين او غيرهما مفهوم مردوبينهما بان يقال اما هذا النقيض

ويقال اما هذا النقيض واما ذلك النقيض وبالحقيقة هو منفصلة مانعة الخلو مركبة
 من نقيضي الجزئين فيكون طريق اخذ نقيض المركبة ان يحلل الى بسيطها ويؤخذ
 لكل منهما نقيض وتتركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها
 لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزءه ومتى
 صدق الجزء ان كذب نقيضاها فتكذب المنفصلة اما انعة الخلو كذب جزئيهما ومتى
 كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه
 ومتى كذب احد جزئيه صدق نقيضه فيصدق المنفصلة لصدق احد جزئيهما وذلك
 اي اخذ نقيض المركبة جلي بعد الا حاطة بحقائق المركبات وناقض البساط فانك
 اذا تحققت ان الوجودية الالادائية مركبة من مطلقتين عامتين اوليهما موافقة
 للاصل في الكيف واخريهما مخالفة له في الكيف وتحققت ان نقيض المطلقة العامة
 الموافقة الالائمة المخالفة ونقيض المطلقة العامة المخالفة الالائمة الموافقة عامتان ان نقيض
 الوجودية الالادائية اما الالائمة المخالفة والالائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا دائما يكون نقيضه انه ليس كذلك بل اما ليس بعض الانسان ضاحكا دائما
 او بعض الانسان ضاحكا دائما وقولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع نقيضة الصريح
 وقولنا بل اما كذا واما كذا المنفصلة المساوية للنقيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات

واما ذاك ليكون احد نقيض الجزئين مفهوم ما مرددا بينهما فلا يرد ان الدليل عين
 المدعى فقوله ويقال مطف تفسيره بقوله مرددة بينهما وفي بعض النسخ يرد
 بصيغة المضارع وهو الاظهر قوله فهي مساوية لنقيضها لان نقيضها فلا يرد انه لاختلاف
 بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الايجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون
 احديهما حملية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة قوله جلي فلذا لم يتعرض
 لتفصيل نقائص المركبات كالبساط قوله بحقائق المركبات وهي ما يتركب منه
 لا الا حاطة لمفهوماتها قوله ونقائص البساط مطف على الحقائق قوله ان نقيض
 الوجودية الالادائية اما الالائمة المخالفة اذ اي المفهوم المردد بينهما لا احديهما
 كما هو السابق الى الوهم قوله يكون نقيض اذ اي بالمعنى الاعم ليصح الاضراب وانما
 اضرب لان الكلام في بيان النقيض بمعنى اللازم المساوي

قال وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكتف ب بعض الجسم حيوان
لادائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيهما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيضي
الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما فيقال كل واحد واحد
من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائما **قول** ما مر كان حكم المركبات
الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المرددين
نقيضي الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرددان من الجائز
ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما عن الافراد الباقية
فتكذب الجزئية اللدائمة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له
المحمول تارة ويسلب عنه اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة
كذلك ويكذب ايضا كل واحد من نقيضي جزئيهما اي الكليتين اما الكلية الموجبة فله واما
سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فله واما ايجاب المحمول لبعض
كقولنا بعض الجسم حيوان لادائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما
ومسلوب عن افراد الباقية دائما فيكون تلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم
حيوان دائمة ولا شيء من الجسم بحيوان دائمة بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيضي
الجزئين لكل واحد واحد اذا قلنا بعض ج ب لادائما كان معناه ان بعض ج
بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت اخر فنقيضه انه ليس كذلك
وان لم يكن بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر
يكون كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما وليس ب دائما وهو متردد بين
نقيضي الجزئين لكل واحد واحد واي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما فيقال في

قوله فلا يكفي اه فيه اشارة الى ان نقيضها مشتمل على المفهوم المرددين نقيضي
الجزئين وشي زائد عليه كما سيجي من ان نقيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلث
مفهومات ثالثها غير نقيض الجزئين **قوله** بل الحق اضراب عن الباطل فالمراد
بالحق ما يقا بله لا بمعنى الراجع على ما فهم **قوله** ان يرد داه اللام في كل واحد زائدة
كه في رؤف لكم **قوله** اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها اعتبر منع خلوها مع انهما
لا يجتمعان ايضا فلا واسطة بين الايجاب لكل واحد وسلب ذلك الايجاب لانهما يجب

تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائم ويشتمل على ثلث مفهومات لان كل واحد واحد من افراد الموضوع لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائم او لا يثبت له دائما وان لم يثبت له فلا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد دائما او مسلوبا عن البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على المفهومين فلور كبت ومنغصلة مانعة الخلو من هذه المفهومات الثلاثة كانت مساوية ايضا لنقيضها كقولنا كل حيوان دائما ولا شيء من ج ب دائما او بعض ج ب دائما و بعض ج ليس ب دائما فهو طريق ثان في اخذ النقيض فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو برفع احد الجزئين اي احد نقيضي الجزئين الذي هو المفهوم المردد فكما يكفي في نقيض الكلية فليكفي ايضا في نقيض الجزئية والافما الفرق قامت مفهوم الكلية المركبة هو بعينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالايجاب والسلب فاذا اخذ نقيضا هما يكون احد نقيضهما مساويا لنقيضها واما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين ايجابا وسلبا لان موضوع الايجاب في المركبة الكلية بعينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون موضوع الجزئية السالبة لجواز تغايرهما بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدق الجزئيتان المختلفتان بالايجاب والسلب مع اتحاد الموضوع في كونه نقيضا للمركبة الجزئية ولا دخل لامتناع اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى قوله فان قلت اذ استفسار عن سر التفاوت كما يدل عليه قوله والافما الفرق قوله مفهوم الكلية المركبة بعينه مفهوم اذ لاتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد قوله واما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بعينه اذ لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا اخذ الموضوع متحدا بان يقيد في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المردد بين نقيضي جزئي الجزئية مساويا لنقيضها كما اذا قلنا في المثال المذكور نقيضه اما كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم الذي هو حيوان حيوان دائما وهذا طريق اخر لاخذ نقيض المركبة الجزئية ذكره الشواالحق التفتازاني فمعنى قولهم لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية اخذ نقيض الجزئين انه لا يكفي فيه بالطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى بسيطتين والتردد بين نقيضيهما قوله بعينه موضوع السلب لكون الجزء الثاني قيد الاول

صدق الجزئيتان المختلفتان بالايجاب والسلب مطلقا بدون العكس فيكون احدهما نقيضهما اخص من نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فلا يكون مساويا لنقيضه ولهذا اجاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليتين على الكذب فان احدهما الكليتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز ان يكذب بدون الاعم فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق احدهما الكليتين وحيث ان اجتماعا على الكذب كما في المثال المذكور فان قولنا بعض الجسم حيوان لادائما كاذب فيصدق نقيضه مع كذب احدهما الكليتين الاخص من نقيضه **قال** واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع المخالفة لها في الكيف والكم وبالعكس **اَوَّل** واما الشرطيات فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس اي في الاتصال والانفصال والنوع اي في الزوم والعناد والاتفاق وبالعكس فنقيض الموجبة الزومية الكلية السالبة الزومية الجزئية والعنادية الكاية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كما كان اب فمع لزومية كان نقيضه ايس كلما كان اب فمع لزومية واذا قلنا دائما امان يكون اب اوج حقيقة كان نقيضه ليس دائما امان يكون اب اوج حقيقة وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني الاول مع بقاء الصدق والكيف بحالهما **اَوَّل** من احكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني الاول مع بقاء الصدق والكيف بحالهما كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بد لنا جزئية وقلنا بعض الحيوان انسان او عكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني

قوله فيصدق نقيضه لصدق الجزئيتين الدائميتين **قوله** وبالعكس اي نقيض الجزئية منها الكلية المخالفة لها في الكيف الموافقة في الجنس والنوع **قوله** والكيف تخصيص الكيف بالايجاب والسلب بمجرد الاصطلاح والا فالكيف شامل للصدق ايضا **قوله** بعض الحيوان انما قيد البعض لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها بخلاف السالبة للكلية فانها تنعكس كنفسها

الجزء ان في الذكر لا في الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحمولة هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئين في الذكر اي في الوصف العنواني ووصف المحمول لا في الجزئين الحقيقيين لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكون للمنفصلة عكس لان جزئيهما متميزان في انه كرو الوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا بدل احدهما بالاخر يكون عكسا لها صدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بانها لا عكس لها لاننا نقول لانسلم ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا ذلك غير المفهوم من معاندة ذلك لانه فيكون للمنفصلة عكس متغاير لها في المفهوم الا انه لم يكن فيه فائدة لم يعتبروه فكانهم ما عنوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا وا لثاني اولا لتبديل الموضوع بالمحمول كما ذكر بعضهم ليشتمل عكس الحملات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا قوله في الذكر قيل يخرج من هذا القيد العكس المستوي في القضية المعقولة فانه ليس هناك الجزآن في الذكر اهم من اللفظي والتصوري قوله لا في الحقيقة اراد بهذا النفي ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصاله كما في القضية الملوطة وتبعها كما في القضية المعقولة قوله لم يكن فيه فائدة ووجهه ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية وهذه القضية تنعكس كلية فخرج عن جميع القضايا لانه الحكم فلم يغد فائدها فلم يعتبر وا في العكس لذلك فافهم

كان العكس ايضا موجبا وان كان سالباً فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم تتبعوا
القضايا فام يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لازمة الاموافقة لها في الكيف قال
اما السؤال فان كانت كلية فسيبع منها وهي الوقتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة
لاشي من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائها وكذب قولنا بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا
لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان لازم
الاعم لازم الاخص ضرورة اقول قد جرت العادة بتقديم عكس السؤال لان منها
ما تنعكس كلية والكلي وان كان سالباً يكون اشرف من الجزئي وان كان ايجاباً لانه
افيد في العلوم واضبط فالسؤال اما كلية او جزئية فان كانت كلية فسيبع منها وهي
الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخصها وهي الوقتية
لا تنعكس ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقتية لا تنعكس فلصدق
قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائها مع كذب قولنا
بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات

قوله وانما وقع الاصطلاح عليه لانهم اه اي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح بل
هناك شيء اخر يستدعي اعتباره قوله في الاكثر اه انما قال في الاكثر اشارة الى ان هذا
استقراء ناقص يفيد الظن بذلك الحكم المبتنى عليه الاصطلاح المذكور وليس المراد
انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة غير موافقة لها فيه على ما وهم بعض الناظرين
ومثل له بقولنا كل انسان حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان ليس
بإنسان فانها ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الايجاب والسلب ثم بنى ما بنى
ولعمري مفسدة قلة التأمل اكثر من ان يحصى قوله قد جرت العادة اي عادة
المنطقيين وهو لا ينافي ترك بعضهم التقيد لانه نادر خلاف العادة والوارد بالعادة ماهو
دائم الوقوع فالمراد عادة اكثرهم قوله لان منها اه ولان بيان عكس بعض الموجبات
يتوقف على عكس السؤال قوله لانه افيد لانه يصلح اكبري الشكل الاول
واضبط لحصول الاحاطة بجميع افراد الموضوع

لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واما انه اذا لم ينعكس الا خص لم ينعكس الا عام فلانة
لو انعكس الا عام لان انعكس الا خص لان العكس لازم الا عام والاعم لازم الا خص ولازم
اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوما كلياً فلا يتبين
ذلك لصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع
المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوما كلياً فيتضمّن ذلك بالتخلف
في مادة واحدة فانه لو لم يلزمها لزوما كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان
عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس قال اما الضرورية والدائمة المطلقتان
فتنعكسان سالبة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لشيء من ج ب فدائماً
لا شيء من ج ج والا فبعض ج ج بالاطلاق العلم وهو مع الاصل ينتج بعض ب
ليس ب بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال **أقول** من السوالب
الكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما تنعكسان سالبة دائمة كلية لانه اذا
صدق بالضرورة او دائماً لشيء من ج ب وجب ان يصدق دائماً لشيء من ج ب ج
والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ج بالاطلاق العام وينضم الى الاصل هكذا بعض
ج ج بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة او دائماً ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
في الضرورية وبالذوام في الدائمة وهو محال وهذا المحال ليس بالازم من تركيب
المقدّمين لصحته ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازماً من
نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حقاً لا يقال لانسلم كذب قولنا بعض ب
ليس ب لجواز ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لا بانقول صدق
قوله لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة لان الانخساف في العرف عبارة عن انظلام القمر
قوله والا لصدق اذ اي وان لا يجب صدقه لجاز صدق نقيضه ويضم الى الاصل على
تقدير صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض مستلزماً لا امكان المحال وامكان
المحال محال **قوله** لصحته فبكون واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزماً للمحال
والالزم استحالة فضلا عن وقوعه **قوله** مفروض الصدق فيه نظر لان فرص صدقه لا ينافي
كذبه في الواقع لجواز ان يفرض صدق شيء وهو كاذب في الواقع **قوله** فيصدق سلبه عن
نفسه كما يقال شريك الباراي ليس بشريك الباراي

السالبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم المحمول عنه لكن الاول ههنا متوقف
لوجود بعض ب حيث فرض صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن
. الالعدم المحمول وهو محال ومن التماس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها وهو فاسد لجواز امكان صفة لنوعين يثبت لاحدهما بالفعل دون الآخر فيكون
النوع الآخر مسلوبا بحال تلك الصفة بالفعل بالضرورية مع امكان ثبوت الصفة له
فلا يصدق سلبها عنه بالضرورية كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للغرس والحمار ثابتا
للفرس بالفعل دون الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورية ولا يصدق
للاشي من الحمار بمركوب زيد بالضرورية لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب
زيد بالامكان قال واما المشروطة والعرفية العامتان فننعكسان عرفية عامة كلية لانه
اذ اصدق بالضرورية او دائما لاشي من ج ب مادام ج فدائما لاشي من ب ج مادام
ب والاف بعض ب ج حين هوب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو
ب وهو محال اقول السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامتان تنعكسان عرفية عامة
كلية لانه متى صدق بالضرورية او دائما لاشي من ج ب مادام ج صدق دائما لاشي من
ب ج مادام ب والا فبعض ب ج حين هوب لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بان نقول
بعض ب ج حين هوب وبالضرورية او دائما لاشي من ج ب مادام ج فينتج بعض ب
ليس ب حين هوب وانه محال وهوناش من نقيض العكس فالعكس حق ومنهم
قوله لوجود بعض ب ج الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو
موضوع نقيض العكس المفروض صدقه قوله وهو فاسد وبهذا يظهر ان السالبة الدائمة
اخص قضية لازمة للدائمتين بعد التبديل قوله فيصدق اى يصدق سلب مفهوم
الحمار من ذات مركوب اى يصدق الاصل اعني قوله لاشي من مركوب
زيد بحمار بالضرورية لان المركوب بالفعل هو الفرس لا الحمار ولا يصدق عكسه اعني
قوله لاشي من الحمار مركوب زيد بالضرورية لصدق نقيضه اعني قوله بعض
الحمار مركوب زيد بالامكان قوله فينتج بعض ب ليس ب اى لم يقيد بالضرورية
او والدوام بيان للنتيجة المذكورة المشتركة بين القياس فانه اذا كانت الكبرى مشروطة
عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورية واذا كانت عرفية عامة بنتيجة مقيدة

من زعم ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي
لوصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة
المشروطة العامة منافية وصف المحمول لمجموع الموضوع وذاته ومفهوم عكسها منافية
وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني
قال واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض اما
العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام في البعض فلانه لو كذب بعض ب ج
بالاطلاق العام لصدق لاشي من ب ج دائما فتنعكس الى لاشي من ج ب دائما وقد كان كل
ب ج بالفعل هذا خلف اقول واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة
مقيدة باللا دوام في البعض فانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج
لادائما فيصدق دائما لاشي من ب ج مادام ب لادائما في البعض اي بعض ب ج
بالفعل فان اللادوام في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذ اتيد
بالبعض يكون مطلقة عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لاشي من ب ج
مادام ب فلانها لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما صدق اللادوام في البعض
فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشي من ب ج دائما وتنعكس الى
لاشي من ج ب دائما وقد كان بحكم لادوام الاصل كل ج ب بالفعل هذا خلف
بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيها كالكبرى ومن قال بحذف المعطوف او بتنزيل
لازم النتيجة منزلها فقد اخل بمقصود الشرخ قوله ومن البين ان الاول لا يستلزم
الثاني اي معلوم بالضرورة عدم الاستلزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول
انما هو في الموجبة قوله على ما عرفت من ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة المخالفة
للجزء الاول في الكيف الموافقة اياه في الكم قوله صدق اللادوام الاقرب ان يقال ان
اللا دوام في الاصل موجبة كلية مطلقة عامة فتنعكس الى موجبة جزئية مطلقة وهي
اللا دوام في البعض دون موجبة كلية مطلقة عامة وهي اللادوام في الكل عصا م
قوله اصدق اذ اي يصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة اعني قولنا لاشي
من ب ج دائما وانعكس الى قولنا لاشي من ج ب دائما لما عرفت ان السالبة
الكليّة الدائمة تنعكس كنفسها وهو كل ج ب بالاطلاق

وانما لاتنعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشي من
الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتب الادائم ويكتب لاشي من الساكن بكتاب مادام
ساكن الادائم الكذب بالادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن
ليس بكتاب دائمالان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض قال وان كانت جزئية
فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اصدق بالضرورة او دائما
بعض ج ليس ب مادام ج لادائم اصدق دائما بعض ب ليس ج مادام ب لادائم
لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج ء فد ج بالفعل وء ب ايضا بالادوام فسلب الباء عنه
وء ليس ج مادام ب والالكان ج حين هو ب فد ب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام
ج هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنايفاه صدق بعض ب ليس ب مادام
ب لادائم وهو المطلوب واما البواقي فلان تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان
ليس بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربع لادائم مع كذب
عكسها بالامكان العام لكن الضرورية اخص البسائط والوقئية اخص المركبات الباقية
ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شي منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس
الخاص اقول قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لاتنعكس وست منها تنعكس
فالسوالب الجزئية لاتنعكس الا المشروطة والعرفية الخاصتان فانهما تنعكسان عرفية
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما ليس بعض ج ب مادام ج لادائم اصدق
دائما ليس بعض ب ج مادام ب لادائم لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج
وليس ب مادام ج لادائم ء فد ج بالفعل وهو ظاهر وء ب ايضا بحكم الادوام وء
ليس ج مادام ب والالكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات
كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا على ذات واحدة في وقت واحدة ثبت كل منهما
في وقت الاخر وقد كان ء ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق ج وب على ء
وتنايفاه اي متى كان ج لم يكن ب ومتى كان ب لم يكن ج صدق بعض ب
قوله وهو الظاهر لانه يصدق العنوان على ذات الموضوع حيث فرض ذلك البعض
الذي هو ج فما قيل انه لا يظهر صدق ج ب الا بحكم الادوام الاصل فدهرى ظهوره و
بنا صدق ب عليه بحكم الادوام تحكم من الشرع تحكم

ليس ج مادام ب لادائمه فانهم لا يصدق على ب وليس ج مادام ب يصدق بغضه
ب ليس ج مادام ب نسبة وهو الجزء الاول من العكس والصدق عليه انه ج صدق عليه
بعض ب ج بالفعل وهو لادوام العكس فيصدق العكس بجزئية معا واما السوالب:
الجزئية الهاقية فلا تنعكس لانها اما السوالب الرابع التي هي الدائمتان والعامتان
واما السوالب السبع المذكورة واخص الرابع الضرورية واخص السبع الوقتية وشي
منهما لا ينعكس اما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة
مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة واما
الوقتية فلصدق بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادائمه وكذب بعض
المنخسف ليس بقمر بالامكان لان كل منخسف قمر بالضرورة واذ لم ينعكس الاخص
لم ينعكس الاعم لان انعكاس الاعم مستلزم لانعكاس الاخص لا يقال قد تبين
ان السوالب السبع الكلية لا تنعكس ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية
اخص من الجزئية وعدم انعكاس الاخص مازوم لعدم انعكاس الاعم وكان في ذلك
كفاية فلاحاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات
وتعيين الطريق ليس من داب المناظرة قال واما الموجبة كلية كانت اوجزئية فلا تنعكس
كلية اصلا لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان واما في
الجهة في الضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب
باحدى الجهات الرابع المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والافلاشي من ب ج
مادام ب وهو مع الاصل يتتبع لاشي من ج ج بالضرورة او دائمة في الضرورية والدائمة
ومادام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام
اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيهما واما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلانه لو
كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دائما فنضمه الى الجزء الاول من
قوله لم ينعكس لانه لو انعكس الاعم بالعكس لازمة والعام لازم الخاص ولازم الاعم
لازم الاخص يستلزم انعكاس الاخص والمقدرخلافه قوله هذا طريق اه اي ما ذكرنا
ههنا طريق اخر سوى ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس الاعم مستلزم لعدم
انعكاس الاخص وليس لفظ هذا اشارة الى الطريق الذي ذكره السائل على ما وهم

الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما ج ب مادام ج ينتج كل ب شيئا وينفك
 في الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لاشي من ج ب بالاطلاق العلم ينتج لاشي من ج ب
 بالاطلاق العلم فيانهم اجتماع التقيضين وهو محال واما في الجزئي فنفرض الموضوع
 فهو ليس ج بالفعل والاكول ج دائما فب دائما الدوام الباء بنوام الجيم لظن اللازم
 باطل لتقييد الاصل بالدوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس
 مطلقة مطلقا انه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ج ب
 با لاطلاق العام والالصدق لاشي من ج ب دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج
 دائما وهو محال اقول ما مر كن حكم السؤال واما الموجبات فهي لا تنعكس في الكم
 كلية سواء كانت كلية او جزئية لجواز ان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع
 حمل الخاص على كل افراد العلم كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كليا كاذب واما في
 الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالخلف فانه اذا صدق
 كل ج ب او بعض ج ب باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة او دائما او مادام ج وجب
 ان يصدق بعض ج ب حين هوب والالصدق نقيضه وهو لاشي من ج ب مادام ب
 وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج بالضرورة او دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما او
 مادام ج ان كان احدى العامتين وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء على
 جواز سلب الشئ من نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجودا والخاصتان

 قوله لا تنعكس في الكم كلية اي في الكلية والجزئية قوله وامتناع حمل الخاص ا
 اي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعض افراد العلم بالاطلاق العلم فلا يرد
 ان الامتناع ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مآل النسب
 في المفردات يعني انها مطلقة عامة لا ضرورة لان النسب بين المفردات بحسب
 نفس الامر قوله لصدق نقيضه ونقيض الحينية المطلقة العرفية العامة قوله مع الاصل
 انه نحو كل ج ب بالضرورة او بالدوام او مادام ج و لاشي من ج ب مادام ب ينتج
 لاشي من ج ج بالضرورة او بالدوام او مادام ج قوله ان يمنع استحالة اي اذا كانت
 ضروريا ودائمة واما استحالة على تقدير كونه احدى العامتين فبينة لانه يلزم
 حينئذ سلب الشئ من نفسه في اوقات وجوده

تتبعكسان حينئذ مطلقاً لادائما فانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب او بعض ج ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ج حين هو ب لادائما اما الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فلكونها لازمة لعامتيهما واما اللاد و ام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق العام فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل ب ج دائما وبالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللاد و ام ونقول كل ب ج دائما ولاشي من ج ب بالاطلاق العام لينتج لاشي من ب ب بالاطلاق فلو صدق كل ب ج دائما لزم صدق كل ب ب دائما ولاشي من ب ب بالاطلاق وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كاياما اذا كان جزئيا فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئية جزئينان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول علي ما ستسمعه فلا بد فيه من طريق اخر وهو الافتراض بان نفرض الذات التي صدق عليها ج وب مادام ج لادائما صدق ب وهو ظاهر وليس ج بالفعل والالكان ع ج دائما فيكون ب دائما لانا حكمنا في الاصل انه ب مادام ج وقد كان ع ب لادائما هذا خلف واذا صدق عليه انه ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم لاد و ام العكس ولو اجري هذا الطريق في الاصل الكلي واقتصر على البيان في الاصل الجزئي لثم وكفى على ما لا يخفى والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقاً عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس فبعض ب ج بالاطلاق والاشي من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من ج ج دائما وهو محال قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او الاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثالث طرقة الخلف وهو ضم نقيض العكس

قوله الى الجزء الثاني من الاصل وهو لاشي من ج ب بالاطلاق وهو معنى لادائما قوله لينتج لاشي من ب ب بالفعل وهذا ليس بمحال لان سلب الشي من نفسه صحيح اذا كان معدوماً لانه لم يكتف بضم نقيض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول ايضا قوله الخلف اذ اي الخلف المستعمل في العكوس هذا الفرد منه واما الخلف مطلقاً فهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه .

مع الاصل لينتج محالاً والافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وضعي الموضوع والحمل عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ماينا في الاصل فلما نبه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول النسبية على هذا الطريق ايضا فلما ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكسه سلب كلي انعكس النقيض كنفسه في الكم كلياً وهو اخص من نقيض الاصل الكلي وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها الى نقيضها وان كان احدى القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها الى ما هو اخص من نقائضها آما في الدائمتين والعامتتين والخاصتين فلا نقيض عكسها عرفية عامة وهي تنعكس الى الاعرفية العامة التي هي اخص من نقائضها وآما في الوقتيتين والوجوديتين فلان نقيض

قوله مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً وجزئياً او باحدهما ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة **قوله** ليحصل مفهومه بان يرتب من تينك المقدمتين قياس ينتج العكس المطا ويحتاج الى ضم مقدمة اخرى صادقة معهما كما عرفت في بيان العكس اللادوام في الخاصتين **قوله** الا في الموجبات كلية كانت او جزئية مركبة كانت او بسيطة **قوله** يعم الجميع اي يجري في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعم كل فرد منهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين **قوله** ماينا في الاصل سواء كان نقيضاً له وهو في المطلقة العامة الجزئية اواخص وهو فيما عداها كما سيظهر من التفصيل الاتي **قوله** نبه فيما سبق يعني في الموجبات والافقه نبه على طريق عكس النقيض ايضا في بيان انعكاس السالبتين الخاصتين الكلتين **قوله** ليصدق نقيض الاصل وهو السالبة الجزئية ولما لم يتعين الحصول من العكس ليكون نقيض الاصل بل ربما يكون اخص منه قال سابقاً ليحصل ماينا في الاصل ولم يزل هذا ليصدق نقيض الاصل او ما يساويه والاخص منه مع كونهما يحتملان لاندراج المساوي التناقض في النقيض لما عرفت ان المراد بالبعض ما يعمه وما يساويه عصام

عكسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقائصها مثلا اذا صدق بعض ج ب
 بالاطلاق صدق بعض ب ج بالاطلاق والافلاشي من ج ب دائما وتنعكس الى
 لاشي من ج ب دائما وهو نقيض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين
 وانما صدق بعض ج ب بالضرورة فبعض ب ج حين هوب والافلاشي من ب
 ج مادام ب دائما فلا شي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض بعض ج
 ب بالضرورة اعني قولنا لاشي من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس وانما اخص
 هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس السوالب به موقوف على عكوس الموجبات
 كما توقف بيان انعكاسها على عكوس السوالب فلما قبلها امكنه ان يبين به
 عكوس الموجبات بخلاف السوالب قال واما الامكنان فحاليما في الانعكاس ودهمه
 غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيه على انعكاس السالبة الضرورية
 كنفسها وعلى انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث
 الذين كل منهما غير متحقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس ودهمه اقول
 قد ماء المطيقين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه احدها
 الخلف فانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ب ج بالامكان والافلاشي
 من ب ج بالضرورة ونضمه مع الاصل فنقول بعض ج ب بالامكان ولاشي من ب
 ج ب وعكسها اخص عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة لان السالبة الكافية تنعكس كنفسها
 قاله وعلى هذا القياس فنقول في الدائمة بعض ج ب لا دائما فنقيضه ب ج حين
 هوب والافدائما لاشي من ب ج مادام ب فلا شي من ج ب مادام ج فكنا
 في العامتين فانه اذا قلنا بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج دائما بعض ب ج
 مادام ج دائما بعض ب ج حين هوب والا بالامكان فدائما لاشي من ب ج مادام ب
 فدائما لاشي من ب ج مادام ب فدائما لاشي من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض
 العامتين الذين هو الحينية الممكنة والحينية المطلقة وعلى هذا القياس حكم الخاصتين
 نقول في الوقتية بعض ج ب في وقت معين فبعض ب ج بالاطلاق العام والافدائما
 لاشي من ب ج فدائما لاشي من ج ب وهي اخص من نقيض الوقتية التي هي اما
 العرفية العامة المخالفة واما الدائمة الموافقة وعلى هذا القياس في القضايا الباقية انعكاسها

ج بالضرورة يخرج بعض ج ليس ج بالضرورة وانه محال وثانيها لا ضرورة لها وهو ما
نفرض ذات ج وبه فذهب بالامكان و ج فبعض ب ج بالامكان وهو المطلوب
وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالامكان لصدق لاشي من ب ج
بالضرورة وتنعكس الى لاشي من ج ب بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان
فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا تتم اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغرى
الممكنة في الشكل الاول والثالث وستعرف انها عقيمة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا دائمة فلما لم يتم هذه الدلائل
ولم يظهر المصنف بدليل على الانعكاس وعلى عدمه توقف فيه وادام انا اذا اعتبرنا
الموضوع بالفعل على ما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل
ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل ج بالامكان و
يجوز ان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس
ومما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حمار مركوب زيد
بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب
زيد بالفعل فرس بالضرورة و "شي من الفرس بحمار بالضرورة فلا شيء مما هو
مركوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة واما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب
الفارابي تنعكس الممكنة كنفسها لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان فهو ب بالامكان
فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة ويتضح لك من هذه المباحث ان انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها مستلزم لانعكاس الممكنة الموجبة كنفسها وبالعكس وكل
ذلك بطريق العكس قال واما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة
قوله ومما يصدق اي عدم انعكاس الممكنتين قوله واما انا اعتبرناه اي الموضوع يعني
صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان عند الفارابي قوله ويتضح لك من هذه اذاعة
اشارة الى ان جزم المصنف بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها استفاد من جزمه
بانعكاس الدائمتين الى الدائمتين وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجه له
للاستلزام بينهما قوله وكل ذلك اي استلزام السالبة انعكاس الضرورية كنفسها
لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها وبالعكس قوله بطريق العكس الا انه اذا ثبت عكس

الكلية سالبة كلية اذا لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال واما
السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع
كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئياتها بالطبع
اقول الشرطيات المتصلة ان كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس
موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلاف فانه لو صدق نقيض
العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما
كان ا ب او قد يكون اذا كان ا ب فـ فـ وجب ان يصدق قد يكون اذا كان جـ عـ فـ ا ب والا
فليس البتة اذا كان جـ عـ فـ ا ب ونضم مع الاصل هذا قد يكون اذا كان ا ب فـ فـ و ايسر البتة
اذا كان جـ عـ فـ ا ب ينتج قد لا يكون اذا كان ا ب فـ فـ وهو محال ضرورة صدق قولنا
كلما كان ا ب فـ فـ واما اذا كانت سالبة كلية فلانه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان ا ب فـ فـ
ووجب ان يصدق ليس البتة اذا كان جـ عـ فـ ا ب والافقد يكون اذا كان جـ عـ فـ ا ب وهو
مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان جـ عـ فـ ا ب وهذا خلف وانما لم تنعكس الموجبة الكلية
كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم وامتناع استلزام العام للخاص كقولنا كلما
كان الشهي انسانا كان حيوانا وعكسه كليا كاذب واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق
قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا
انسانا كان حيوانا لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما
اذا كانت اتفاقية فان كانت اتفاقية خاصة لم يفد عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق
فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا ولا فائدة فيه وان كانت
احدهما بطريق العكس لابد في بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور
كما اثبت الشرح انعكاس الممكنة كنفسها بقوله لان مفهومها ان ما هوج بالامكان الخ
قوله بالخلاف لم يبينه بطريق العكس مع جريانه فبهما لانه جعل الـ عـ في مركبا من
انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لابد منه عند اثبات
عكس احدهما من تسليم عكس الاخرى وبانه بطريق آخر **قوله** وهو مع الاصل اه
بان يقال قد يكون اذا كان جـ عـ فـ ا ب وليس البتة اذا كان ا ب فـ فـ ينتج قد لا يكون اذا
كان جـ عـ فـ فـ وهو مع ضرورة **قوله** فكما ان هذا الصادق اه يعنى ان الصادقين متوافقان

عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق التقدير بدون العكس بحيث لا يكون التقدير
 صادقا واما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزئيتها بحسب الطبع والله
 عرفت ذلك في صدر البحث قال البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن
 جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عكس الاول مع مخالفة للاصل
 في الكيف وموافقة في الصدق اقول قال قد ماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض
 الجزء الثاني جزء الاول ونقيض الجزء الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحالهما
 فان افاننا كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وحكم الموجبات
 فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس
 من غير تفاوت لان الامور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المتحققة
 معها في نفس الامر فما قبل ان موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليس كموافقة
 المقدم له الجواز ان يكون التالي اعم فيكون موافقة للمقدم مع ان موافقة له جزئية
 وفي العكس كلية فيصدق العكس الموجبة الكلية مما يتوهم فتدبر قوله التقدير كما في
 قولنا ان كان الحجر ناطقا فالخمار ناطق مع كذب العكس وهو قوله لو كان الخمار
 ناطقا فالخمار ناطق قوله لا يكون التقدير صادقا كقوله ان كان زيد حمارا كان حيوانا
 فانه صادق دون عكسه وهو ان كان زيد حيوانا كان حمارا قوله فلا يتصور فيها
 العكس فيه نظر لان ما ذكر في صدر البحث ينفي ذلك لانه صرح ثمة بانه لا فائدة في
 انعكاس المنفصلات لانه لا يتصور فيها العكس فتذكر الان يقال المراد به انه
 لا يتصور فيها العكس مع الفائدة قوله وحكم الموجبات اي حكم الموجبات في عكس
 النقيض كحكم السوالب في عكس المستوي في ان السوالب في العكس المستوي اذا
 كانت كلية فتنعكس الى سالبة كلية واذا كانت جزئية فتنعكس الى سالبة جزئية كذلك
 ههنا والموجب ان كانت كلية يجبي عكسه هنا موجبة كلية وان كانت جزئية فالنقيض
 ان يجبي عكسه موجبة جزئية لكن لا يجبي اصلا هذا اما معنى قوله وبالعكس ان حكم
 السوالب في عكس النقيض كحكم الموجبات في العكس المستوي في ان الموجبات سواء
 كانت كلية او جزئية في العكس المستوي تنعكس موجبة جزئية كذلك ههنا السوالب ان
 كانت كلية يجبي عكسه هذا سالبة جزئية وان كانت جزئية يجبي عكسها سالبة جزئية

كنفسها فان صدق قولنا كل ج تب انعكس الى قولنا كل م ليس ب ليس ج والاف بعض
 م ليس ب ج وتنعكس بالانعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس ب وقد كان كل
 ج ب هذا خلف او ينضم الى الاصل هكذا بعض م ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض
 م ليس ب ب وانه محال والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان
 لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان والسالبة كلية كانت ا وجزئية تنعكس الى
 سالبة جزئية فان قلنا لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب فله صدق ليس بعض ما
 ليس ب ليس ج والاف كل م ليس ب ليس ج وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل
 ج ب وقد كن لا شيء او ليس بعض ج ب هذا خلف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة
 الكلية تنعكس كنفسها لانه ان اصدق كما كان ا ب فجم فكل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب
 لان انفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والالجاز انتفاء اللازم مع بقاء الملزوم وهو مما
 يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء
 حيوانا كلن لا انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا
 والسالبتان تنعكسان الى سالبة جزئية لانه ان اصدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب
 فجم ء فقد لا يكون اذا لم يكن ج ء لم يكن ا ب والاف كل ما لم يكن ج ء لم يكن ا ب
 وتنعكس الى كما كان ا ب كان ج ء وقد كان ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ا ب فجم ء
 هذا خلف وقال المتأخرون لا نسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض م ليس ب ج
 غايه ما في الباب انه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض م ليس ب ليس ج لكنه لا يلزم
 منه صدق بعض م ليس ب ج لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق
 الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما منعوا تلك الطريقة غيروا التعريف الى ما عرف به
 المصنف رحمه الله وهو جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين
 الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق فالمراد من القضية ههنا هي التي
 نحصل بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها
 وهي الاصل يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ونجعل الجزء الاول نقبضه
 نأخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الجزء الثاني عينه فاذا حاولنا عكس قولنا كل
 انسان حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضه اي اللاحيوان واخذنا

الإنسان وجعلنا الجزء الثاني عينه فيحصل لاشي مما ليس حيوانا بالإنسان وهي
القضية المطلوبة من العكس والأوضح ان يقال انه جعل نقيض الجزء الثاني من
الأصل الاول وعين الجزء الاول ثانيا مع المخالفة في الكيف قال واما الموجبات فان
كانت كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سوا لبها بالعكس المستوي لا تنعكس لانه
يصدق بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما
عرفت انفا وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل
ج ب فدائما لاشي مما ليس ب ج والافبعض مما ليس ب فهو ج بالفعل وهو مع الأصل
ينتج بعض مما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال
واما المشروطة والعرفية العامتان فننعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او
دائما كل ج ب مادام ج فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب والافبعض ما
ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الأصل ينتج بعض مما ليس ب فهو ب حين
هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان فننعكسان عرفية عامة لادائمة في البعض اما
العرفية العامة فلاستلزام العامتين اياها واما اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض ما
ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والافلاشي مما ليس ب ج دائما فننعكس الى لاشي
من ج ليس ب دائما وقد كان لاشي من ج ب بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل
ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف اقول على راي المتأخرين
حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات
ان كانت كلية فالسبع التي لا تنعكس سوا لبها بالعكس المستوي لا تنعكس بعكس
النقيض لان الوقفية اخصها وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس
بمنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب عكسه وهو ليس بعض المنخسف بقمر
بالامكان العام لما عرفت من ان كل منخسف قمر بالضرورة واذا لم ننعكس الوقفية
ام ينعكس شي من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم
قوله والأوضح وجه التوضيح ان التعريف المذكور وقع فيه لفظ القضية واريدها
ما يحصل بعد التبدل وكذلك وقع لفظ القضية في تعريف العكس المستوي واريده
منه الأصل فلفظ القضية ههنا ليس على ما ينبغي فلذا سقط اللفظ القضية

لما من غير ضرورة والضرورة تنعكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
 اودائما كل ج ب فدائما لاشي مما ليس ب ج والافبعض ما ليس ب ج بالفعل
 ونضمه الى الاصل ونقول بعض ما ليس ب ج بالفعل وبالضرورة اودائما كل
 ج ب ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة ان كان الاصل ضروريا ودائما ان كان
 الاصل دائما وانه محال والضرورة لا تنعكس كنفسها لانه يصدق في المثال انه كور
 بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب لاشي مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة
 لصدق قولنا بعض ما ليس بفرس مركوب زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشروطة
 والعرفية العامتان تنعكسان عريضة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل ج ب
 مادام ج فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب ج والافبعض ما ليس ب ج حين
 هو ليس ب ونضمه الى الاصل هكذا بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب بالضرورة
 اودائما كل ج ب مادام ج ينتج بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وانضاف
 والمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عريضة عامة لانه في البعض فاذا صدق
 بالضرورة اودائما كل ج ب مادام ج لادائما فدائما لاشي مما ليس ب ج مادام ليس
 ب لادائما في البعض اما صدق قولنا لاشي مما ليس ب ج مادام ليس ب فانه لازم
 للعامتين ولازم العام لازم الخاص واما اللادوام في البعض اي بعض ما ليس ب ج
 بالاطلاق العام فلانه لولا صدق لاشي مما ليس ب ج دائما فتنعكس الى قولنا لاشي
 من ج ليس ب دائما وقد كان لادوام الاصل لاشي من ج ب بالفعل المستلزم لقولنا
 كل ج فهو ليس ب بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعدولة المحمول عنده
 وجود الموضوع الذي هو متحقق ههنا بسبب ايجاب الاصل لكن كل ج فهو ليس ب
 بالفعل صادق لصدق ما زومه فيكذب لاشي من ج ليس ب دائما فيكون اللادوام
 في البعض حقا قال وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عريضة خاصة لانه اذا صدق
 بالضرورة اودائما بعض ج ب مادام ج لادائما وجب ان يصدق بعض ما ليس ب
 قوله فيكذب لاشي يعني يكذب عكس الدائمة التي هي نقيض المطلقة العامة الجزئية
 واذا كذب لاشي من ج ليس ب دائما كذب عكسه المستوي اعني لاشي مما ليس ب
 ج دائما واذا كذب هذا صدق نقيضه اعني بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام وهو المطلوب

ليس ج مادام ليس ب لادائما لان فرض ذات الموضوع وهو ج قد ليس ب في الفعل
للا دوام ثبوت الباء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس
ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف وع ج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا
بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخسف
بالضرورة الوقتية دون عكسها بادم الجهات ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء منها لما
عرفت في العكس المستوي **أول** الخاصتان من الموجبات الجزئية تنعكسان عرفت
خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما فبعض ما ليس
ب ليس ج مادام ليس ب لادائما لان فرض ذات الموضوع قد ليس ب بالفعل بحكم
لادوام الاصل وع ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب
فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه ج هذا خلف وع ج
بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على انه ليس ب وانه ليس ج مادام ليس ب فبعض
ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه انه
ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية و
هو المطلوب واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخص السبع والضرورة
اخص الاربع التي هي الدائمات والعامتان وهما لا تنعكسان اما الضرورية فلصدق
قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بانسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان بالامكان العام اصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلانه يصدق
بعض القمر ليس بمنخسف بالتوقيت لادائمه مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر
بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورة ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء من
الموجبات الجزئية **ثاني** ما اقال واما السوال كلها كانت او جزئية فلا تنعكس كلمة
قوله بحكم لا دوام الاصل ولم يقل اواللا ضرورة لان اللادوام اخص منه فاذا
اقتضى سبب الدوام وجود الموضوع اقتضى سبب الضرورة ايضا لانه ان تحقق
في ضمن اللادوام فذاك وان تحقق في ضمن الدوام فذاك **الاول** **قوله** السبع وفي
الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة

لا احتمال كون نقيض المحمول من نفس الموضوع وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقة
 لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج لادائما نفرض الموضوع فهو
 ليس بـ ~~ب~~ في بعض اوقات كونه ليس بـ لانه ليس بـ في جميع اوقات
 ج ~~ب~~ ما ليس بـ فهو ج في بعض احيان ليس بـ وهو المدعى واما لو قمتان
 والوجود يتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشي من ج ب باحدى هذه
 الجهات نفرض الموضوع فهو ليس بـ بالفعل و ج بالفعل لوجود الموضوع فبعض
 ما ليس بـ فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا يبين عكس جزئياتها القول واما السوابب
 فكلية كانت اوجزئية لم تنعكس كلية لاحتمال ان يكون نقيض المحمول اعم من
 الموضوع وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم كقولنا لاشي من الانسان بحجر
 فما ليس بحجر اعم من الانسان فامتنع ان تنعكس الى كل ما ليس بحجر انسان
 وتنعكس الخاصتان حينئذ مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من ج ب او
 ليس بعضه بـ مادام ج لادائما فيصدق بعض ما ليس بـ ج حين هو ليس بـ لان ذات
 الموضوع موجودة لدلالة اللادوام عليه فنفرضه بـ قد ليس بـ وهو مفهوم الجزء الاول
 و ج في بعض اوقات كونه ليس بـ لانه كان ليس بـ في جميع اوقات كونه ج واذا
 صدق على بـ انه ليس بـ وانه ج في بعض اوقات كونه ليس بـ فبعض ما ليس بـ ج
 حين هو ليس بـ وهو المدعى هذا ما في الكتاب والصواب انهما تنعكسان حينئذ لادائمية
 اما الحينية فلما ذكرناه واما اللادوام فلانه يصدق على بـ انه ليس بـ بالفعل والالكان ج
 دائما فيكون ليس بـ دائما لادوام سلب الباء بدوام الجيم وقد كان لادائما هذا خلف واذا
 صدق على بـ انه ليس بـ وانه ليس بـ بالفعل يصدق بعض ما ليس بـ ليس بـ بالفعل
 وهو مفهوم اللادوام واما الوقتيتان والوجود يتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق
 لاشي من ج او ليس بعضه بـ باحدى هذه الجهات الاربع وجب ان يصدق
قوله لاحتمال ا ب اي في المادة التي يكون نقيض المحمول عاما من موضوع الاصل
 والموضوع خاصا يصير ذلك النقيض موضوعا في العكس وذلك الموضوع محمول لا يفلترم
 ايجاب الاخص لكل افراد الاعم وذلك ممنوع قوله باحدى هذه الجهات الاربع
 وهي الوقت المعين او وقتا ما او بالضرورة او اللادوام

بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق العام لان انفرخ الموضوع قد ليس بـ وهو مفهوم الجزء
 الاول و ج بالفعل بحكم اللادوام فبعض ما ليس بـ ج بالاطلاق اعام وهو المطالب وانما
 لم يتعد قيد اللادوام والضرورة الى العكس لجواز ان يكون ج لضروريا فلا يصدق
 ليس ج بالامكان كقولنا ليس بعض الانسان بلا كاتب بالضرورة مع كذب بعض
 الكاتب انسان لا بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة قال واه ابو ابي السوالب
 فلا تنعكس والشرطية موجبة كانت او سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان
 اقول من الناس من ذهب الى انعكاس السوالب الباقية والشرطيات اما انعكاس
 المفعليات منها فلانه اذا صدق لاشي من ج ب بالاطلاق العام فبعض ما ليس بـ ج
 بالاطلاق العدم والافلاشي مما ليس بـ ج دائما فلا شي من ج ليس بـ دائما ويلزمه
 كل ج دائما لو قد كان لاشي من ج ب بالاطلاق هذا خلاف واما انعكاس الممكنتين فلانه
 اذا صدق قولنا لاشي من ج ب بالامكان الخاص والعلم فبعض ما ليس بـ ج بالامكان
 العام والافلاشي مما ليس بـ ج بالضرورة فلا شي من ج ليس بـ بالضرورة ويلزمه
 كل ج ب بالضرورة وهو ينافي الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلانه اذا صدق كلما
 كان ا ب فـ ج فليس البتة اذا لم يكن جـ ا ب وا لا فقد يكون اذا لم يكن جـ ا ب فـ ج
 ا ب وهو مع الاصل ينتج قد يكون اذا لم يكن جـ ا ب فـ جـ ا ب وانه محال او تنعكس الى قولنا
 قد يكون اذا كان ا ب لم يكن جـ ا ب فيكون ا ب ملزوما للنقيضين واما انعكاس الشرطية
 السالبة فلانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب
 فليس البتة اذا لم يكن جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب
 اذا كان ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب فـ جـ ا ب
 بدليل اخر توقف في الانعكاس وعدمه اما الدليل الاول فلانا نساه ان قولنا لاشي من
 ج ليس بـ ج دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعهولة لا تستلزم الموجبة
 قوله انعكاس الفعليات اي العامتان والخاصتان والمطلقة العامة وبين الانعكاس في
 المطلقة العامة التي اعم منها لان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص كما مر
 قوله هذه الدلائل وهي اربعة الاول على انعكاس الفعليات والثاني على انعكاس
 الممكنات الثالث على انعكاس الشرطية الموجبة والرابع على انعكاس الشرطية السالبة

المحصلة وأما الثاني فلا فلا فنسلم أن قولنا لا شيء مما ليس بـ ج بالضرورة تنعكس
إلى قولنا لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة لما عرفت من أن السالبة الضرورية
لا تنعكس كنفسها ولئن ما منّا لكن لا نسلم استلزام لا شيء من ج ليس بـ ج بالضرورة
لكل ج ب بالضرورة وسند المنع ما مر ألفا وأما الثالث فلان سأم استحالة قولنا قد يكون
إذا لم يكن ج ء فـ ثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين ولو كانا نقيضين ببرهان
من الشكل الثالث وهو أنه كلما تحقق النقيضان تحقق أحدهما وكلما تحقق النقيضان
تحقق الآخر فقد يكون إذا تحقق أحد النقيضين تحقق الآخر ولا نسلم أيضا أن استلزام
أ ب للنقيضين محال لجواز أن يكون أ ب محالا والمحال جاز أن يستلزم المحال
وأما الرابع فلأنه لا نسلم أن قولنا قد لا يكون إذا كان أ ب لم يكن ج ء يستلزم قد يكون
إذا كان أ ب فـ ج لجواز أن لا يكون الشيء مستلزما لأحد النقيضين فإن أكل زيد
لا يستلزم أكل عمرو ولا يقضيه قال البحث الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة
قوله وسند المنع ما مر وهي عدم استلزام السالبة المعداة المحمول للموجبة المحصلة
قوله ببرهان من الشكل الثالث أقول بل ببرهان من الشكل الأول ينتج النتيجة
المذكورة بأن أقول إذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق
الآخر فإذا تحقق هذا الشيء تحقق الآخر عصا م قوله وأما جاز أن يستلزم المصح كشر يك
الباري فإنه مصح مستلزم لقسا د السموات والأرض وهو أيضا مصح قوله في تلازم
الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضايا التي يلزم الشرطيات
وكلاهما واقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوي وفي عكس النقيض
فإن كلا منهما يطلق على المعنى المصدري وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم أن
التلازم منحصر في عشرة أوجه لأنه إما أن يعتبر بين المتصلات أو بين المنفصلات أو
بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات إما بين المتحدة بالجنس أو مختلفة الجنس
والمتحدة الجنس أما حقيقيات أو مانعات الجمع أو مانعات الخلو وتلازم المختلفة
أو بين الحقيقة وما نعة الخلو أو بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات
والمنفصلات أما تلازم المتصلة والحقيقية أو المتصلة ومانعة الجمع أو المنفصلة ومانعة الخلو
وقد جرت عادة المتأخرين في انقضاء بني تفاسيهما ولقلة جدواها لم يتعرض المصريح عنها.

المتوجه الكلية تستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي وماتعة
 الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها والابطال للزوم والاتصال
 والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع متصلات مقدم اثنتين منها عين احد الجزئين وتاثيرهما
 نقيض الآخر ومقدم الاخرين نقيض احد الجزئين وتاثيرهما عين الآخر وكل واحدة
 من غير الحقيقية مستازمة للآخرى مركبة من نقيضي الجزئين **الاول** المراد بالمتصلة
 في هذا الباب اعني باب تلازم الشرطيات للزومية وبالمنفصلة العنادية فمتى صدق
 للزوم الكلي بين امرين يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم ومنع
 الخلو بين نقيض الملزوم وعين اللازم وهذان الانفصالان ينعكسان على اللزوم ما ي
 متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزم للنقيض الاخر
 متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد منهما مستلزم لعين الاخر اما
 ان اللزوم بين امرين يستلزم الانفصالين فلانه لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على
 تقدير اللزوم بين امرين لولم يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم
 لجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة
 بينهما هذا خلف وكذلك لولم يصدق منع الخلو بين نقيض الملزوم وعين اللازم لجاز
 الاتلازم والاتصالات والمنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك
 التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه ورفع كما يجي
قوله يصدق منع الجمع اراد بمانعة الجمع وكذلك بمنع الخلو بين نقيض الملزوم او منع
 الجمع ومنع الخلو بمعنى الاخص دون معنى الاعم **قوله** متى تحقق مثلاً ان اصدق
 دائماً اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر اصدق كلما كان الشيء شجرة لم يكن حجراً
 كلما كان الشيء حجراً لم يكن شجرة امانعة الجمع تستلزم متصليتين لزوميتين ولا تفاؤ
 في هذا الاستلزام بين المعاني الثلاثة التي سبقت نقلاً من العلامة التفزازاني فان مبناه
 لزوم الخلف المذكور في كلام الشافعي وهذا الخلف جار في الجميع بلانفاوة حاص **قوله** مستلزم
 لنقيض الآخر مثلاً تقول في المثال المذكور كلما كان الشيء حيواناً كان انساناً لا حيواناً
 نقيض الا حيوان وكلما كان الشيء لا حيواناً كان انساناً لا انساناً نقيض الانسان
قوله لجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم كقولنا اما ان يكون الشمس كالعنق واما

ارتقاع نقيض الملزوم وهين **اللازم** فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فبطل الملزوم
 بينهما هذا خاف واما ان الانفصالين ينعكسان على الزوم فلانه لولاه لبطل الانفصال
 فانه اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على نقد ير
 عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخر على ذلك النقدير فيجوز اجتماع العينين
 فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخو بين امرين فلو لم يجب ثبوت
 عين الاخر على نقدير نقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الاخر على ذلك
 النقدير فيجوز ارتقاؤهما فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفصلة الحقيقية تستلزم اربع
 متصلات مقدم متصلتين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخرين
 نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر اي متى صدق الانفصال الحقيقي بين
 كل امرين يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر
 اما الاول ولانه لو لم يجب ثبوت نقيض الاخر على نقدير عين كل واحد منهما لجاز
 ثبوت عين الاخر على ذلك النقدير فيجوز اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي هذا
 خلف واما الثاني فلانه لو لم يجب ثبوت عين الاخر على نقدير نقيض كل واحد منهما
 لجاز ثبوت نقيض الاخر على نقدير نقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون
 بينهما انفصال حقيقي والمقدرخلافه هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقية اي من
 ماعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جرثيئتهما **اه** صدق منع
 الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضهما فانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز
 اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومهما صدق منع الخلو بين امرين صدق
 منع الجمع بين نقيضهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العينين فلا يكون
 بينهما منع الخلو **قال** المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول **الفصل الاول في**
 ان لا يكون النهار موجودا **له** على ذلك التقدير اي على نقدير عدم وجوب ثبوت
 نقيض الاخر **وله** متى صدق الانفصال الحقيقي **اه** مثلا العدد اما زوجا او فردا مقدم
 متصلتين عين احد الجزئين يعني ان كل العدد زوجا كان لا فردا وان كان فردا كان
 لازوا ومقدم آخرين نقيض احد الجزئين يعني ان كل العدد لازوا كان فردا
 وان كان لا فردا كان زوجا يحصل اربع متصلات

تعريف القياس واقسامه القياس قول مولف من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لانه اتها قول آخر **اقول** المقصد للاقصى والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه العمدية في استحصال المطالب التصديقية وحده بانه قول مولف من قضايا اذا سلمت لزوم عنها لانه اتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول مولف من قضيتين اذا سلمتا لزوم عنهما لانه اتها ان العالم حادث فالقول وهو المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس للقياس المعقول واما المفهوم وهو جنس للقياس المفهوم والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من القضايا فوق اثنين كما سيجي واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لانه اتها عكسها المستوي وعكس نقضها فانها لا تسمى قياسا وقوله اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسلمة في نفسها بل يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمت وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جماد فان هاتين القضيتين وان كذبتا الا انها بحيث لو سلمتا لزوم عنهما لانه اتها ان كل انسان جماد وقوله لزوم عنها يخرج الاستقراء والتمثيل فان مقدما تهما اذا سلمت لا يلزم عنها شي لا مكان تخلف مدلوليهما عنهما وقوله لانه اتها يحترز به عما يلزم لانه اتها بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا آ مساو لب وب مساو لـج فانهما يستلزمان ان ا مساو لـج لكن لانه اتها بل بواسطة مقدمة غريبة قوله وحده انه قول اشارة الى انه حد اسمي لكونه مفهوما اصطلاحيا قوله عنها اي من القضايا المولفة لان حصول النتيجة من المادة والصورة لا من القضايا فقط قوله فالقول وهو المركب اذ هو فصل او مبتدأ وخبر المركب والجملة خبر فالقول وقوله اما المفهوم العقلي خبر بعد خبر وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبر اعني اما المفهوم العقلي قوله البسيط المراد بالبسيط الموصول النتائج اي المذكور النتائج وبالمركب الموصول النتائج اي المتروك النتائج قوله متعلق محمول اه ففي المثال المذكور قوله لب متعلق لقوله مساو وهو محمول لا الذي هو الموضوع في القضية الاولى قوله مقدما غريبة المراد بالمقدمة الغريبة هي التي لا يكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس

وهي ان كل مساوي المساوي للشيء مساوله وانك لم يتحقق ذلك الاستزام
الاحيث يصدق هذه المقدمه كما في قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لـج فأما ملزوم
لـج لا يلزم من قولنا ملزوم للشيء ملزوم له وقولنا الدرة في الحقه والحقه في البيت فالدرة
في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه اما ان لم يصدق تلك المقدمه
لم يحصل منه شيء كما ان قلنا امبائن لب وب مبائن لـج لم يلزم منه ان امبائن لـج
لان مبائن المبائن للشيء لا يجب ان يكون مبائنا له وكذا قلنا انصف ب وب
نصف ج لم يحصل منه ان انصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفه وقوله قول
أخرا اراد به ان القول اللازم يجب ان يكون مغاير الكل واحده من المقدمات فانه لو
لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل من قضيتين قياس كيف كانتا مستلزامهما
احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها المستوي وعكس نقيضها
فانه يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين يستلزم لفاته قول آخر لكن لا يسمى قياسا
قال وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا
جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقترااني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم
قوله ملزوم ملزوم ملزوم اي في التحقق لافي الحمل لان الانسان ملزوم للحيوان
والحيوان ملزوم للجنس مع عدم صحة حمله على الانسان فضلا عن الملزوم وقوله اراديه
اه فان الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من احواده ان
مغايرة المجموع غير محتاج الى البيان قوله وهذا الحد منقوض اذ قال المحقق التفاضلي
القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين
لا يقال انها قضية فسقطا عراض الشرح وفيه انه اذا صدق عليها انها قضية واحدة
مركبة من قضيتين يصدق عليها انها قول مولف من قضيتين لزم عنها الفاتها قول
آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينتفع في دفع الانتقاض والجواب عن النقص ان
المتبادر من قولنا من قضيتين ان يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية
المركبة الجزء الثاني فيد الاول يستفاد منه القضية باعتبار نفى دوام الحكم
السابق او ضرورته

متوافق وكل مولف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضة منه كدورافيه
بالفعل **أقول** القياس إما استثنائي أو اقتراني لأنه إما أن يكون عين النتيجة أو نقيضها
من دورافيه بالفعل أو لا يكون شيء منهما من دورافيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا
إن كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج أنه متحيز وهو بعينه من دورافيه القياس أو
لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم ونقيضة أي قولنا أنه جسم من دورافيه القياس
بالفعل وإنما سمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء أعني لكن والثاني اقتراني
كقولنا الجسم مولف وكل مولف حادث فالجسم حادث فليس هو ولا نقيضة من دورافيه
في القياس بالفعل إنما سمي اقترانيا لاقتران الحد ودفيه وإنما قيد ذكر النتيجة ونقيضها
في التعريفين بالفعل لأنه لو لم يقيد ذلك لخل الاقترانيات في حد القياس الاستثنائي إذ
النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي هياتها التاليفية ومادتها من دورافيه
في الاقترانيات ومادة الشيء مابده يحصل بالقوة فيكون النتيجة من دورافيه بالقوة
فلما أطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقص تعريف الاستثنائي منعاً وتعريف الاقتراني
جمعا لا يقال أحد الأمرين لازم وهو إما بطلان تعريف القياس أو بطلان تقسيمه إلى
القسمين لأن الاستثنائي أن لم يكن قياساً بطل التقسيم والا لكان تقسيم الشيء إلى
نفسه وإلى غيره وأن كان قياساً بطل التعريف لأنه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم
مغائر الكل واحدة من المقدمات وإذا كان النتيجة من دورافيه في القياس بالفعل لم تكن
مغائرة لكل واحدة من مقدماته لأننا نقول لانسلم أن النتيجة إذا كانت من دورافيه بالفعل
في القياس لم تكن مغائرة لكل واحدة من المقدمات وإنما يكون كذلك لو لم يكن
النتيجة جزء المقدمة وهو ممنوع فإن المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا
الشمس طالعة بل استلزامه لوجود النهار لا يقال النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالهما
قوله عين النتيجة أعلم أنه لو ثبت المقدم يكون النتيجة عين التالي وأن نفي النتيجة
نقيض المقدم وهذه قاعدة مطردة **قوله** بل استلزامه لوجود أي القضية التي يفيد
استلزامه لوجود النهار **قوله** لا يقال النتيجة من شأنه السوال كون النتيجة جزء المقدمة
يعني النتيجة ونقيضها قضية والمذكور في القياس ليس بقضية فلا يكون النتيجة ونقيضها
من دورافيه ومعنى كونهما قضية أنهما اشتراك في النسبة لعدم خلاف جزئي

الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة
او نقبضها فيه مذكورة بالفعل لانا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او نقبضهما
مذكورين فيه بالترتيب الذي يكون في النتيجة وعلى هذا ينفع الاشكال **قال** وموضوع
المطلوب فيه يسمى اصغرو ومحمولة اكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة
والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والكرر بينهما حدا اوسط
واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرر باو الهيئة الحاصلة من كيفية وضع
الحدا الاوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان
محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو
الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في
الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع **اقول** القياس الاقتراني اما حملي
ان تركيب من حمليتين او شرطي ان لم يتركب منهما وما كان الحملي ابسط
فلنبدأ به ونقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة و باعتبار
استحصاله منه مطلوبا وكل قياس حملي لا بد فيه من مقدمتين احديهما تشتمل
على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور وثانيتها على محموله كالحادث
وهما تشتركان في الحد الاوسط كالمولف فهو موضوع المطلوب يسمى اصغرا لانه يكون
في الاغلب اخص والاخص اقل افر اذا فيكون اصغرا ومحمولة يسمى اكبرا لانه لما كان
قوله ليس بقضية وذلك لان ادوات الشرط اخرج طرفيها عن ان يكون قضية
قوله بالترتيب يعني كل لفظ مقدم في النتيجة مقدم في القياس وكل لفظ موخر في
النتيجة موخر في القياس **قوله** على هذا فلا اشكال اصل الكلام فلا اشكال على هذا الا
انه لما قسم الجار والمجرور ادخل عليه الواو ليبدل على انه متعلق بما بعده وهو شائع في
كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاعل **قوله** القياس اه فيه تعريض للمصنف بانه ينبغي له
ان يقسم الاقتراني ايضا الى الحملي والانفصالي ثم يقول وموضوع المطلوب او يقول
والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول **قوله** ابسط اي اقرب الى البساطة
لكونها اقل اجزاء امن الشرطي او اكثر بسطا في البحث **قوله** في الاغلب لانه قد يكون
مساويا كقولنا بعض الحيوان ضاحك وكل ضاحك انسان ينتج بعض الحيوان انسان

ادم فهو اكثر افرادا والحد المشترك المركز بين الاصغر والاكبر يسمى **خدا** او **وسط** بينهما
بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الا صغر تسمى الصغرى لانها ذات الاصغر
والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانها ذات الاكبر واقتران الصغرى والكبرى في
ايجابهما وسلبيهما و كليتهما و جزئيتهما يسمى **قرينة** وضربا او اهيئة الحاصلة من وضع
الحد الاوسط عند الحد بن الاخرين بحسب حمله عليهما او وضعه لهما وحمله على
احدهما او وضعه للاخر تسمى **شكلا** وهواربع لان الاوسطان كان محمولا في الصغرى
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني
وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع واما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الاول على
النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد
الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله وهذا
لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب
الاشكال الباقية اليه لمشاركة اياه في صغره وهي اشرف المقدماتين لاشتمالها على موضوع
المطلوب الذي هو اشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجابا او سلبا
قوله لتوسطه اي لكونه واسطة يتوصل به الى نسبة احد الطرفين الاخر او متوسطا في
الذكر والتعقل او في الصغر والكبر لكونه اعم من الاصغر واخص من الاكبر في الاغاب
قوله واقتران اه قال محقق التفات زاني التحقيق ان القياس باعتبار اجلب مقدمة
المقترنتين وسلبيهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى **قرينة** وضربا وباعتبار الهئة الحاصلة
من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا
يسمى **شكلا** فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس
كما لموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث **قوله** وهواربع ومثال الشكل الاول
العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ومثال الثاني كل انسان حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر ومثال الثالث كل مركب
جسم وكل مركب حادث فكل جسم حادث ومثال الرابع كل انسان ناطق وبعض
الحيوان انسان فبعض الناطق حيوان .

ثم الشكل الثالث لان له قربا ما اليه اشارة في اخص المقدمتين ثم الرابع ان لا قرب
له اصلا لمخالفة اياه في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا قال اما الشكل الاول فشرطه
ايجاب ~~بالمحمول~~ والالتم يندرج الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى واللاحتمل ان يكون
المبعض المحكوم عليه بالكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضرورية النتيجة
اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل
ج ا الثاني من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل
ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من
ب ا فبعض ج ليس ا وننائج هذا الشكل بينة بذاتها **ا قول** اعلم ان لانتاج الاشكال
الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكميتها وشرائط بحسب جهة المقدمات اما
الشرائط التي بحسب الجهة فسياتيكم بيانها في فصل المختلطات واما الشرائط التي
بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران احدهما بحسب الكيفية ايجاب
قوله ففي الشكل الاول امران قبل قد يتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا يتحقق الشرائط
وينتج اما الاول فنحوقوانا مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري او نظري وقولنا بعض
النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع من كذب نتيجتهما والجواب عن الاول ان
الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لاعلم وان اريد من حيث
حصوله في الذهن فلانم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا
المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد الموضوع صدق الكلي على جزئياته
انا الحكم ههنا باتحاد المحمول بالموضوع ذهنا وخارجا واما الثاني فتحقولنا لا شيء
من الحجر بحيوان وبعض الحيوان هو الصهال فانه ينتج لا شيء من الحجر بصهال
مع انتفاء الامرين لان سلب شيء عن كل افراد شيء وحصر شيء اخر في المسلوب يفيد
سلب المحصور عن ذلك الكل والجواب ان الانتاج المذكور بواسطة خصوصية
المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض
الحيوان جسم كان الحق لا يجاز

الصغرى وثانيهما بحسب الكمية كلية الكبرى أما الأول فلأن الصغرى لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بان الاوسط مساوٍ بـ عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخلًا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة وأما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالا كبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة مثلاً يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس وضروبة الناتجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر فانك قد عرفت ان القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا الانسان والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكلتيان والجزئيتان وهي معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل منه ستة عشر ضرباً لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية ضرب الصغريان السالبتان مع الكبريات الاربع والامر الثاني اربعة اخرى الصغريان الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا اربعة ضرب الاول من موجبتين كلبتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب قوله فهو محكوم عليه بالا كبراه كما في قولنا العنقاء ليس بموجود في الخارج وكل موجود فهو ثابت في الخارج لان الكبرى تدل على افراد الموجود متصفة بالثبوت في الخارج والصغرى اذا كانت سالبة كما في المثال حاكمة بان الموجود مسلوب عن الاصغر وهو العنقاء لم يدخل في افراد الموجود قوله لا يتعدى الى الاصغرى . المسلوب لان الاصغر لا يندرج تحت الاوسط قوله الاول اذهنا سوال مشهور وهو ان الاهتدلال بهذا الشكل بالضروب اربعة فاسد لانه مستلزم للورلان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية واللام بها انما يحصل لو علم ثبوت الاكبر لكانوا قد اوسلوه عنه عن افراد الاوسط التي من جملة الصغرى فيكون العلم بالكبرى

وكل ب انكل ج الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لكل ج
ب ولاشي من ب فلاشي من ج الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج
موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج الرابع من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ب ا فليس
بعض ج او نتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا تحتاج الى برهان واعلم ان ههنا كيفيتين
ايجاب وسلب واشرفهما الايجاب لان الايجاب وجود والسلب عدم والوجود اشرف
وكميتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية
والاخص لاشتمالها على اشرف امراضه اشرف فعلى هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات
لاشتمالها على الشرفين واخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الخستين والسالبة
الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف
الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية
من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقيسة نتائجها رتب اعتبار ترتيب
نتائجها اشرفا فقد من المنهج للاشرف على غيره قال واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف
مقدمته بالكيف وكلية الكبرى والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق
القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى اقول لانتاج الشكل الثاني ايضا
شرطان بحسب الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمته في كيف
بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك
لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة مع الايجاب
الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر او سلبه للصغرى وعنه الذي هو عين النتيجة
فلوا كتبنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى الكلية لزم الدور فالجواب عنه ان الحكم
يختلف بحسب اختلاف اوضاع الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصفه ومجهولا
بحسب وصف آخر فيستعار العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف
آخر ولا استحالة في ذلك مير جليل قوله من جهة واحدة وهي كونه وجوديا
قوله من جهات متعددة وهو كونه اضبط وانفع واخص من الجزئية والكلي يكون
مقصودا في الكلام كثير اذ ان الجزئي

والاخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر والحق السلب ولو بد لنا الكبرى بقولنا ولاشي من الناطق بحجر فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى جزئية فهي اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان السلب واما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب او بعض الحجر ليس بحيوان والحق السلب واما ان الاختلاف موجب لعقم القياس فلانه له اصدق مع الايجاب لم يكن منتجا للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن منتجا للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التعيين قال وضروبة الناتجة ايضا اربعة الاول من كائيتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولاشي من ا ب فلاشي من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ايرتد الى الشكل الاول الثاني من كائيتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل ا ب فلاشي من ج ا بالخاف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية ع فكل ع ب ولاشي من ا ب فلاشي من ع ا ثم نقول بعض ج ع ولاشي من ع ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة اقول الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب

مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه تستقطب باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب السالبين
والموجبتان الكليتان والمجزئيتان والمختلفتان وباعتبار الشرط الثاني اربعة اضراب الكبرى
الموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت اضراب
الناقبة اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب
ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بيا نه بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا
الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة
فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغروية الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس الكبرى
لانهما لكليتها تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج
لما يناقض الصغرى فيقال لو لم يصدق لاشي من ج ا لصدق بعض ج ا ونضمه الى
الكبرى هكذا بعض ج ا ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب
وقد كان الصغرى كل ب هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بديهية الانتاج
فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقيض
النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرتد الى الشكل
الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس
الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة متى صدقت
قوله باعتبار ترتيبه بخلاف ترتيب ضروب الشكل الرابع فانه على ترتيب نفس
الشكل قوله بيا نه بالخلف والعكس لم يقل وعكس البرهان كما في المتن ليستغنى عن
بيا نه وكذا قال في اضراب الثاني بالعكس ولم يقل بعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم
عكس النتيجة تنبيهها على ان العكس يستعمل في هذين الضربين فيه ابينهم في كل منهما
ففي الاول بمعنى عكس الكبرى وفي الثاني اما عكس الصغرى او عكس الترتيب
او عكس النتيجة عصام الدين قوله بان يعكس الكبرى اذ اى لاشي من ا ب
فينعكس بعكس المستوي الى لاشي من ب ا فنضمه الى الاصل كل ج ب ولا شيء
من ب ا ينتج لاشي من ج ا قوله صدقت القرينة اى اقتران الصغرى بالكبرى
نحو كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا قوله مع عكس الكبرى لان عكس
الكبرى لازم الكبرى وان ا صدقت الصغرى مع الكبرى صدقت مع لازعها ايضا

الجزئية صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كيتين والصغرى بالبقية ينتج ما لبقية
كلية كقولنا لاشي من ج ب وكل اب فلا شي من ج اب بالخلف والعكس اما الخلف
فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لاتنعكس
الاجزئية والجزئية لاتنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى
ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشي من ج ب الى لاشي من ب ج وجعلناها كبرى
وكبرى القياس صغرى وقلنا كل اب ولا شي من ب ج ينتج من ثاني الاول لاشي
من ج و هو تنعكس الى لاشي من ج او هو المثلث من صغرى موجبة جزئية
وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شي من اب فبعض ج
ليس اب بالخلف وبالعكس كما مر والافتراض وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى
فكل ب وكل ج ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل ب ولا شي من
اب لينتج من اول هذا الشكل لاشي من ج ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ج
ويضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج ولا شي من ج لينتج من الشكل الاول
بعض ج ليس ا وهو المثلث فالافتراض يكون مركبا ابد من قياسين احدهما من ذلك
الشكل ولكن من ضرب اجلى والاخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة
جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل اب
فبعض ج ليس ا ولا يمكن بانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها لاتنعكس جزئية
والجزئية لاتصلح لكبر ونة الشكل الاول ولا بعكس الصغرى لانها

قوله فبالطريق المذكور اي اخذنا من النتيجة بقيضه واما مع الكبرى وقتنا بعض ج
اوكل اب ينتج بعض ج ب وقد كان الصغرى لاشي من ج ب هذا خلف قوله بل
بالعكس لان الصغرى سالبة كلية والسالبة تنعكس كنفسها قوله وجعلها كبرى والكبرى
صغرى الا انه يشبه بالشكل الرابع تأمل قوله ليس اب بالخلاف لانه لو لم يصدق بعض
ج ليس ا صدق كل ج او يضم الى كبرى القياس هكذا كل ج ولا شي من اب فلا شي
من ج ب والصغرى بعض ج ب هو قوله والعكس اي بعكس الكبرى ويجعل
هذه ايضا كبرى بان تقول بعض ج ب ولا شي من ب اب بعض ج ليس ا قوله بضرب
اجلى وهو الضرب الاول من هذا الشكل لانه بعكس الكبرى ترد الى الشكل الاول

لا تقبل العكس ويتعدى قبولها لا تنفع كبرى الشكل الاول فبيانها اما بالخلف او بالافتراض
كما اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما رتب الضرب بهذا
الترتيب لان الضربين الاولين منتجان للكل فلابد من تقديرهما على الآخرين وقد تم
الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشتمالهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ايجاب الصغرى والاحصل الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج وكلية احدى مقدمتيه والالكان البعض المحكوم عليه بالصغرى غير
البعض المحكوم عليه بالكبرى فلم يجب التعدية ولا ينتج الا الجزئية وضروبه لنا نتيجة ستة
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج وكل ب ا فبعض ج
ابا لخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ليتنتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول
يعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب
ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلاف ويعكس الصغرى الثالث من موجبتين
والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلاف
ويعكس الصغرى وفرض موضوع الجزئية ا فكل ب وكل ب ا فكل ا ثم نقول ا ج
وكل ا فبعض ج او هو المط الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلاف ويعكس الصغرى
والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب
ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلاف ويعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلاف والافتراض ان كانت
السالبة مركبة اقول يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجاب
قوله لا تقبل العكس لان الصغرى سالبة جزئية والسالبة الجزئية لا عكس لها لوهو ما
قوله بالخلاف بان يقال لانه لو لم يصدق بعض ج ليس الصدق كل ج او ينضم الى
الكبرى هكذا كل ج او كل ا ب ينتج كل ج ب وقد كان الاصل بعض ج ليس ب هـ
قوله مركبة يعني مقيدة باللازم او بالضرورة قوله ليتحقق اي ليثبت وجود الموضوع
بخلاف ما اذا كانت سالبة بسيطة فانها حينئذ لا تثبت بل يساهل

الصغرى و بحسب الكمية كلية احدى المقدمتين اما ايجاب الصغرى فلا لها لو كانت
 سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واما ما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج اما اذا كانت موجبة فنقول لنا لاشي من الانسان بغرس وكل انسان حيوان او
 نالحق والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بد لنا
 الكبرى بقولنا لاشي من الانسان بصها ل او حمار او الصادق في الاول الايجاب
 وفي الثاني السلب واما كلية احدى المقدمتين فلانهما لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون
 البعض من الاوسط المحكوم عليه بالكبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالصغر
 فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس
 والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية
 وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصغرى
 حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشتراط كلية احدى بها حذف ضربين اخرين وهما
 الكبرى ان الجزئيتين مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة
 جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بوجهين احدهما الخلف وطريقته في هذا
 الشكل ان يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى
 القياس لا يجابها صغرى فينتظم منهما قياسي في الشكل الاول ينتج اينا في الكبرى فيقال
 لو لم يصدق بعض ج ا الصدق لاشي من ج ا فكل ب ج ولاشي من ج ا ينتج لاشي من
 ب ا لو كان الكبرى كل ب ا هذا خلف وثانيهما مكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول
 وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية
 كقولنا كل ب ج ولاشي من ب ا فبعض ج ا ليس ا ب الخلف وبالعكس الصغرى لما ساف

قوله كلية كبرى اذ تقرر في باب النقيض ان نقيض الموجبة الجزئية سالبة الكلية
قوله ليرجع الى الشكل الاول كما تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا او انما قلنا
 بعض ج ب لان عكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية وكذلك عكس الموجبة الجزئية
 فانها تنعكس موجبة جزئية **قوله** بالخلف تقول في الخاف كل ب ج وكل ج ا ينتج
 كل ب ا لو كان الكبرى لاشي من ب ا هذا خلف وبالعكس الصغرى تقول بعض
 ج ب ولاشي من ب ا ينتج بعض ج ا ليس ا ب وهو النتيجة المطلوبة

في الضرب الاول بالفرق وانما لم ينتج هذان الضربان الكلية لجواز ان يكون الاضغاث اعم
 عن الاكبر والمنتجة لا يجب الاخص لكل افراد الاعم او سابعة عنها كقولنا كل انسان
 خفي و كل انسان خلق ولا شيء من الانسان بغرس واذ لم ينتج الكلي لم ينتج شيء
 يجب الضرب والبقية لان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والضرب
 الثاني اخص الضروب المنتجة للسلب وهذه منتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم
 الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا
 فبعض ج ا بالخلف وبمعكس الصغرى وهو ظاهر وبالاقتراض وهو ان نفرض ذات
 موضوع الجزئية فكل ب وكل ج ثم نضم المقدمة الاولى الى الكبرى القياس لينتج
 من الشكل الاول كل ا ثم نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل
 بعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالطرق الثلاثة والكل ظاهر
 الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
 ب ا فبعض ج ا بالخلف والاقتراض وهو فرض موضوع الكبرى فكل ب وكل ا
 فيجعل المقدمة الاولى صغرى والصغرى الاصل كبرى ثم نضم المقدمة الاولى الى صغرى
 فكل ب وكل ج ينتج من الشكل الاول كل ا ثم نجعلها صغرى للمقدمة الثانية
 هكذا كل ا ج وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب وبمعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم معكس
 قوله فبعض ج ا بالخلف بعض ب ج ولا شيء من ج ا ينتج بعض ب ليس ا وهو يناهض
 الكبرى وهو كل ب ا قوله وبمعكس الصغرى تقول بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج
 ا وهو المطلوب قوله لينتج من الشكل الاول ا تقول كل ب ا وكل ب فبعض ا قوله لينتج
 من اول ا ا اي الضرب الاول من هذا الشكل تقول كل ج وكل ا فبعض ج ا
 قوله والكل ظاهر تقول في الخلف بعض ب ج وكل ج ا فبعض ب ا وقد كان الكبرى
 لا شيء من ب ا هذا خلف وفي المعكس بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
 ا وهو المطلوب وفي الاقتراض انا نفرض ذات الموضوع الجزئية فكل ب وكل
 ج ثم نضم المقدمة الاولى الى كبرى القياس ينتج من الشكل الاول كل ب ليس ا ثم
 نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض ج ليس ا

النتيجة لا يمكن الصغرى لأن الكبرى جزئية لاتصلح الكبرى ^{ويقال} الشكل الأول السادس
من موجهة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
ب ليس فبعض ج ليس بالخلف والافتراض في الكبرى ان كانت سالبة موجهة
ليتحقق وجود الموضوع لا بعكس الصغرى لان الجزئية لاتقع في كبرى ^{في} الشكل
لأول ولا بعكس الكبرى لانها لاتقبل العكس ويتقدير انعكاسها لاتصلح لصغرية الشكل
الأول وانما وضعت هذه الضرورة في هذه المراتب لان الأول اخص الضروب المنتجة
للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب والاخص اشرف وقدم الثالث والرابع
على الأخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الأول قال واما الشكل الرابع فشرطه
بحسب الكيفية والكمية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف
مع كلية احديهما والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضرورة الناتجة ثمانية
الأول من موجبتين كليتين ينتج موجهة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض
ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج
موجهة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا اما الثالث من كليتين
والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلاشي من ج ا اما
الرابع من كليتين والصغرى موجهة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين الخامس من موجهة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا
لما مرانفا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجهة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى
الثاني السابع موجهة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى
الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجهة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا لاشي من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة
قوله لانها لاتقبل العكس لان السالبة الجزئية لاتعكس لزوما كما مر غير مرة قوله ويتقدير
انعكاسها كما اذا كانت من السلبتين جزئيتين خاصيتين فانها لاتعكس لكن لا يصح

أقول شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكيفية احد الامرين وهو اما
 ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافاهما بالكيف مع كلية احديهما وذلك
 لانه لو لاحد هما الزم احدهما لا مورا للثلاثة اما سلب المقدمتين او ايجابيهما مع جزئية
 الصغرى او اختلافاهما في الكيف مع جزئيتيهما وعلی التقدير يتحقق الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بفرس
 ولاشي من الحمار بانسان والحق السلب ولاشي من الصاهل بانسان والحق الايجاب
 واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان
 وكل نطاق حيوان مع حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما
 اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع جزئيتيهما فلان الموجبة لو كانت صغرى صدق قولنا
 بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق
 والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان
 ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق
 السلب وضروبة الناتجة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط اربعة اضرب باعتبار
 عقم السالبتين وضرب بين لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعقم المختلفتين

قوله الحق السلب قدم ههنا السلب على الايجاب لان انتاج السالبتين سالبة اقرب
 من انتاجيهما موجبة وقد م في سائر المواضع الايجاب لانه اشرف منه مير جليل
 قوله اما اذا كانتا سلبتين اء بين الاختلاف في السالبتين كليتين مع عموم
 المدعى للسالبتين الجزئيتين ايضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم
 قوله بسقوط اربعة اضرب هذا طريق الحذف واما طريق التحصيل فهو ان الصغرى
 الموجبة الكلية مع كبريلت الرابع والصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية لاغير
 والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية لاغير والصغرى السالبة الكلية
 مع الكبرى الموجبة الكلية او الجزئية لاغير عصام الدين قوله عقم السالبتين اء اما
 كائيتين واما جزئيتين او اما الاول كلية والثاني جزئية واما الاول جزئية والثاني كلية
 قوله لعقم الموجبتين اي الصغرى الموجبة مع الموجبة الجزئية الكبرى والموجبة الجزئية
 مع الكلية الكبرى قوله لعقم المخلفين اء اي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى

الجزئيتين الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ج فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم مكن النتيجة فانا اذا عكسنا الترتيب اردد الى الشكل الاول هكذا كل ا ب وكل ب ج ينتج كل ا ج وهو ينعكس الى بعض ج ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الامم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الثالث من كائيتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل ا ب فلاشي من ج ا بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كئيتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ا بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا وهو المطلوب ولا ينتج كليا لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولاشي من الفرس با انسان مع ان الصابق ليس بعض الحيوان فرسا الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين كما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل

السالبة الجزئية والسالبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى قوله بعكس الترتيب هكذا بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج فهذه بضرب الثالث من الشكل الاول فعكسنا النتيجة وقولنا بعض ج ا لان عكس الموجبة الجزئية الموجبة الجزئية وهو المطلوب قوله بعكس المقدمتين كما مر مع عكس النتيجة نقول بعض ج ب ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا شكل اول وضرب رابع منه قوله بعكس الصغرى ليرتد ا نقول بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهذا شكل ثان وضرب رابع منه

ب ج وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبير ليرتد الى الشكل الثالث
وينتج النتيجة المطلوبة **الثامن** من سالبة كلية صغرى وموجبه جزئية كبرى
ينتج **البعض** ثمة **صغرى** من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ايس ا بعكس
المرتبة ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس
باعتبار انتاجها لانها لبعدها عن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد
من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف الرابع وقدم
الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سلبا من
الجزئي وان كان ايجابا لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما
ستعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه
اخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بعكس
المقدمتين ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الايجاب الكلي
دونند وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع **قال**
ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين
لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثاني والخامس بالاقتراض وبين ذلك
في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو ا فكل ا وكل ب فنقول
كل ب ج وكل ب فبعض ج ا وكل ا فبعض ج ا وهو المطلوب **اقول** يمكن
بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يضم نقيض النتيجة الى
احد المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى اما في

قوله بعكس الكبير ليرتداه تقول كل ب ج وبعض ب ليس ا وبعض ج ليس ا
قوله بعكس الترتيب ليرتداه تقول بعض ا ب ولا شيء من ب ج ينتج ايس ا وهو
المطلوب فهذه اشكل اول وضرب رابع منه **قوله** ثم عكس النتيجة النتيجة سالبة جزئية و
هي لا تنعكس الى الخاصتين والمراد من النتيجة التي هي احدى الخاصتين لا النتيجة
البسيطة **قوله** لمشاركة الاول اى قدم الثاني على الثالث والرابع لمشاركته بالضرب
الاول **قوله** الى الشكل الاول بعكس الترتيب بخلاف الرابع فانه يرتد الى الاول بعكس
المقدمتين **قوله** دون السابع فانه يرتد الى الثالث

ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان
 احد الوصفين هو الصفة المطلوبة القياس فيكون احدى مقدمتى الافتراض محمولها
 المحل الاول المتوسط المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وتنتج نتيجة
 اذا توجهت الى المقدمة الاخرى الافتراضية يحصل النتيجة المطلوبة ففي الافتراض
 قياسا وزعم القوم ان احدهما لابد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على نظم
 ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهوليس بصحيح على الاطلاق لان الافتراض في خامس
 هذا الشكل ليس كذلك بل احد القياسين فيه من الشكل الثاني والاخر من الشكل
 الثالث والافتراض في ثانية ايضا لا يجب ان يقرر كما قرر وفاقية يمكن ان يبين بحيث
 يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من
 الاول والثالث اظهر وابين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون
 في باب العكوس في الكليات والجزئيات ولا يفترضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات
 وهو ايضا ليس بمستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في
 المقدمة الكلية لان احد قياسيه اما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتب على هيئة
 الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في
 كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع وملك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك
قوله زعم القوم ليس هذا زعمنا من القوم بل هو حق مبني على عدم الاعتداد بالرابع
 من الاشكال قوله فانه يمكن ان بان يجعل مقدمة افتراض صغرى القياس
 هكذا كل ب وكل ج يتتبع كل ج ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل
 ج وكل ب او بالعكس ينتج النتيجة المطلوبة قوله ليس بمستقيم اى جعل الفرض
 في العكوس في الكلية وفي باب الاقيسة في الجزئية ليس بمستقيم لانه يمكن في باب
 العكوس بغير الكلية ويمكن في باب الاقيسة بغير الجزئية قوله اما غير مشتمل كما في
 الضرب الثالث والخامس والسادس من الشكل الثالث مثل بعض ج ليس ب وكل ا
 ب قوله او مرتب كما في الضرب الاولين من الشكل الثالث والضرب الاول من الشكل
 الثاني قوله على هيئة الضرب المطاوع وانه قال ذلك لانه لو لم يكن كذلك بل يكون على
 ضرب آخر من هذا الشكل وهذا يكون اجلى فجاز اثباته بهذا قوله وملك الاعتبار مثال

من القانون الكلي قال المتقدمون حصروا الضروب الثلاثة في الخمسة الأول
 وذكروا عدم انتاج الثلاثة الاخيرة اختلافا في القياس من بسيطتين ونحن نشعر
 كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فيسقط ما ذكرناه من الاختلاف اقول المتقدمون
 كانوا يحصرون الضروب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم ان
 الضروب الثلاثة الاخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيهما اما في الضرب السادس فلصدق
 قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان واما في السابع
 فلا يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان وبعض الحيوان
 ليس بانسان واما في الثامن فنقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان او
 بعض الحيوان انسان وأشار المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الضروب
 انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكننا نشترط في انتاجها ان يكون
 السالبة المستعملة فيهما من احدى الخاصتين فلا ينتهض تلك النقوض ما يهاو اعلم ان
 انتاجها بناء على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها لان السادس والسابع انما
 يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدماته
 حصل من الشكل الاول سالبية خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وام بظهر المتقدمين
 الضرب الاول كل ب ج وكل اب ينتج بعض ج ابان نفرض في الكبرى موضوعه
 فيصدق كل عا وكل ع ب فنضم كل ع ب الى الصغرى هكذا كل ع ب وكل ج ب ينتج
 كل ع ج ثم نضم كل ع ب الى المقدمة الثانية الافتراضية هكذا كل ع ج وكل ع ا ينتج
 بعض ج او هو المطلوب وفي مثال الضرب الرابع كل ب ج ولاشي من ا ب ينتج بعض
 ج ليس الا نفرض ذات الموضوع فيصدق كل ع ب وكل ع ج ثم نضم كل ع ب
 الى الكبرى هكذا كل ع ب ولاشي من ا ب لينتج لاشي من ع ا ثم نضم النتيجة الى
 المقدمة الاخرى هكذا كل ع ج ولاشي من ع ا ينتج بعض ج ليس او هو المطلوب
 قوله من القانون الكلي وهو ان يؤخذ مقدم من مقدمتي القياس ويحمل موضوعها
 ومحمولها على ذات الموضوع قوله الثلاثة الاخيرة اي المركب من سالبة جزئية صغرى
 وموجبة كلية كبرى وموجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ومن سالبة كلية صغرى
 وموجبة جزئية كبرى قوله اذا بدل مقدماته اي بعكس الترتيب وبالعكس النتيجة

أنعكسها واتفق لبعض الأفاضل من المتأخرين أن وثق عليه فتبين ذلك **قوله**
 الفصل الثاني في المختلطات أما الشكل الأول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى
أول المختلطات هي الأقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار
 الجهات في المقدّمات يعتبر لا نتاج الأشكال شرائطاً أما الشكل الأول فشرطه باعتبار
 الجهة أن يكون الصغرى فعلية فإنها لو كانت ممكنة لم يجب تعدّي الحكم من الأوسط
 إلى الأصغر لأن الكبرى تدل على أن كل ما هو أوسط بالفعل محكوم عايه بالأكبر
 والأصغر ليس مما هو أوسط بالفعل بل بالإمكان فجاز أن يبقى بالقوة ولا يخرج إلى
 الفعل فلم يتعد الحكم من الأوسط إليه مثلاً يصدق في الغرض المذكور كل حمار مركوب
 زيد بالإمكان العام وكل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس
 بالإمكان العام لأن معنى الكبرى أن كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة
 والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلاً فالحكم على المركوب بالفعل لا يعدى إليه
قال النتيجة في الكبرى أن كانت غير المشروطتين والعرفيتين والأثنا لصغرى محدّوا
 عنها قيد اللا ضرورة والادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى أن كانت الكبرى إحدى
 العامتين وبعض اللادوام إليها أن كانت إحدى الخاصتين **أقول** قد عرفت أن
قوله أن يكون الصغرى فعلية المراد من الفعلية ما يكون ممكنة لا مطلقة عامة وإنما
 قال ذلك لوجود النسبة فيها بالفعل بخلاف الممكنة **قوله** والأصغر ليس مما هو أوسط
 أي على نقد يكون الصغرى ممكنة ليس مدلوله أن الأصغر ليس أوسط بالفعل بل
 بالإمكان فجاز أن لا يخرج إلى الفعل وليس المراد أن الأصغر ليس أوسط بالفعل بحسب
 الاحتمال العقلي ليكون مآله أن يجوز أن يكون أوسط بالفعل في الزم استدراك **قوله**
 فجاز أن يبقى بالقوة وإن يكون تفرّيعه على ما قبله تفرّيع الشيء على نفسه على ما ودم
قوله وكل مركوب زيد فرس بالضرورة لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق لاشي
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة وهي تنعكس إلى لاشي من الحمار بمركوب زيد
 دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالإمكان لأننا نقول إمكان الإيجاب لا يتأني
 دوام السلب نعم لو استلزم دوام الضرورة كان منافي بالهوا بما ذكرنا ظهر أنه لو انعكست
 الضرورة كنفسها بطل القياس إلى كونه لتحقيق المناقاة بين المقدّمين

الموجهات المعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصلوا ثمانية وتسعون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلث عشرة في نفسها لكن اشتراط فعلية الصغرى اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب لمكتبتين في ثلث عشرة فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والضابطة في نتائجها ان الكبرى اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان او غيرها فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون احدى التسع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدىها فالنتيجة كالصغرى لكن ان كان فيها قيد اللادوام واللا ضرورة حذفناه وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في كبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما انا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضممناه الى المحفوظ فكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة مما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلان دراج البين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالا كبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن

قوله فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع وذلك تسعة وتسعون اختلاطا الحاصلة من ضرب احدى عشر من الصغريات في الكبريات غير الوصفيات الاربع **قوله** وان كانت الكبرى احدىها وذلك اربع واربعون اختلاطا الحاصل من احدى عشر من الصغريات في الاربعة من الكبريات فالنتيجة في جميعها كالصغرى **قوله** وكذلك اي مثل حذف قيد اللادوام واللا ضرورة وحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى ان وجدنا فيها **قوله** المحفوظ اي المحفوظ من قيد اللادوام واللا ضرورة والضرورة المختصة بالصغرى سواء لم يكن فيها هذه الامور او كانت فحذفت والمحفوظ بعد حذف الضرورة من الضرورية دائمة ومن الوقعية مطلقة وقبة ومن المنتشرة المطلقة منتشرة **قوله** فلان دراج البين اي اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يوه انه حاصل في جميع ضرب الشكل الاول بمجرد كلية الكبرى **قوله** وان الكبرى حينئذ اي حين اذا كانت غير الوصفيات الاربع

الأصغر مما ثبت له الأوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالأكبر بتلك الجهة
 الاعتبارية وأما الثاني وهو أن الكبرى إذا كانت إحدى الوصفيات الأربع كانت النتيجة
 كالصغرى من فلان الكبرى حيث تدل على أن دوام الأكبر بدوام الأوسط ولما كان الأوسط
 مستديما للأكبر كان ثبوت الأكبر للصغير بحسب ثبوت الأوسط له فإن كان ثبوت الأوسط
 له دائما كان ثبوت الأكبر له أيضا دائما وإن كان في وقت كان في وقت وإن كان الأوسط
 مستديما للأكبر بالضرورة كما في المشر وطين كان ضرورة ثبوت الأكبر للصغير
 بحسب ثبوت الأوسط له لأن الضروري للضروري ضروري وأما حذف الدوام
 الصغرى ولا ضرورتها فلان الصغرى إما كانت موجبة كان الدوام واللاضرورية
 فيها سالبة والسالبة لا تدخل لها في إنتاج هذا الشكل وأما حذف الضرورية المخصوصة
 بالصغرى فلان الكبرى إذا لم يكن فيها ضرورية جاز انفكاك الأكبر عن كل ما ثبت له
 الأوسط لكن الأصغر مما ثبت له الأوسط فيجوز انفكاك الأكبر عن الأصغر فلم يتعد
 ضرورية الصغرى إلى النتيجة وأما ضم الدوام الكبرى فلان راجح البين أيضا فإن
 الكبرى حيث تدل على أن الأكبر غير دائم لكل ماهو الأوسط بالفعل والأصغر مما هو
 أوسط بالفعل فيكون الأكبر غير دائم له مثلا الصغرى الضرورية مع المشر وطية العامة
 تنتج ضرورية لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع المشر وطية الخاصة ضرورية لادائمة
 لانضمام الدوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منهما لان
 القياس لازم للنتيجة فلوان نظم القياس الصادق المقدمات منهما لزم صدق الملزوم
 بدون اللازم وأنه محال ومع العرفية العامة تنتج دائمة بحذف الضرورية التي هي
 قوله لما كان الأوسط مستديما أي مقتضيا له وأم الأكبر وهذا في العرفية العامة والخاصة
 قوله وإن كان في وقت هذا إذا كانت الكبرى عرفية خاصة مركبة قوله فيجوز انفكاك
 الأكبر نقول هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكا فلا ينتج هذا متحرك
 بالضرورة لان الحركة ان لفلك ليست بضروري قوله والأصغر مما هو أوسط مثل
 زيد كاتب بالفعل وكل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتب لا دائما فزيد
 متحرك الا صابع بالفعل لا دائما قوله لا يتألف منهما أي من الصغرى الضرورية
 والمشر وطية الخاصة

تخصيصاً بالصغرى منهما فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة ينتج دائمة لادائمة
بحذف الضرورة وعدم اللادوام فالقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منهما ايضاً والصغرى
الدائمة مع احدى العامتين ينتج دائمة ومع احدى الخاصتين دائمة لادائمة ولا يصدق
مقدمات القياس منهما ايضاً كما عرفت لا يقال ان شرطية العامة ان فسرت بالضرورة
مادام الوصف ينتج الصغرى الدائمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم في الكبرى
بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط مادام وصف الاوسط وما يدوم له وصف الاوسط
هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف
لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة
الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف
الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف من النتيجة فجاز ان لا يمتنع ضرورة الاكبر لانا
نقول وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكما تحقق الاصغر تحقق
ذات الاصغر ووصف الاوسط بالضرورة وكما تحقق ثابت ضرورة الاكبر فكما
تحقق الاصغر ثبت ضرورة الاكبر وهو المطلوب ثم اذك لو تأملت ادني تأمل
امكنك ان تستخرج نتائج الاختلاطات الباقية من الصابطة المذكورة وان اشكل
عليك شيء منها فارجع الى هذا الجداول تغف عليها مفصلة

قوله بالصغرى عنهما اي عن الضرورية والعرفية العامة قوله لا يتظم منهما اي من
الضرورية والعرفية الخاصة قوله فجاز ان لا يبقى ضرورة الاكبر تلت انتفاء الاوسط لفظاً
من النتيجة لا يوجب انتفاء عينه الموجب بالضرورة النتيجة وجود العيني لا وجود
اللفظي او الذهني قوله لانا نقول اذ جواب باختيار الشق الثاني واثبت للمقدمة
المنوعة اعني انتابها مع الضرورية ضرورة بقياس على هيئة الشكل الاول من
متصلتين قوله فارجع الى هذا الجدول هذا هو الشكل الذي تكون الكبرى فيه احد
الوصفيات الاربع وعدده اربعة واربعون شكلاً وقد حصل من ضرب اربعة هي
الوصفيات في احدى عشر غير الممكنتين اما اذا كانت الكبرى غير الاربعة فهو تسعة
وتسعون شكلاً وقد حصل من ضرب تسعة في احدى عشر

قال ولما الشك الثاني فشرطه بحسب الجهة امر ان احدهما صدق والدوام على
الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب والثاني ان لا يستعمل الممكنة
الامع الضرورية المطلقة ومع الكبرى من المشروطتين اقل يشترط في انتاج الشكل
الثاني بحسب الجهة امر ان كل واحد منهما احد الامرين الاول صدق الدوام على
الصغرى اي كونها ضرورية دائمة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة
السوالب وذلك لانه لو انفعالك انت الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي احدى
عشرة والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات
المشروطة الخاصة والوقتيّة لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين
والوقتيّة من السبع الباقية واخص الكبيريات السبع الوقتيّة واختلاط الصغريين اعني
المشروطة الخاصة والوقتيّة مع الكبرى الوقتيّة غير منتهج للاختلاف الموجب لعدم
الانتاج فانه يصدق قولنا لا شيء من المنخسف بمضي بالضرورة مادام منخسفا وفي
وقت معين لادائما وكل قمر مضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع امتناع السلب
بالامكان العام لصدق كل منخسف قمر بالضرورة ولوبدلنا الكبرى بقولنا وكل شمس
مضية في وقت معين لادائما امتنع الايجاب ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج
سائر الاختلاطات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال
الممكنة الامع الضرورية المطلقة او مع الكبيريين المشروطتين ومحصله ان الممكنة
ان كانت صغرى لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة والمشروطتين وان كانت كبرى
لم تستعمل الامع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة
قوله القضايا الست وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطتين والعرفيتين
قوله احدى عشر وهي العامتان والخاصتان والوقتيّتان والوجوديتان وامكنتان
والمطلقة العامة قوله السبع وهي الوقتيّتان والوجوديتان والمكنتان والمطلقة العامة
قوله الوقتيّة من السبع من قبل عطف على معموليها والجبر اس بمقدم
ولذا وقع في بعض النسخ والوقتيّة اخص من السبع الباقية قوله من السبع الباقية وهي
المطلقة والمكنتان والوجوديتان والوقتيّان واخصها الوقتيّة قوله الامع الضرورية المطلقة
فيخرج الدائمة المطلقة والمشروطتين فيخرج اختلاط الممكنة مع الدائمتين والعرفيتين

الصغرى لا تتنج مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى
وعدم كون الكبرى من الست المنعكسة السوالب فلا تستعمل الممكنة الصغرى مع
غير الضرورية بالثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثالث التي هي الدائمة والعرفيتان
لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت اشئ بالامكان مستورا عنه
دائما كقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شئ من الرومي باسود دائما مع امتناع
سلب الشئ من نفسه ولابد لنا الكبرى بقوانا ولا شئ من التركي باسود دائما مع
الايجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما
مع العرفية العامة فلان الدائمة اخص وعقم اخص يوجب عقم الاخص واما مع العرفية
الخاصة فاعدم انتاج العرفية العامة مع امكنة وعدم انتاج اللادوام ايضا لان الاصل لما
كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام موافقا لها في الكيف ولانتاج في هذا الشكل
من متفئين في الكيف ومتى لم تنتج العرفية الخاصة مع امكنة بجزئها يكون
العرفية الخاصة معها عقيمة اذا المعنى بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج احد
جزئها معها وبعد مانتاجها عدم انتاج جزئها معها ومن ههنا تسمعهم يقولون القياس
من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين اربعة اقيسة
فان كان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسيطة والاركتبت النتائج
وجعلت نتيجة القياس واما الثاني وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الامع
الضرورية المطلقة فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية
والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست
السوالب فلا تستعمل الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة
قوله السبع الغير المنعكسة السوالب وهي الوقتيان والوجوديتان والامكنتان والمطلقة
العامة قوله المنعكسة السوالب وهي الضرورية المطلقة والدائمة والشروطتان والعرفيتان
قوله لجواز ان يكون الثابت بيان ما ان الدوام لا يستلزم الضرورية ولا الامتنع ثبوته
بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز ان يكون المسلوب اه قوله امتنع الايجلب
وهو كل رومي تركي بالامكان العام بل الحق السلب وهو لا شئ من الرومي بتركي
قوله لان الاصل وهو العرفية العامة التي لم ينتج مع الصغرى الممكنة

وهو غير منتج لجواز ان يكون المطلوب من الشيء بالامكان ثابتا لعدائنا كقولنا كل
 رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع امتناع الساب وبد لنا
 الكبرى ولا شيء من الهندي بابيض بالامكان امتنع الايجاب قال والنتيجة دائما
 دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدم متية والافكالصغرى مخذ وفاضها قيد اللدوام
 واللاضرورة والضرورة اية ضرورة كانت اقول الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب
 مقتضى الشرطين اربعة وثمانون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي
 الحاصلة من ضرب احدى عشر صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط
 ثمانية امكنتين الصغرى مع الكبرى الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة
 والاضابطية في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احدى مقدم متية بان تكون
 ضرورة او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة
 ولا فالنتيجة كالصغرى بشرط حذف قيد الوجود اى اللدوام واللاضرورة ومنها
 وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفية او وقتية اما ان النتيجة كالمقدمة الدائمة او
 كالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض مثلا
 اذا صدق كل ج بالاطلاق ولا شيء من اب بالضرورة او دائما فلا شيء من ج اذا دائما
 والا فبعض ج بالاطلاق ونجعله صغرى الكبرى القياس هكذا بعض ج بالاطلاق
 ولا شيء من اب بالضرورة او دائما ينتج من الاول بعض ج ليس ببالضرورة او
 دائما وقد كان كل ج بالاطلاق هذا خلف او بعكس الكبرى الى لا شيء من ب اذا دائما
 لينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة للضرورة لو انعكست كنفسها
قوله في سبع كبريات الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة قوله والكبرى
 عطف على الصغرى اى الممكنة الكبرى اى اسقط امكنة العامة الصغرى مع
 الدائمة الكبرى او مع العرفية الخاصة وسقط امكنة الخاصة مع الدائم المذكورات وسقط
 اثنان مع الدائمة الصغرى او امكنتان الكبرى قوله في المطلقات اى غير الموجهات قوله
 والافتراض نجو كل ج بالاطلاق ولا شيء من اب دائما فلا شيء من ج دائما بان يفرض
 كل ج بى وكل ب بالاطلاق ولا شيء من اب دائما فلا شيء من بى اء فلا شيء من
 ج اء ومن ههنا يظهر اى يظهر ان الضرورية لا تنعكس كنفسها بل تنعكس دائمة

انتج الضرورية في هذا الشكل ضرورة فلما لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة على دوام
لا يقال المقدمتان اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة لان
الاولى اذا كان ضروري الثبوت لاختلاف الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون
احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مبانة ضرورية
فيكون نتيجة الطرفين ضرورية لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط
ضروري الثبوت لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الآخر
واللازم منه ان ذات احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس
بمطلوب بل المطلوب ان وصف احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر
ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور
لا شيء من الحمار بغرس بالضرورة وكل مركوب زيد فم من بالضرورة مع كذب قولنا
لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان واما
حذف قيد الوجود من الصغرى فلانها كانت كبرى بسيطة كان قيد وجودها
موافقا لها في الكيف وان كانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها لما ذكرنا ولا مع قيد وجودها
لان قيد الوجود اما مطلقان او ممكنان او مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل منها
واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى
ويظهر ايضا انه لو انتجت الممكنة في الصغرى الشكل الاول لا ينتج الضرورة في هذا الشكل
ضرورية بالخلف عصام قوله بمركوب زيد بالضرورة لان المحمول اعم حيثئذ فيصدق
الدائمة النتيجة وهي ليس بعض الحمار بمركوب زيد لكذب كل حمار مركوب زيد بالفعل
قوله لما ذكرنا من اتغاها في الكيف قوله لان قيد الوجود اي في المقدمتين مطلقان
ان كانتا مقيدتين بالادوام او ممكنتان ان كانتا مقيدتين بالضرورة او مطلقة او ممكنة
ان كانتا مختلفتين قوله في هذا الشكل عنها اي عن المطلقتين والمطلقة والممكنة لانها
لبست من الست المنعكسة السوالب قوله ان الدوام لا يصدق على الصغرى تخصيص
الصغرى بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والاف المقدر عدم صدق الدوام على شيء
من المقدمتين وان كان الاختلاف ان المذكور ان اخص من الاختلافات المشروطة مع
الضرورة الالهوتية مع الضرورية فلا يرد ان اخص الاختلافات المشروطة مع الضرورية

فلو كان فيها ضرورة لكانت اما الضرورة المشروطة والضرورة الوقتية او الضرورة المنتشرة واخيرا الاختلاطات من احدها ومن مقدمة اخرى الاختلاط من مشروطتين او من وقتية ومشروطة والضرورة فيها لم تتعد الى النتيجة اما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فيهما ضروري الثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الاخر ووصفه ويلزم منه المناقاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة مناقاة وصف احد الطرفين لمجموع ذات الطرف الاخر ووصفه وهو غير لازم واما في الاختلاط من الوقتية والمشرطة فلان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته وضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم تلزم منه الا ان ذات الاكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الاوقات واما ان وصف الاكبر ضروري السلب عن الاصغر فلا يلزم لجواز ان يكون لزوم ضرورة السلب ناشئا من اقتران الذات بالوصف نعم لو ظهر انعكاس المشرطة كنفسها تعدت الضرورة من الصغرى لكنه لم يتبين وان حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بتصحيح هذا الجـ_____دول

قوله من احدها اي من الضروريات الثلاث من جانب الصغرى وعن مقدمة اخرى وهي الوصفيات الاربع من جانب الكبرى **قوله** وبتتية صغرى ومشروطة كبرى **قوله** ذات احد الطرفين اهـ مثل كل ج ب بالضرورة مادام ج ولا شيء من ا ب بالضرورة مادام **قوله** ولا يلزم منه اي من المذكور من المشروطتين **قوله** بين المجموعين يعني مجموع ذات الاكبر ووصفه ينا في مجموع ذات الاصغر ووصفه **قوله** والمطلوب ضرورة لان المراد بالموضوع الذات بشرط الوصف وبالمحمول الوصف العنواني **قوله** فلا اي فلا يلزم من القياس المذكور **قوله** ظهر انعكاس اهـ اي لا يلزم المط منه كون ذات الاكبر بشرط الوصف ضروري السلب عن الاصغر ليس ليستلزم لان كون الوصف وحده ضرورة السلب من ذات الاصغر **قوله** تعدت لانه داي تقدير انعكاسها كنفسها ماد القياس الى هيئة الشكل الاول في النتيجة

هذا الجـ ولـ للقسم الثاني من الشكل الثاني

صغريات	نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة
المشروطة العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المشروطة الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
اللا دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
اللا ضرورة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوقتية	وقتية	وقتية	وقتية	وقتية
المنتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة	منتشرة
الممكنة العامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة
الممكنة الخاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة	ممكنة خاصة

قوله للقسم الثاني اي لا يصدق الدوام على احدى المقدمتين فيكون النتيجة كالصغرى ولعدم الشرط الثاني وهوان الاصغر اذا كانت ممكنة فلا بد ان يكون الكبرى ضرورية او مشروطتين كما مر فكان القياس من الممكنتين مع العرفتين عقيمة

قال وإما الشكل الثالث فشرطه فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربع والافكعكس الصغرى محذوفاعنه اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموم اليه ان كانت احدى الخاصتين اول شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرض ان زيدا راكب الفرس ولم يركب الحمار وعمر واراكب الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مركب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب عمر وفرس بالامكان العام لان كل ما هو مركوب عمر وحده اربعة ضرورة فلما يصدق مركوب عمر وبالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحته حتى يتعدي الحكم اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة لانعقاد ستة وعشرون اختلاطا وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع اولا تكون فان لم تكن احدى الوصفيات الاربع بل احدى التسع واذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها الدائمتان فتأمل قوله الذي ليس في مقدمته دوام اذا لم يصدق على الصغرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت احدى عشرة وايضا لم يصدق على الكبرى دوام بان لا يكون ضرورية او دائمة فبقيت من القضايا الست المنعكسة السوالب المشروطتان والوقتيتان فسقط منها الدائمتان فتأمل قوله على ما هو اوسط بالفعل على مذهب الاشيع وعلى مذهب الفارابي يجوز ان يكون الصغرى ممكنة لانه يكره حينئذ في الاكبر ايضا بان لم يندرج الحكم من الاوسط الى الاصغر قوله فلا يلزم من الحكم اذ وانما يلزم ذلك لو كان الاصغر مندرجا تحت الاوسط بالفعل قوله بالامكان فاذا لم يصدق باعم الجهات لم يصدق باخصها وهو بالفعل

كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كانت احدى الاربع فالنتيجة كعكس
الصغرى محذوف فاجته اللادولم ان كان العكس عقيدانه ومضموما اليه لادوام الكبرى
ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالبرى او كعكس الصغرى فبالطريقة
المذكورة من العكس والخلف والانتراض على ما سبق بيانها واما حذف لادوام عكس
الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامه مالبة ولا دخل لها في صغرى
هذا الشكل واما ضم لادوام الكبرى اليه فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل
نتائج اختلاطات القسم الثاني في هذا الجـ دول

قوله كانت جهة القسم تسعة وتسعين اختلاطا من ضرب القضايا الاحدى عشر
الصغرى في الكبريات التسع قوله كعكس الصغرى هذا القسم اربعة واربعون
اختلاطا حاصل من ضرب القضايا الاحدى عشر الصغرى في الكبريات الاربع
قوله محذوف فاعنها اللادوام اذ لم يتعرض محذوف الا لضرورة لان عكس الموجبة لا يبقى مع
اللا ضرورة فنذكر مصام قوله ان النتيجة كالبرى ان كان الكبرى من غير الوصفيات
الاربع قوله او كعكس الصغرى ان كان الكبرى من الوصفيات الاربع قوله
وتفصيل نتائج اختلاطات القسم الثاني اذ اى الضرورية والدائمة المشروطة العامة
والعرفية العامة والمشروطة والعرفية الخاصة الموجبة تنعكس حينئذ مطلقة فالنتيجة
كعكس الصغرى اى الجينية المطلقة وحذف قيد اللادوام من المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة ونضم جهة الكبرى مع الصغرى

هذا الجـ د ول للقسم الثاني من الشكل الثالث

الصغريات	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
الضرورة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
الدائمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
المشروطة العامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
العرفية العامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
المشروطة الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
العرفية الخاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية مطلقة
المطابقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية اللا دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوجودية اللا ضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
الوقفية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
المنشورة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة

قال وإما الشكل الرابع فيكون الناتج بحسب الجهة أمور خمسة الأول كون القياس
 قية من الفعلية الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على
 صوري الضرب الثالث والعرفي العام على الكبرى الرابع كون الكبرى في السادس
 من المنعكسة السؤال الخامس كون الصغرى في الثامن إحدى الخاصتين ولا الكبرى
 هما يصدق عليها العرفي العام **أقول** لا نتاج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة
 الأول كون القياس فيه من الفعلية حتى لا يستعمل فيه الممكنة أصلاً لأن الممكنة إما
 أن تكون موجبة أو سالبة وإما ما كان لا تنتج إما الممكنة السالبة فإما سيأتي في الشرط الثاني
 من وجوب انعكاس السالبة فيه وإما الممكنة الموجبة فلأنها إما أن تكون صغرى أو كبرى
 وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف إما إذا كانت صغرى فلم يصدق قولنا في الفرض
 المذكور كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع أن الحق السلب
 وصدق هذا الاختلاف مع حقيقة الإيجاب كثير كقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان
 وكل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة وإما إذا كانت
 كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب بالامكان الخاص
 مع امتناع الإيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيد بالامكان كان
 الحق الإيجاب الشرط الثاني أن يكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لأن إخص
 السؤال الغير المنعكسة هو السالبة الوقتية وهي إما أن تكون صغرى أو كبرى وإما ما كان
 لم تنتج إما إذا كانت صغرى فلم يصدق قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالتوقيت لادائما
 وكل ذي محق فهو قمر بالضرورة والحق الإيجاب وإما إذا كانت كبرى فلم يصدق
 قولنا كل منخسف فهو ذو محق بالضرورة ولا شي من القمر بمنخسف بالتوقيت
 لادائما مع امتناع السلب الشرط الثالث أن يصدق الدوام في الضرب الثالث على
 صغرة بان يكون ضرورية ودائمة والعرفي العام على كبراه بان يكون من القضايا
قوله محق باطل كردن ومحاق بضم الميم شبه آخر ماؤه والمحق عند أهل الهيئة عبارة
 عن اختلاف اجزاء سطح القمر في قبول النور في جهة مبني هو خلوج المواجهة عن أنوار
 الواقع عليه من الشمس لا بخلولة الأرض **قوله** بالتوقيت أي وقت التربع وهو وقت
 قع بينه وبين الشمس أربعة بروج **قوله** والعرفي العام المراد من العرفي العام القضايا

الست المنعكسة السوالب فانه لو انتفى الامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير
الضرورية والدة ائمة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت
الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب
ان تكون منعكسة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبيريات
السبع فلم يبق الا اختلاط الصغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واخص
الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا تنتج معها فلم تنتج البواني
وذلك لانه يصدق لاشي من المنخسف بمضي بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام
منخسفا لانه اوكل قمر فهو منخسف بالتوقيت لانه ائمة مع امتناع سالب القمر عن المضي
بالاضاءة القمرية واعلم ان البان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيهما
امتناع الايجاب حتي بازم الاختلاف لكن لم يظفر بصورة نقص تدل عليه الشرط
الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا المنعكسة السوالب لان هذا
الضرب انما يبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من
الشرطين احدهما ان تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما مرنت فيما سبق
وثانيهما ان يكون الكبرى الموجبة معها على الشرط المعتبر بحسب الجهة

الست المنعكسة السوالب وهي الضرورية والدة ائمة والعرفتان والمشروطة لكن العامة
احم من الخمسة الباقية فلجل ذلك فسر بقوله بان يكون من القضايا الست قوله وذلك
اي عدم انتاج المشروطة الخاصة مع الوقتية قوله مع امتناع اي مع امتناع قولنا بعض
المضي بالاضاءة القمرية ليس بقمر بامكان العالم لصدق نقيضه وهو كل مضي بالاضاءة
القمرية فهو قمر بالضرورة قوله انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب اه قال المحقق
التفتازاني والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سالب نتيجة سالبة فاذا اتى
بصورة امتناع السلب فقد تم المطول للخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة
موجبة وكبرى ما ينتج الموجبة من السوالب وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تبين
اخضع المقدمتين باطل لان هذه القاعدة انما تثبت باستقراء الجزئيات فلو ثبت
شي من الجزئيات بها كان دور التوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي
وبالعكس قوله خاصة وهي ان يكون سالبة مشروطة خاصة جزئية او مضمضة خاصة جزئية

في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وضرة انه اذا لم يصدق الدوام على صغراه يكون
كبراه من الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون كبرى الضرب السادس كذلك
الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق
عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس
النتيجة فلا بد ان يكون مقدما بحيث ان ابدلت احدى بهما بالاخري انتجتا سالبة خاصة
لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سالبة خاصة لو كان كبراه احدى
الخاصتين وصغراه احدى القضايا الست التي يصدق عليها العرفي العام اما اذا كانت
صغراه احدى الوصفيات الاربع فظاهر واما اذا كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة
حينئذ ضرورية لادائمة او دائمة لادائمة وهما اخص من العرفية الخاصة فيصدق في
النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب
ان يكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه
من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما
كان انتاجه انما يبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة
المستعملة فيه قابلة لالانعكاس وان يكون الموجبة مع عكسها على شرائط انتاج الشكل
الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين احدهما ان يكون السالبة احدى الخاصتين
قوله في الشكل الثاني لان الصغرى في الضرب السادس سالبة جزئية والسالبة
الجزئية لا تقبل الانعكاس الا اذا كانت احدى الخاصتين من قوله اذا لم يصدق الدوام لان
انتاج هذا الضرب بعكس الصغرى واذا عكس الصغرى يرتد الى الشكل الثاني
ولا يصدق على صغراه دائمة لانه سالبة والسالبة الجزئية لا تنعكس الا من الخاصتين واذا
لم يصدق على صغراه دائمة فلا بد ان يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب حتى
يكون منتج العدم الشرط وهو صدق الدوام على الصغرى والكبرى من الست المنعكسة
السوالب قوله فظاهر لان الشكل الاول اذا كانت صغراه احدى الوصفيات الاربع
وكبراه احدى الخاصتين ينتج خاصة وهو المطلوب ههنا قوله وهما اخص من الضرورة
والدائمة اخص من الوقتية الخاصة فظاهر واما الدائمة للدائمة اخص من العرفية الخاصة
لان في الدائمة للدائمة دوام بحسب الذات وفي العرفية الخاصة دوام بحسب الوصف

وثانيتها ان يكون الموجبة فعلية لان الصغرى الممكنة عقيمة في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها وكن القياس من الست المنعكسة السوالب والافمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والانعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والافعكس الصغرى محذوف عنه الدوام وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب اقول المنتج من الاختلاطات بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضربت الوجوهات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي الحاصلة من الصغريين الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع قوله وانما لم يذكر اي المص شروطا لضرب السابع لان الشرط الاول وهو كون القياس في الشكل الرابع من الفعليات قد علم في اخر فصل القياس حيث قال في المتن ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين قوله قد علم في فصل القياس حيث قال المناخرون اشترطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين وكان الاولى على هذا ترك اشتراط كون صغرى الثامن من احدى الخاصتين الا انه اعاد ذكره لبيان اشتراط كون كبراه ما يصدق عليه العرفي العام كما يظهر من ملاحظة دبله واماما قبل في وجه عدم الذكرو من انه يعلم مما ذكر في الثامن كما يظهر به قوله ومنه يظهر انه فلس بشي لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراط في الثامن حتى يظهر منه اشتراط في السابع قوله الاولين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية والثاني من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية قوله الضرب الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية قوله الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية

والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة
مع الست المنعكسة السوالب وفي السادس والثامن اثنا عشر يحصل من الصغريين
الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب وفي السابع اثنان وعشرون يحصل من
الكبريين الخاصتين مع الفعليات الاحدى عشرة والنتيجة في الضر بين الاولين
عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من الست المنعكسة
السوالب والافه مطلقه عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احد مقدميه
ضرورية او دائمة والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى
ضرورية او دائمة والافعكس الصغرى محذوف فاعنه اللادوام وبيان الكل بالبواهيم
المذكور في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع
كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس
النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة تتردد الى
الاشكال الثلاثة المذكورة بما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال بعينها
في السادس والسابع وبالعكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذه الجسد اول

قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله**
السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله** الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية **قوله** اثنا عشرة لان شرط
السادس والثامن ان يكون كبرا هما من القضايا الست المنعكسة السوالب وصغرا هما
احدى الخاصتين **قوله** في السابع من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية **قوله** والاى وان لم يكن القياس ضرورية ولم يكن من
الست المنعكسة السوالب وصدق ذلك بان يكون الصغرى من الست المنعكسة
السوالب فظاهرا والكبرى فيها مطلقة او الصغرى والكبرى كلاهما لا يكونان من
الست المنعكسة السوالب فالنتيجة في الجميع المطلقة العامة ولم يكن الصغرى ضرورية
او دائمة **قوله** من الطرق اى الطرق المذكورة وهي عكس الصغرى في السادس
بعد عكس الكبرى في السابع وعكس النتيجة بعد عكس الترتيب في الثامن

[illegible]

جدول نتائج الضرب السادس من الشكل الرابع

صغريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
مشروطة خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	دائمة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة

جدول نتائج الضرب السابع من الشكل الرابع

كبريات	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	صغريات	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	لادائمة	ضرورية	ضرورية	لادائمة	حينية
دائمة	لادائمة	دائمة	دائمة	لادائمة	حينية
دائمة	لادائمة	دائمة	مشروطة عامة	لادائمة	حينية
مشروطة عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	لادائمة	حينية
عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	لادائمة	حينية
مشروطة خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	مطلقة عامة	لادائمة	حينية
عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	وجودية لادائمة	لادائمة	حينية
	عرفية خاصة	عرفية خاصة	وجودية لادائمة	لادائمة	حينية
	عرفية خاصة	عرفية خاصة	لا ضرورية	لادائمة	حينية
	عرفية خاصة	عرفية خاصة	وقتي	لادائمة	حينية
	عرفية خاصة	عرفية خاصة	منتشرة	لادائمة	حينية

جدول نتائج الضرب الثامن من الشكل الرابع

قال الفصل الثالث في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من اتصالات والمطبوع منه ما كانت الشرطية في جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فيه لانه ان كان تالياني الصغرى مقدماني الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليانيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدم ما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدم ما في الصغرى تالياني الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحملات من غير فرق مثال الضرب الاول كلما كان ا ب فيج ء وكلما كان ج ء فه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز اقول ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات بل ما يتركب من الحملات المحضة سواء يتركب من الشرطيات المحضة او من الشرطيات والحملات واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حماية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من متصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحدة منهما وهو المقدم بكماله واما في جزء غير تام منهما اي جزء من المقدم والتالي واما في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه ثلثة اقسام لكن القريب بالطبع منها الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط هو المشترك بينهما ان كان تالياني الصغرى مقدماني الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان ا ب فيج ء وكلما كان ج ء فه ز كلما كان ا ب فه ز وان كان تاليانيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان ا ب فيج ء وليس البته اذا كان ه ز فيج ء فليس البته اذا كان ا ب فه ز وان كان مقدم ما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان ج ء فاب وكلما كان ج ء فه ز فقد يكون اذا كان ا ب فه ز وان كان مقدم ما في الصغرى وتالياني الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان ج ء فاب وكلما كان ه ز فيج ء فقد يكون اذا كان ا ب فه ز وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحملات من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكاية الكبرى وفي قوله هو المقدم بكماله مثل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسمنا ينتج كلما كان هذا انسانا كان جسمنا ومثل كما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان الحيوان ماشيا كان سالكا للطريق ينتج كلما كان هذا انسانا كان ماشيا وسالكا للطريق

الثاني اختلاف مقد متية في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عند ضروريها
 الا في الشكل الرابع فان ضروريه ههنا خمسة لان انتاج الضروريات الثلاثة الاخيرة بحسب
 تركيب السالبة وهو غير معتبر في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكمية والكيفية
 فيكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة
 كلية وعلى هذا القياس قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه
 ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقد متين كقولنا دائما ما كل اب او كل ج مودائما
 اما كل ه او كل ه ز ينتج اما كل اب او كل ج ه او كل ه ز لا متناع الخلوا الواقع من مقد متي
 التاليف وعن احدى الاخرين فينعتقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين
 الحملتين معتبرة ههنا بين المتشاركين اقول القسم الثاني من الاقترايات الشرطية
 ما يتركب من منفصلتين وهو ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام
 منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احد بهما غير تام من الاخرى لان
 المطبوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقد متين وشرط انتاجه
 ايجاب المقد متين وكلية احد بهما وصدق منع الخلوا عليهما كقولنا دائما ما كل اب
 او كل ج مودائما اما كل ه او كل ه ز ينتج دائما ما كل اب او كل ج ه او كل ه ز لا متناع
 خلوا الواقع من مقد متي التاليف وهما كل ج ه وكل ه ه واحد من الاخرين اي

قوله الى غير ذلك من ايجاب الصغرى وكلية احد من المقد متين في الثالث وايجاب
 المقد متين مع كلية الصغرى واختلفا فهما بالكيفية مع كلية احد هما شرط في الرابع قوله فان
 ضروريه فيه اي فيما يتركب الشكل الرابع من الشرطيات المتصلة قوله هاتي هذا القياس
 فالشكل الاول ينتج المطالب الاربعة والثاني لا ينتج الا السلب الكلي والسار الجزئي
 والثالث لا ينتج الا الجزئي والرابع لا ينتج الموجبة الكلية وينتج الثلاثة الاخيرة قوله الى
 ثلاثة اقسام الاول كقولنا دائما ما ان يكون اب او ج مودائما ما ان يكون ج ه او ه ز
 والثاني كقولنا دائما ما كل اب واما كل ج مودائما ما كل ج ه واما كل ه ز الثالث كقولنا
 دائما ما كلما كان اب فـ ه واما كلما كان اب فـ ه زودائما ما كل ه ز واما كل ه
 ز واما كل ج ه فـ ه ز واما كل ج ه فـ ه ز واما كل ج ه فـ ه ز واما كل ج ه فـ ه ز
 او حقيقتين او متخالفتين

كل ا ب وكل ء ز فانه لما كانت المقدمتان ما نعني الخلو وجب ان يكون احد طرفيه
كل واحد منهما واقعا في الواقع والاخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير
المشارك او الطرف المشارك فان كان الطرف الغير المشارك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان
الطرف المشارك فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الطرف المشارك فيجتمع الطرفان
المشاركان على الصدق ويصدق نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة والطرف
الغير المشارك وهو الجزء الثالث منها فالواقع لا يخلو عن نتيجة لتاليف وعن
الطرفين الغير المشاركين وينعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين
المشاركين ويعتبر فيهما ان يكون على شرائط الانتاج المعبرة بين الحمايتين قال
القسم الثالث ما يتركب من العملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت العملية كبرى
والشركة مع التالي المتصلة ونتيجته متصلة بمقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف
بين التالي والحملة كقولنا كلما كان ا ب فكل ج ء وكل ء ينتج كلما كان ا ب فكل ج ء
وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعبرة بين الحمايتين معتبرة ههنا بين التالي
والحملة اقول القسم الثالث من الاقيسة الشرطية ما يتركب من الحماية والمتصلة
والحملة فيه اما ان تكون صغرى او كبرى واياها ما كان فاما شارك لها اما التالي
المتصلة او مقدمها فهذه اربعة اقسام الا ان المطبوع منها ما كانت الحملة كبرى
والشركة مع التالي المتصلة وشرائط انتاجها يجب المتصلة والنتيجة متصلة مقدمها
مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحملة كقولنا كلما كان ا ب فجم ء وكل
ء ينتج كلما كان ا ب فجم ء لانه كله اصدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحملة اما
قوله المقدمتان ما نعني الخلو اي بالمعنى الاصم يشتمل الحقيقية ايضا قوله نتيجة
التاليف او اي النتيجة الحاصلة من الطرفين المشاركين يصدق عليهما انها جزء
النتيجة للمقدمتين قوله الغير المشاركين ولا يخفى ان انتاج جميع الاشكال فيه نظري
فما قيل ان انتاج الشكل الاول بديهي لا يصح في هذا القسم قوله الاشكال الاربعة
فالاول كقولنا كل ا ب وكلما كان كل ب ج فكل ء ء والثاني كقولنا كل ا ب وكلما
كان كل ج ب فكل ء ب والثالث كقولنا كلما كان ا ب فجم ء وكل ب ء والرابع هو المطلوب
قوله مقدم المتصلة اي صغرى القياس المركب من متصلتين من الشكل الاول

صدق التالي فظاهر واما حديق الحملية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالي مع الحملية صدق نتيجة التاليف فكلمة صدق المقسم صدق نتيجة التاليف وهو المطلب وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحملية والشرائط المعبرتين بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالي والحملية قال القسم الرابع لما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحد من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما ع واما ب فكل ج ط وكل ج ط ينتج كل ج ط صدق احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا ماب واما ع واما د وكل ج ب وكل ج ط وكل ج ز ينتج كل ج ا ماب واما د واما ط واما ز لما مر الثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن الحملية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع اخرهما كقولنا ا ماب لكل ج ب وكل ج ب بنتج ا ماب او كل ج ب لا متناع خلو الواقع من مقدمتي التاليف ومن الجزاء الغرض اشارك اقول رابع الاقسام ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو قسمان لان الحمليات اما ان تكون بعدد اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسمة ليست بحاصلة لجزاؤكوبها اكثر عددا من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ولنفرض ان كلواحدة من الحمليات تشارك جزءا واحدا من اجزاء الانفصال وحيثئذ اما ان يكون التاليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال متحد في النتيجة او مختلفة فيها اما اذا كانت نتائج التاليفات واحدة فهو القياس المقسم وشروطه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو وحققيقة كقولنا كل ج ا ماب واما ع واما د وكل ب ط وكل

قوله صدق التالي فظاهر لان التالي لازم لمقدم فاذا صدق المقدم صدق التالي قوله تكون صادقة وثبت الصغرى وهي كلما صدق مقدم المنفصلة صدق التالي مع الحملية قوله جزءا واحدا اي يشترك كل واحد من الحمليات كل واحد من اجزاء الانفصال قوله واجزاء الانفصال متحد سواء كانت متحدة بالهيئة او مختلفعة مانعة الخلو وخلفية والمراد بمائعة الخلو ما هو بالمعنى الاخص لتالي عنى من قوله حقيقة عصام قوله كقولنا كل ج زما

حظ وكل حظ ينتج كل ج ط لانه لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال والنتيجة صادقة في
 نفس الامر فاي جزء يفرض صدقة من اجزاء المنفصلة يصدق ما يشاركه من الحملات
 : وينتج النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة فليكن المنفصلة مانعة
 الجواب كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ج ا ما ج
 واما ط واما ز لما مر من وجوب صدق احد اجزاء الانفصال ولنفرض العملية واحدة
 الثاني ان يكون الحملات اقل من اجزاء الانفصال ولنفرض العملية واحدة
 والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة الحماية مع احدهما كقولنا ا ما كل ا ط
 او كل ج ب وكل ب د ينتج ا ما كل ا ط او كل ج د لان المنفصلة لما كانت مانعة الخلو وجب
 صدق احد جزئيهما فالواقع منهما اما الجزء الغير المشارك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء
 المشارك فيصدق مع العملية وهما مقدمتا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء
 الاخر من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزئيهما قال القسم الخامس ما يتركب من
 المتصلة والمنفصلة والاشتراك ا ما في جزء تام من المقدمتين او غير تام منهما وكيف
 ما كان فالمطبوع منهما اما كانت المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى مثال الاول قولنا كلما
 كان ا ب فـ ج د واما ا ما كل ج د او ه زمانة الجمع ينتج دائما اما ان يكون ا ب او ه زمانة
 الجمع لاستلزام امتناع الجمع مع اللازم دائما وفي الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي
 الجملة ومانعة الخلو تنتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فـ د يستلزم نقيض الاوسط الطرفين
 واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فـ كل ج د واما ا ما
 كل د ه او ه زمانة الخلو ينتج كلما كان ا ب فـ ا ما كل ج د او ه ز ا قول آخر اقسام
 الاقترانيات الشرطية ما بتركب من المتصلة والمنفصلة والشرطة بينهما ا ما في جزء
 تام منهما او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى
 فهذه اقسام ثلاثة اقتصر المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين
 ب واما ه كما يقال كل جسم ا ما حيوان او انسان او رومي وكل حيوان حساس وكل
 انسان ضاحك وكل رومي ابيض ينتج كل جسم ا ما حساس او ضاحك او ابيض قوله
 فليكون المنفصلة مانعة الخلو ما هو المعنى الاعم اشتمل الحقيقة ايضا لظهور اناج
 الحقيقة وينبغي بقائه بالمعجزة ائلا يوهى ان الاجاب ليس بشرط في هذا التسمي عصام

لان المتصلة فيهما اما ان تكون صغرى او كبرى لكن المطبوع منهما ما يكون المتصلة
صغرى والمنفصلة منجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين
فالمتصلة اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة الجمع كقولنا كلما كان اب نج
ودائما او قد يكون اما ج او هـ مانعة الجمع ينتج دائما او قد يكون اما اب او هـ ز لان ج
لازم لاب وهـ ز ممنوع الاجتماع مع ج وكليا كان او جزئيا فيكون هـ ز ممنوع الاجتماع
مع اب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة يستلزم امتناع
الاجتماع مع الملزوم دائما او في الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينتج
قد يكون اذا لم يكن اب فهـ ز لان نقيض الاوسط وهو نقيض ج يستلزم طر في
النتيجة اعني نقيض اب وعين هـ ز اما انه يستلزم نقيض اب فلان نقيض اللازم
يستلزم نقيض الملزوم واما انه يستلزم عين هـ ز فلمنع الخلو بين ج وهـ ز وكل امرين
بينهما منع الخلو يستلزم نقيض كل واحد منهما عين الاخر على ما مر في تلازم
الشرطيات وان استلزم نقيض الاوسط للطرفين انتج من الشكل الثالث ان نقيض
اب قد يستلزم عين هـ ز وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير
تام من المقدمتين وليكن المنفصلة مانعة الخلو كقولنا كلما كان اب فكل ج
ودائما ما كل هـ او هـ ز ينتج كلما كان اب فاما كل ج هـ او هـ ز لانه كلما فرض اب كان
ج هـ فالواقع حينئذ من المنفصلة اما كل هـ او هـ ز فان كان هـ فالواقع على تقدير اب
كل ج هـ وكل هـ وهما يستلزمان كل ج هـ وان كن هـ ز فعلى تقدير اب يكون الواقع
اما كل ج هـ او هـ ز وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الاقترانيات الشرطية واما بيان
تفاصيلها فهو مما لا يليق بالمختصرات قال الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو
مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما ورفع ليازم وضع
الاخر او رفعه ويجب ايجاب الشرطيات ولزومية المتصلة وكتبها او كلية الوضع او الرفع
ان لم يكن وقت الاتصال وانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع اقول قد مر ان القياس
الاستثنائي ما يكون عين النتيجة او نقيضها اما مذكورة اية بالفعل فانه كورفية من
قوله انتج من الشكل الثالث بان يقال كلما وجد نقيض ج هـ وجد نقيض اب وكما
وجب نقيض ج هـ وجد عين هـ ز وقد يكون اذا وجد نقيض اب يوجد عين هـ ز وهو المطلوب

النتيجة ونقيضها اما مقدمة من مقدمة ما ته وهو محال والالزام اثبات الشمس بنفسه او
بنقيضه او جزء من مقدمته والمقدمة التي جزءها قضية تكون شرطية والاخرى على طبيعة
: فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من مقدمتين يكون احدهما شرطية والاخرى
وضعية اي اثبات لاحد جزئيها او رفعه اي نفيه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزواج ينتج انه
فرد ففي المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع في المنفصلات ينتج الوضع الرفع
وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط احدها ان يكون الشرطية موجبة فانها
لو كانت سالبة لم تنتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة سلب اللزوم او
لعناد وان لم يكن بين امرين لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدهما وعدمه وجود الاخر
او عدمه وثانيها ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة
لان العلم بصدق الاتفاقية او كذبها موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او كذبها فلو
استفيد العلم بصدق احد الطرفين او بكذبها من الاتفاقية يلزم الدور وتالها احد
الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائي اي كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى
بالامران احتمل ان يكون اللزوم والعناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع اخر
فليلزم من اثبات احد جزئي الشرطية ونفيه ثبوت الاخر وانتفاؤه اللهم اذا كان
وقت الانصالي والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعته فانه ينتج القياس
حينئذ ضرورة كقولنا ان قد مزيد في وقت الظهر مع عدمه واكرمه لكنه قد مع عدمه وفي
ذلك الوقت فاكرمه والمراد بكلية الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع الازمته فقط
بل هو مع جميع الاوضاع التي لاتتافي وضع المقدم فاذا انلنا قد يكون اذا كان ا ب مع
وكان ا ب واقعا دائما يلزم بمجرد ذلك تحقق ج في الجملة وانما يلزم ذلك لو كان
ا ب كما وقع دائما واقعا مع جميع الاوضاع التي لاتتافي ا ب واس يلزم من وقوعه دائما
قوله والثالثها الاول الى ان يقال ثالثها احد الامور الثلاثة اكلية الشرطية او كلية الاستثناء
او اتحاد وقت الاتصال والانفصال ووقت الوضع والرفع مصام الدين .

وقوه مع جميع الاوضاع الغير المتنافية لجواز ان يكون له وضع غير منافي ولا يكون له
تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع او الرفع منتج وهو انما يصح لو قسروا
الشرطية الكلية بما يكون اللزوم او العنادية متحققا مع جميع الاوضاع المتحققة في نفس
الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المعبرة ولو لم يكن كذلك
بل هي مفسرة بتحقيق اللزوم او العناد على الاوضاع الغير المنافية للمقدم فيجوز
ان يكون اللزوم في الجزئية للشرط لا يوجب ابداه مع وجود الملزوم دائما وحينئذ لا يلزم
وجود اللازم لعدم تحقق وضع الملزوم مع اللازم وشرطه لان تغايرهما دائما كما يصدق
قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا من الشكل الثالث
والواجب موجودا دائما ولا يلزم منئذ ان يكون الجزء موجودا في الجملة لان اللازم ههنا
انما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع اصلا قال
والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء معين المقدم ينتج عين التالي
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والابطال اللزوم دون العكس في شيء منهما
لاحتمال كون التالي اهم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء
عين اي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج
عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع
الاجتماع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون
الجمع **اول** الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي او متصلة او منفصلة فان كانت
متصلة انتج استثناء معين مقدمها عين التالي واللازم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل
اللزوم واستثناء نقيض تابعها نقيض المقدم واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل
اللزوم ايضا دون العكس في شيء منهما اي لا ينتج استثناء معين التالي دون المقدم ولا
استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اجواز ان يكون التالي ادم من المقدم فلا يلزم من
وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم وان كانت منفصلة فان كانت
حقيقية انتج استثناء معين اي جزء كان نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء
نقيض اي جزء كان عين الآخر لامتناع الخلو منهما فيكون لهما اربع نتائج اثنتان باعتبار
استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء النقيض كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجيا

وفرد الكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوجة لكنه ليس بشيء فهو فرد
 كونه ليس بفرد فهو زوج وأن كانت مانعة الجمع أنتج القسم الأول فقط أي استثناء
 حين تأتي جزء كان نقيض الآخر لا متناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء نقيض شيء
 من جزئها عين الآخر لجواز ارتفاعهما فيكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين
 نقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجر الكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر
 فهو ليس بشجر وأن كانت مانعة الخلوات أنتج القسم الثاني فقط أي استثناء نقيض أي
 جزء كان عين الآخر لا متناع ارتفاعهما ولا ينتج استثناء عين شيء من جزئها نقيض
 الآخر لا يمكن اجتماعهما فيكون لها أيضاً نتيجتان بحسب استثناء النقيض كقولنا إما
 أن يكون هذا الشيء لاشجراً أو لا حجر الكنه شجر فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجر
قال الفصل الخامس في لواحق القياس وهي أربعة الأول القياس المركب وهو
 ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم نتيجة منها ومن مقدمة أخرى
 نتيجة أخرى وهلم جرا إلى أن يحصل المطلوب وهو ما موصول النتائج كقولنا
 كل ج ب وكل ب فكل ج ثم كل ج ع وكل ع فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا فكل ج هـ وأما
 مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب ع وكل ع ا وكل ا فكل ج هـ **أول القياس**
المركب قياس مركب من مقدمات فوق اثنين ينتج مقدمات منها نتيجة وهي
مع المقدمة الأخرى ينتج أخرى وهلم جرا إلى أن يحصل المطلوب وذلك إنما
يكون إذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدّماته أو أحدهما إلى كسب بقياس
آخر كذلك الحال ينتهي الكسب إلى مبادئ البدئية فيكون هناك قياسات مترتبة
محصلة للمطلوب ولهن اسمى قياساً مركباً فإن صرح نتائج تلك القياسات يسمى
قوله مقدمات فوق اثنين يصدق ظاهراً على قياس مركب من مقدماتين ينتج نتيجة
شيء مع المقدمة الأخرى المطلوب وتاويله أن المراد وهلم جرا أن احتياج إلى الجزء ثم جعل
الموصول النتائج قياساً مسامحة لكونه في صورة القياس الواحد وعده يلحق بالقياس
لا يفيد وجعل الموصول كك لا يخلو من بعد إلا أنه بعد الفصول لعدم انقائات بينهما
في المال عصباً قوله بقياس آخر كذلك أي المنتج للمطلوب يحتاج مقدّماته أو أحدهما
إلى كسب بقياس آخر قوله ولهذا أي لأجل أنه مركب من قياسات كثيرة

موصول النتائج لوصول تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب ع فكل ج ع
ثم كل ج ع وكل ع ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه وان لم يصير ح بها مسمى
مغصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراد من جهة المعنى
كقولنا كل ج ب وكل ب ع وكل ع ا فكل ج ه قال والثاني قياس الخلف وهو إثبات
المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها
مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على انه محال
فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب اقول قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بابطال
نقيضه وانما مسمى خلفا اي باطلا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير
عدم حقيقة المطلوب وهو مركب من قياسين احدهما اقترااني من متصلة وحملية
والاخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل ج ب فنقول لو لم يصدق ليس كل
ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب فانفرض ان ههنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي
كل ب ان جعلها كبرى المتصلة وهو القياس الاقترااني لينتج لو لم يصدق ليس كل
ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي ونستثني نقيض
التالي فنقول لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب
وهو المطلوب قال الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل اوجود وفي اكثر جزئياته
كقولنا كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك
وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه المثابة كالمساح اقول الاستقراء
هو الحكم على كل اوجود وفي اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما ويسمى استقراء
قوله لانه باطل في نفسه ولانه يتمسك فيه بملاحظة الباطل واحتياط ويسمى ما يقابله
القياس المستقيم ولهذا قيل الظاهر انه يسمى خلفا لانه لا ياتي سالكه المطلوب من قد امة
بل من خلفه حيث يتمسك فيه بنقيضه الذي هو كالخلف بالنسبة الى القدام عصام
قوله على كل وهذا معنى قولنا الاستقراء هو الاستدلال بثبوت حكم للجزئي على
ثبوت ذلك الحكم على الكل فالحكم الجزئي دليل والحكم على الكل دليل
قوله مقدمات لا شراك الجميع في حكم واحد لان القياس المقسم هو ان يتفق جميع

لان مقدماته لا تحظى بالاشتغال الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك ~~في~~ الاسفل
 متد المصغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود
 جزئي اخر لم يستقر ويكون حكمه مخالفا لما استقرى كالتمساح في مثالنا ذلك **قال**
 الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي اخر معنى مشترك بينهما
 كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران
 وبالتقسيم غير البردين النفي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التاليف او كنه او كذا
 والاخير ان باطلان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير من
 العلة وماثر الشرائط المتساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم فالحصر ممنوع
 لجواز علة غير المذكور وبتقدير تسليم علة المشترك في المقس عليه لا يلزم عايته
 في المقس لجواز ان يكون خصوصية المقس عليه شرط للعلة او خصوصية المقس
 مانعة عنها **قول** التمثيل هو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي اخر معنى
 مشترك بينهما والفقه عيسونه قيا ما والجزئي الاول فرما والثاني اصلا والمشارك
 علة وجامعا كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه
 مؤلف وهذه العلة موجود في العالم فكون العالم حادثا كالبيت واثبتوا عليه
 المشترك بوجهين احدهما الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا وهد ما كما
 يقال الحدوث دائر مع التاليف وجودا وعد ما اما وجودا ففي البيت واما عدم ما ففي
 الواجب تعالى والدوران اية كون المدار علة للحدوث فيكون التاليف علة للحدوث
 وثانيهما السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف اصل وابطال بعضها ليتعين الباقي
 للعلة كما يقال علة الحدوث في البيت اما التاليف او الامكان والثاني باطل بالتخلف
 لان صفات الواجب تعالى ممكنة وايستخا دنة فتعين الاول والوجهان ضعيفان
 اما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي لها مدار لمعلول
 مع انه ليس بعلة واما السبر والتقسيم فلان حصر العلة في الاوصاف المذكور
 مقدماته في نتيجة واحدة ومع كون العمليات متساوية بالاجزاء الانفصال في العدد **قول**
 السبر والتقسيم في قاموس السبر امتحان غور الجرح وغيره والمرد امتحان اوصاف
 الاصل في منها يصلح لعلة الحكم

ممنوع لان التقسيم ليس من رد ايدى النفي والاثبات فجاز ان يكون العلة غير مذكورة
ثم مع تسايم صحة الحضر لا تسام ان المشترك اذا كان عامة في الاصل فيلزم ان يكون
علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطا للملية او خصوصية الفرع مانعة
عنها قال واما الخاتمة ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات
اما اليقينيات فست اوليات وهي قضايا تصورات فيها كافي في الجزم بينهما كقولنا الكل
اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها بقرى ظاهرة وباطنة كالحكم بان
الشمس مضيئة وان لناخو فاو غضبا ووجرات وهي قضايا يحكم بها لمشاهدة تكرر مفيدة
لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للاسهال وحديثات وهي قضايا يحكم
بها الحدس قوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها
لكثرة الشهادات يفيد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ ولها كالحكم بوجود مكة
وبعداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم
الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة دلى الغبر وقضايا قياساتها معها
وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور وحدها كالحكم بان الاربعة
زوج لا تقسامها بمتساويين اقول كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقيسة كذلك
يجب على المنطقي في مواد الكلية حتى يمكن الاحتراز عن الخطا في الفكر من جهتي
الصورة والادومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع
اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقاد مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال
فبالقيد الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب وبالثالث اعتقاد المقاد
اما اليقينيات فضروريات وهي مواد اول في الاكتساب ونظريات اما الضروريات فست
لان الحكم بصدق القضايا اليقينية اما العقل او الحس والمركب منهما لا ينحصر
المدرک في الحس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل بمجرد
تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم بمجرد تصورهما سميت تلك القضايا اوليات
قوله واما الخاتمة عطف على قوله واما المقالات فثلث مبر جايل قوله بمجرد
تصورها يعني ههنا واسطة بين القضايا الأولية وبين قضايا قياساتها معها وهي القضية

نقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن حكم العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة
 ثلاثين لا ينبغي تلك الوساطة من الذهن عند تصورهما والالم يكن تلك القسما
 ضمادى اول ويسمى قضايافايناساتها معها كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة
 والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال وترتب في ذهنا ان الاربعة منقسمة
 بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها معها في الذهن وان كان
 الحاكم هو الحس فهي المشاهدات فان كل من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم
 بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا
 خوفا وفضبا وان كان مركبا من الحس والعقل فالحس اما ان يكون حس السمع او
 غيره فان كان حس السمع فهي المتواترات وهي قضايافالحكم العقل بها بواسطة السماع
 من جملة كثير احال العقل تواطؤهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ومبلغ
 الشهادات غير منحصر في عدد بل الحاكم بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس
 من عين عدد المتواترات وهو ليس بشيء وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل
 في الجزم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتاج فهي المجربات كالحكم
 بان شرب السموم يمسهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتج الى تكرار المشاهدة
 فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته النورية
 بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحس هو سرعة الانتقال من
 المبادئ الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعه عنها الى
 المطالب فلا به فيه من حركتين بخلاف الحس من اذلا حركة فيه اصلا والانتقال فيه
 ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه آني الوجود وحقائقه
 الحدسية التي لا يكون للحس دخل فيها اى في القضية التي يحكم العقل بواسطة
 القضايا المرتبة التي لا يكون لازمة لهذه القضية لكنها يحصل بسهولة وانما قلنا
 بسهولة اذ لو حصلت بصعوبة يكون المطلوب نظريا قوله خوفا وفضبا الخوف
 هو الفرع الذي هو كيفية نفسانية يتبعها حركة الروح الى داخل خوفا من
 الموتى ايمائتخيلا او واقعا والغضب هو كيفية نفسانية يصحبها حركة الروح الى
 خارج البدن طلبا للانتقام

أن يسمع المبادئ ~~الموجبة~~ فيحصل المطلوب فيه والمجربات والحديثيات
 ليست بحجة ~~هي~~ النظر لجواز ان لا يحصل له الحدس او التجربة المفيد ان للعلم
 به ~~هو القياس~~ المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو مالم ي وهو الذي
 يكون الحدس الاوسط فيه دلة للنسبة في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل
 متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واما اني وهو الذي تكون الحدس الاوسط فيه دلة
 للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن
 الاخلاط **اقول** في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء
 كانت ابتداء او هي الضروريات الست او بواسطة وهي النظريات والحدس الاوسط
 فيه لابد ان تكون دلة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك دلة لوجود
 تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لي لانه يعطي اللبية في الذهن والخارج كقولنا
 هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاط
 كما انه دلة لثبوت الحمى في الذهن كذلك دلة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن
 كذلك بل لا يكون دلة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيد انية النسبة في
 الذهن دون لميتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط
 فالحمى وان كانت دلة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا انها ليست دلة في الخارج
 بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهي قضايا يحكم بها
 لاعتراف جميع الناس لمصلحة عامة او رقة او حمة او انفعالات من عادات وشرائع
قوله ان يسمع سمع لي راي اي عرض قوله في عبارته مساهلة اي عبارة المصنف تقتضي
 ان يكون البرهان عبارة عن القياس المؤلف من الضروريات الست مع ان البرهان عبارة
 عن الضروريات الست والنظريات وهما اليقينيات قال التفتازاني مقدمات البرهان
 لا تجب ان تكون من الضروريات الست المنتهية اليها فمراد المصنف ان القياس
 الذي مواد الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدمة ضرورية
 امكسبتة او مختلفتين يسمى برهانا وما يقال ان البرهان لا يتألف من الضروريات
 فمعناه انه لا يتألف الا من القضايا بكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في
 انفسها او ممكنة او وجودية وسواء كانت بنهية امكتسبة

واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة منتهى موموم و مراعات الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة ايضا بحسبها ومسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم فنسني عليها الكلام لانه فعه كتسايم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذه ينسمى جدلا والغرض منه اقتناع القاصر عن درك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الامر سماوي او من يدعقل ودبن كالمخبريات من اهل العلم والزهد ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان بطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذه ينسمى خطاوية والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر له ين ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر فيها نائرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر يا قونية سيالة والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها ينسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب ووهيمات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم بما وفقته العقل في مقد مات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها ينسمى مفسطة والغرض منه افحام الخصم **اقول** من غير اليقينيات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس ومسب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طبائعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمودة واما ما فيهم من الجسة كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كقبض ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحة عند غيرهم او من شرائع واداب كالامور الشرعية وغيرها وربما يبلغ الشهرة بحبث بلبس بالاوليات ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض بنفسه خالصة عن جميع الامور المعاصرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم

وأرد بهم وكل اهل صنعة اخصام مشهورات بحسب اصناف عايتهم ومنها الاسلاميات وهي
 قضايا تسلم من الخصم وينتهي عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسامة فيما بينهما
 خاصة او بين اهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على
 وجوب الزكاة في حلالي اللغة بقوله عليه السلام في الحلبي زكاة فلوقال الخصم
 هذا خبر واحد فلا نسلم انه حجة فيقول له قد ثبت هذا في دلم اصول الفقه ولا بد ان
 تأخذ ههنا مسلما والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جداول والغرض
 منه الزام الخصم واقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات
 وهي قضايا تؤخذ من يعتقدها امالا مرساوي من المعجزات والكرامات كالانبياء
 والاولياء وما لا اختصاصه بمزيد مثل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة جد في تعظيم
 امر الله والشفقة على خلق الله تعالى ومنها المظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل
 حكما راجحا مع تجويز نقيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو
 سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابية والغرض منه ترغيب
 الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يغفاه الخطاباء والوعاظ ومنها
 المخيلات وهي قضايا يخيل بها فتنائر النفس منها قبضا وبسطا فتتفرقا وترغب كما اذا
 قيل الخمر يا قوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهودة
 انقبضت النفس وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال
 النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف وينشد
 بصوت طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة

قوله الحلبي بيراية والحلي بالضم والتشديد جماعة صراح قوله المظنونات اذا المظنونات
 تطلق بمعنىين احدهما الحكم الذي لا يكون جازما وهذا الظن هو الذي يحكم به
 لمتابعة الظن واثبات الحكم الذي يكون بازاء اليقين وهو شامل للجهل المركب
 والظن الصرف واعتقاد المقلدين والمعنى بالظن ههنا هو الاول قوله مرة بالضم تلخ
 قوله مهوعة التهويج بقي آردن قوله ترهيب ترسانيدن قوله على وزن لطيف قال
 المحقق التفتازاني الوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العبد
 والمقدار بحيث تجده النفس من ادراكها لانه مخصوصة يقال لها الذوق واشاد شعر خواندني

وانما قيل بالامور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات اليها يكاد يشبه كما اذا
 حكم بحسن الحسيناء وبيع الشوهاة وذلك لان الوهم قوة جماعية للانسان بها يتحرك
 من الجزئيات انتزاعاً من المجسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات
 كان حكماً صحيحاً وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كاذبة كالحكم بان
 كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يتناهي فان الحس والوهم مابقا الى
 النفس وهي منجذبة اليهما مسخرة لهما حتى ان احكام الوهميات ربما لم يتميز عنها
 من الاوليات ولولاد فعقل والشرع وتكذبهما احكام الوهم بقي البتة الاوليات
 ولم يكن يرفع اصلا وما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة
 نقيض ما حكم بها كما يحكم الوهم بالخوف من الموتى مع انه موافق للعقل في ان الميت
 جماد والجماد لا يخاف عنه المنتج كقولنا الميت لا يخاف عنه فاذا وصل العقل والوهم الى
 النتيجة نكص الوهم وانكرها والقياس المركب منها يسدى سفسطة والغرض منه تغليط
 الخصم واسكانه واعظم فائدتها معرفتها للاحتراز عنها قال والمغالطة قياس يفسد صورته
 بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيغية او الجهة
 او مادته بان يكون بعض المقدمة والمطلوب شيئا واحداً الكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل
 انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة
 اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان
 تلك الصورة صهالة او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا
 كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس
 ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس
 واخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في الغلط
 والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا ان قابل بها الحكيم ومشاعبا ان قابل به
 الجدلي اقول المغالطة قياس فاسد امام من جهة الصورة او من جهة المادة امام من جهة
 الصورة فان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية
 قوله شوهاة قبيحة وزشت روى قوله وذلك لان اه اى كون حكم الوهم في المحسوسات
 جبانة وفي غيرها كاذبة لان اه

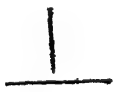
الجهة كما ان كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغرا سالبة او ممكنة واما من جهة المادة
فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو اصادرة على المطلوب كقولنا
كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة
مبنيهة بالصادقة وشبه الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما
من حيث الصورة فكقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال
ينتج ان تلك الصورة صهالة واما من حيث المعنى فعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجهة
كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان
فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بموجودا في شيء موجود يصدق عليه
انه انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان
جنس ينتج ان الانسان جنس وربما تغير العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان
ثابت للانسان والثابت للثابت للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان
وجه الغلطان الكبرى ايس بكلية وكذا الذهنيات ه كان الخارجيات كقولنا الحدوث
كل حادث فله حدوث فالحادث له حدوث وكذا الخارجيات مكان
الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو قائم بالذهن
وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لتلايق
فيه الغلط وفي اخذ وضع الطبيعية مقام الكلية من باب فساد المادة نظر لان الفساد فيه
ليس الا اختلال شرط الانتاج الذي هو الكلية فحينئذ يكون من باب فساد الصورة لا المادة
ومن يستعمل المغالطة فلن قابل بها الحكم فهو سوسطائي وان قابل بها الجدائي فهو
قوله فالحادث له حدوث فان الحدوث موجود في الذهن والحكم عليه قضية ذهنية
والحادث خارجي لان الحكم عليه بالحدوث هو الموجود الخارجي قوله في الذهن
انه فان قضية التي محمولها الموجود في الذهن قضية ذهنية وقوله وكل موجود في
الذهن قائم بالذهن قضية نزل الموجود في الذهن بمنزلة الموجود في المحل فقد اخذ
الخارجية مكان الذهنية لان الحكم على الموجود الذهني بالقبام بالشيء اخذ الخارجية
مكان الذهنية عصام قوله فهو سوسطائي اي منسوب الى الحكمة الموهبة بالذهن وجها
والضاهي من المشاغبة وهي بايثد يكرشورا نكيختن

جسباغني قال البحث الثاني في اجزاء العلوم وهي موضوعات وقد مر فيها مبادي وهي
حدود الموضوعات واجزاءها واعراضها الذاتية والمقدّمات غير البينة في نفسها
الماخوذات على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل
بأي بعد وعلى كل نقطتين دائرة والمقدّمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المساوية
لمقدّمات واحد متساوية ومسائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى
موضوعاتها في ذلك العام وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدر
مشارك للآخر ومبائن وقد تكون هو مع مرض ذاتي كقولنا كل مقدر اوسط في النسبة
فهو ضلع ما يخطط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون
نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان او
متساويتان لهما وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين واما
محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بنبوته له
بالبرهان وليكن هذا الخراج الكلام في هذه المسائل والحمد لله العبد والهداية
والصوة على محمد واله منجي الخلائق من الغواية واصحابه الذين هم اهل
الدراية والحمد لله اولوا اخر اقول اجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادي ومسائل
اما الموضوع فقد مر فته في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد للحساب واما امور
متعددة فلا بد من اشتراكها في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا
الفن فانها مشتركة في الايصال الى المطلوب مجهول والالجاز ان يكون العلوم
المفترقة علما واحدا واما المبادي فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما
تصورات واما تصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزاؤها
وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما بينة بنفسها وتسمى علومها متعارفة
كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير بينة بنفسها
قوله وهي حدود الموضوعات كحد الكلمة في النحو واجزاؤها كحد اللفظ وحد
الوصف وجزئياتها كحد الاسم والفعل والحرف واعراضها كحد المرفوع والمنصوب
والمجوز وقوله واما المبادي اذ الفرق بين المقدمة والمبادي ان المقدمة اعم من
ان يكون مسائل ذلك العلوم اولا والمبادي لا تكون الا من تلك المسائل

فان اذ من المتعلم لها يحسنه من كان سميت اصوله وضوذة كقولنا لنا ان نصل بين
 كل نقطتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكا روالشك سميت مضادات كقولنا
 لنا ان نعمل باي بعد وعلى كل نقطة شين دائرة وفي كون الموضوع جزءا من العالم
 على حده نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوعة فهو ليس من اجزاء العلوم
 لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدماث الشروع فيه على ما مر وان اريد به
 تصور الموضوع فهو من المبادي وليس جزءا اخر بالاستقلال واما المسائل فهي
 المطالب التي يرهن عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومحمولات
 اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اراما مشاركا لآخر ومباين
 للآخر والمقدار موضوع لعلم الهندسة وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا
 كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد
 اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع
 العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع
قوله ان كانت كسبية وان كانت بدئية فلا يبرهن كالشكل الاول من الاشكال الاربعة
 والبواقي مبرهن عليه لانه كسبي قوله كل مقدار اراما مشاركا مشاركة المقدارين
 ان بعدهما عدد غير الواحد كالاربعة والمباينة ما يتقابله مع كونه وسطا في النسبة اي
 كونه بين مقدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر الى كاربعة بين الاثنين
 والثمانية فانها نص الثمانية كما ان الاثنين نصف لها ومعنى كونها ضلع ما يحيط به
 الطرفان ان الحاصل من ضربها في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين
 في الآخر قوله وسطا في النسبة ومعنى كونه وسطا في النسبة كونه بين مقدارين نسبة
 الى احدهما مثل نسبة الاخر كالاربعة مثلا بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية
 كما ان الاثنين نصف الاربعة قوله فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ومعنى كونه ضلع
 ما يحيط به الطرفان هو ان الحاصل من ضربها في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد
 الطرفين في الآخر الحاصل من ضرب الاثنين الذين هما احد طرفي الاربعة في الثمانية
 النبي هي طرف آخر فيها هو الحاصل من ضربها في نفسها فان الحاصل من ضرب الاربعة
 في الاربعة ستة عشر فكذا الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر

العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط آخر فان زاويتي جنبيهما
 قائمتان او متساويتان لهذا فالخط نوع من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط
 آخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه
 مثل قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل
 مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل
 وبالجملة هي اما موضوعات العلم واجزاؤها واما عرضها الذاتية اموجزئياتها واما
 متحم ولا تنافي الامراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان تكون خارجة عن موضوعاتها
 لا متناع ان يكون جزء الشمس مطموبا بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت للشمس
 وليكن هذا اخر ما اردنا ايراد في هذه الاوراق والحمد للواجب الوجود ومفيض الرزاق
 والصلاة على افضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث لتتميم مكارم الاخلاق وعلى اله
 مصابيح الدجى واصحابه مغايم الحجى

قوله الحجى بكسر الاول وفتح الجيم خرد جمعه احجاج



قوله قائمتان هكذا



قوله او متساويتان هكذا



قوله او مثلث متساوي الساقين هكذا

تم تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية المنسوب إلى قطب الدين محمد بن محمد الرازي وضمن تصانيفه شرح المطالع والمحاكمات بين شرحي الاشارات ورسالة التصور والتصديق وحاشيتان على الكشاف صغريهما تسمى ببحر الاصداف والكبرى موسوم بتحفة الاشراف قرأ على العلامة قطب الدين الشيرازي ثم اخذ من ابن مطهر حلي ولما تلمذ عند الحاي وكتب حاشية على كتاب قواعد الاحكام ادعت الامامية بانه كان منهم وعدده العلامة تقي الدين السبكي الذي هو من كبار فقهاء الشافعية في طبقات العلماء الشافعية وبالجملة كان اماما في العلوم العقلية ماهر ابد فائق النقلية تصانيفه وافية وتقاريره صافية اعتنى العلماء بها وحمد الفضلاء عليها توفي في اثني عشر من ذي القعدة سنة ستة وستين وھبعمائة في دمشق

وقد استتب طبع هذا الكتاب مع نبذة من حواشيه المغيدة للطلاب بعون الله وتوفيقه في مطبعة التعليم للمعني بطبعة محمد ابراهيم بن محمد عدين الله الانصاري الدردائي عفي الله عنهما بتصحيح الصفي اللوزعي المولولي يار علي البرونوي ثم الدهلوي

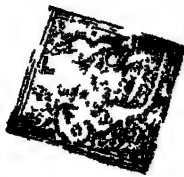
باهتمام منشي بقاء الله سلمه الله

صا ثنتين وتسعة وخمسين في مدرسة بندر كلكتة

والحمد لله رب العالمين

هذه نسخة ابن كتاب مطبوع كه خالي المهر محمد ابراهيم باشا مشروق است

**



خا ط نامة

تحریر القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية

صفحة	مطر	خا ط	صحيح
٦	٨	لا اقيمة	الاقبسة
٧	٦	انما	وانما
٨	٣	واثبت	او اثبات
١٠	١٠	ارادتم	اردتم
ايضا	١٣	صني	عني به
٥	٥	معلوما	معلوما بشي آخر
يض	١٢	وما	واما
٢٢	٢	فعني	فعني
ايضا	٦	معيني	معيني
٢٢	١٢	بازء	بازاء
٢٨	٩	اعتبار	الاعتبار
٣٥	٢	كان	بل كان
٣٦	٢	شبت	مشبت
٣٩	٢	جاز	فقد جاز
٣٩	٧	الكليات	من الكليات
ايضا	١١	اللامكان	اللامكان
٢٠	٥	وحد	واحد
٢١	١١	لتريف	التعريف
٣٥	٦	او هو	وهو

صفحة	مطر	فيلط	ضميمة
ايضا	١٨	المشترك الاول	المشترك الثاني جزءا
٢٩	١	فكيون	فيكون
٢٩	٩	من يكون	من ان يكون
٢٥	١١	جوهر	جوهر
٥٢	٢	فهو فهو	فهو
٥٩	١٧	معينا	معينا
٦٠	١٨	الاضاف	الاصناف
٦٣	١٠	الناطق	او الناطق
٦٨	١٨	الكيفية	في الكيفية
٦٩	١٥	الحاصلة	اي الحاصلة
٧١	٧	تحمل	تحتل
٧٨	٢	الافراد	الافراد لا يكون ثابتا
			لكل الافراد
٨٢	٢	المحكوم عليه حقيقية	المحكوم عليه حقيقة
٩٠	٣	الجزئيتين	الموجبتين الجزئيتين
٩١	٢٥	النسبة	النسبة
٩٣	٧	فانها	فهما
٩١	١٣	المعدلة	المعدولة
٩٠	١٦	اللفظي	اللفظي
٩٤	١٨	هو ليس	زيد هو ليس
٩٥	٢	بالضرورة على	بالضرورة
			اللامعة

صحة	منظر	فلط	صحة
٩٦٠	٢	سلب	او سلب
١٠١	٢	في	في
١٠٢	٢	ضرورة	ضرورة
١٠٣	٢	الساسة	الساسة
١٠٤	٢	جاء	جاء
١١٦	١	الضرورة	اللا ضرورة
١١٧	١	ما	اما
١٢٥	١	انسا	انسانا
١٢٧	١	الكلية	الكلية
١٢٩	١	موجودا	موجودا
ايضا	١	حاملتين	حاملتين
١٣١	١	منفصلة	منفصلة والمتصلة
			مقدم
١٣٥	١٧	انشا	انسان
١٣٩	١٢	المطلقة	المطلقة العامة
١٣٨	٣	الموضوع	وصف الموضوع
١٣٢	١٣	المطقيين	المنطقيين
١٣٣	٢٣	له	له وناخذ
١٨٢	١١	الاولى	الاول
١٨٥	٢	فجعلها	فجعلها
١٨٦	١	كليات	الكليات
ايضا	٧	هذا الشكل	هذا الشكل
ايضا	٨	الثالث	الثالث

صفحة	موضوع	موضوع
١٨٨	١٢	النتيجة .
١٨٩	٢	لمكتنين
١٩٠	٧	لنمغ
١٩٣	١٢	مضيفة بالضرورة
١٩٤	١٥	المست
١٩٥	٢	ولوبدنا .
١٩٧	٥	وليلزم منه
١٩٩	١١	يصدق
٢٠٢	٣	الكبرى الرابع
٢٠٣	١٣	مركوب
٢١١	١٢	بكماله
٢١٢	٧	واما و
٢١٣	١١	اخرهما
٢٣٦	٣	انتزعه
٢٣٧	٢٣	فان
٢٣٨	٣	كقولنا انا



4649
- 10

